الحلة السيرا في مدح خير الورى

لابن جابر الأندلسي

تحقيق
علي أبو زيد

عالم الكتب

الحلة السيرا
في مدح خير الورى

بسم الله الرحمن الرحيم

بيروت ـ المزرعة بناية الايمان ـ الطابق الأول ـ ص . ب . ٨٧٢٣
تلفون : ٣٠٦١٦٦ ـ ٣١٥١٤٢ ـ ٣١٣٨٥٩ ـ برقياً : نابعلبكي ـ تلكس : ٢٣٣٩٠
دمشق ـ هاتف ١١٠٨١٥ ـ برقياً : سادين ـ ص . ب . ٣١٤٣

الحلة السيرا في مدح خير الورى

لابن جابر الأندلسي

محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهواري
المتوفى سنة ٧٨٠هـ

تحقيق
علي أبو زيد

عالم الكتب

الطبعـة الثانيـة
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

الإهــدَاء

إلى الصابرة المحتسبة

الحبيبــة أمـــي

بِــراً بــهــا

علـــي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الاستهلال:

الحمد لله وحده، والصلاة على من لا نبي بعده. أما بعد:

فقد وقفت على بديعية ابن جابر وشرحها له منذ سنوات، حين كنت أُنَقِّبُ عن البديعيات في تراثنا، باحثاً عن نشأتها وتطورِها وأثرِها.

وكانت لي وقفةٌ خاصة مع بديعيةِ ابن جابرٍ هذه لغير ما سبب، فهي تمتازُ بجَودة النظم، وسهولتِه، ووضوحِ المعنى، ورِقّةِ العاطفة وصدقِها، إضافةً إلى أن بعضَ الباحثين يرى أنَّ بديعيةَ ابن جابرٍ هذه، تُعَدُّ أول بديعية[1] في تاريخ الشعر العربي.

وقد صحَّ العزمُ مني على إخراج ما استطعتُ من تراث البديعيات إلى ساحة النور بعد إنهاء البحث عنها، وكانت بديعيةُ ابن جابر أوَّلَ عمل يَسَّرَ اللّهُ لي إخراجَه بهذا اللَّبُوس.

أما البديعياتُ، هذا الفن الشعري الطريف، الذي ظهر إلى الوجود في النصف الأول من القرن الثامن الهجري، فقد ثبت عندي أنَّ صاحبَ أول بديعية هو: صفي الدين الحلِّي عبد العزيز بن سرايا، المتوفَّى سنة (٧٥٠هـ)، وبديعيته معروفة باسم «الكافية البديعية في المدائح النبوية»،

(١) انظر البحث حول أوَّلِيةِ البديعيات مفصلاً في: البديعيات في الأدب العربي، ص: ٥٥، وما بعدها.

وله شرح عليها سمّاه: «النتائج الإلهية في شرح الكافية البديعية»[1].

وتُعَدُّ بديعيةُ ابن جابر البديعيةَ الثانية في تاريخ هذاالفن.

وقد لاحظتُ أنَّ مُصْطلح (البديعية)، كان قلقاً عند جميع مَنْ تعرَّضوا له بالإشارة أو الدراسة، ولذلك حاولت وضعَ تعريف لهذا المصطلح الجديد يكون أقرب إلى الدقة والوضوح.

فالبديعية حدّاً: هي قصيدةٌ طويلةٌ، من البحر البسيط، على رويّ الميم المكسورة، في مدح النبي ﷺ، يتعاقَبُ في كل بيتٍ نوعٌ من أنواع البديع غير الذي قبلَه، ويكون في البيت شاهدٌ عليه، وقد يورِّي الناظم باسمِ النوع البديعي في أثناء البيت[2].

وقد استمرت البديعيات بعد الصفي وابن جابر، حتى أواخر النصف الأول من القرن الرابع عشر للهجرة، واجتمع عندي منها نيّفٌ وتسعون بديعيةً، فَصَّلْتُ الحديثَ عنها في غير هذا الكتاب[3]، ولستُ أزعم أني قد عثرت على البديعيات كلها، ولكنه الجهد والطاقة.

ومهما قيل في حق البديعيات، فإنها تبقى فناً جديداً، وغرضاً شعرياً طريفاً، له دلالته وغاياته وآثاره التي ما ينكرها إلّا جاحد أو معاند، ولا أقول: إن هذا الفن صالح الآن مرغوب فيه، ولكنه جزء من تراثنا، نقف عنده، ونأخذ منه ما يوضح هذه الظاهرة ويلقي الضوءَ عليها، باحثين عمّا فيه من دلالة على طور من أطوار الثقافة والتفكير لفترة من فترات تراثنا، ثم ننطلقُ مستفيدين من هذه التجربة، متطلعين إلى الأفضل[4].

---

(١) وقد طبع هذا الشرح غيرَ مرَّة، آخرها بتحقيق د. نسيب نشاوي، في مجمع اللغة العربية بدمشق، بعنوان خاطىء: «الكافية البديعية»، وهو اسم البديعية لا الشرح.

(٢) للزيادة انظر: البديعيات في الأدب العربي، ص ٤٠، وما بعدها.

(٣) المرجع السابق، ص ٧٠، وما بعدها.

(٤) انظر (موقفنا من البديع والبديعيات) في المرجع السابق، ص: ٣٠٤، وما بعدها.

الكِتَابُ

الحُلَّةُ السِّيَرَا في مَدْحِ خَيْرِ الوَرَى[1]

وهو البديعيةُ وشرحُها لابن جابر الأندلسي، وهو الأثر الثاني من آثار البديعيات من حيث التأريخُ الزمني، وليس الكتابُ في أصله كبيرَ الحجم، بل أكادُ أجد كلمةَ (كتاب) قلقةً في الدلالة على النص المحقق، ولكن السعي وراء إخراجه إخراجاً علمياً مفيداً، كان وراء هذه الصورة التي ظهر بها الكتاب.

ويبدو لي أن ابنَ جابرٍ قد نظم بديعيَّتَه وفي ذهنه أمران: أوّلهُما: مدح النبي ﷺ، والتقربُ من الله عزَّ وجل بمدح نبيه. والثاني: نظمُ أنواعِ البديع ضمن هذه القصيدة، لتخرجَ فريدةً في نوعها، بديعة في مضمونها، تقترن فيها العاطفة بالقاعدة، ويجتمع الجانب الوجداني بالجانب العلمي، في هذا القالب الطَّريف.

ونحن نعلم أن عصر ابن جابر هو عصر المنظومات التعليميّة التي قَدَّمت قواعدَ العلوم والفنون في قالب من الشعر، تسهيلاً لحفظها، وإن كانت لا تحمل من النظم سوى اسمه وطريقته.

إلّا أنَّ ابن جابر تخلَّص بمقدرته الشعرية العالية من جمود المنظومات التعليمية، واستطاع أن يُقدِّم قصيدةً فيها من الإحساس والعاطفة، بقدر ما فيها من قضايا علمية.

وليس هذا الجمعُ بين العاطفة والقاعدة ديدنَ ابن جابر فحسب، بل هو مرام جميع شعراء البديعيات، إلا أن ابن جابر كان من أكثرهم تخلصاً

---

(١) هذا هو اسم البديعية وشرحها، وقد تصحف عند بعضهم إلى: «الحلة اليسرى..»، أو: «حلة السرى..» وقد يطلق على البديعية: «بديعية العميان».
وحُلَّةٌ سِيرَاء: أي مُذَهَّبَةٌ، أو مخططة بخطوط صفر.

من قيد النَّفَسِ القواعدي، وأصدقهم عاطفة، وأكثرهم تعبيراً عن الجانب الوجداني.

وقد سبق أن قلت: إن البديعيات هي برزخٌ بين المدائح النبوية ذات الحسّ الوجداني، وبين المنظومات التعليمية التي انعدمت فيها العاطفة.

تقع بديعية ابن جابر في (١٧٧) بيتاً، ضَمَّنها من أنواع البديع كُلَّ ما ذَكَرَهُ الخطيبُ القزويني في كتاب «الإيضاح»، والتزم بذكر هذه الأنواع ونظمِها كما أوردها القزويني، إلّا أنه خالفه في تقديم القسم المتعلق بالألفاظ على القسم المتعلق بالمعاني من أنواع البديع.

ويظهر لنا حِرْصُ ابنِ جابرٍ على الغاية الوجدانية المقصودة من نظم البديعية عندما انتهى من نظم أنواع البديع، إلّا أنه لم ينته من التعبير عَمّا في نفسه من أحاسيس وعاطفة، فأورد ستة وعشرين بيتاً تتمة للبديعية، لا تحمل أنواعاً جديدة من البديع، إنما تستوفي ما في نفسه، وأشار إلى ذلك أيضاً.

أما شرحُه لهذه البديعية فَيُعَدُّ من الشروح المختصرة جداً إذا ما قيس بغيره من شروح البديعيات، ولعل هذا السبب هو الذي حمل صديقه الرُّعَيْني على شرح البديعية شرحاً مُطوَّلاً مفصلاً حافلاً بالشواهد والتوضيحات الكاشفة لمضمون النظم، وأطلق على شرحه اسم: «طراز الحلّة وشفاء الغلّة». وقد انتقى من هذا الشرح محمد بن إبراهيم البشتكي (ت ٨٣٠هـ) مختصراً أسماه: «منتقى شرح بديعية ابن جابر»[١].

كما أن محمود بن خليل داماد بياضي زاده الموستاري، المتوفى سنة (١٠٩٩هـ)، قد شرح هذه البديعية[٢] أيضاً.

---

(١) منه نسخة في معهد المخطوطات المصورة برقم (٥٧).

(٢) هدية العارفين: ٢ / ٤١٦، معجم المؤلفين: ٢ / ١٦٢.

ابن جابر (*)

شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهوَّاري المالكي الأعمى.

ولد بالمَرِيَّة من أعمال الأندلس سنة (٦٩٨هـ)، ونشأ فيها طالباً للعلم، فتتلْمذ على عددٍ من علماء عصره ووطنه، في القرآن والنحو والفقه والحديث.

وفي سنة (٧٣٨هـ) خرج من الأندلس حاجّاً، واتَّخذ لنفسه صاحباً في رحلته هذه أبا جعفر أحمد بن يوسف الرُّعَيْني، الذي لازَمه في حلّه وتَرْحاله حتى أخريات حياته.

مَرَّ ابن جابر في رحلته إلى المشرق بمصرَ، وأخذ فيها عن أبي حيان النحوي محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ).

وتوجه إلى دمشق، بعد حجّه، فمكثَ فيها حتى سنة (٧٤٣ هـ)،

(*) ترجمته في: نكت الهميان: ٢٤٤، الإحاطة: ٢ / ٣٣٠، غاية النهاية: ٢ / ٦٠، إنباء الغمر: ٢١٥، الدرر الكامنة: ٣ / ٣٣٩، النجوم الزاهرة: ١١ / ١٩٢، بغية الوعاة: ١ / ٣٤، مفتاح السعادة: ١ / ١٥٦، نفح الطيب: ٢ / ٦٦٤، و٧ / ٣٠٢، كشف الظنون: ١ / ١٥٢، ١٥٥، ٢٣٤، شذرات الذهب: ٦ / ٢٦٨، هدية العارفين: ٢ / ١٧٠، معجم سركيس: ٦٠، ٦١، تاريخ آداب اللغة (زيدان): ٢ / ١٣٠، الأعلام: ٥ / ٣٢٨، معجم المؤلفين: ٨ / ٢٩٤.
كما ورد كثير من أخباره في مصادر ترجمة صديقه الرعيني، الآتي ذكره.

إذ يمَّم في أخريات هذه السنة صوبَ حلب فإلْبِيْرَة[1]، حيث أمضى بقية حياته.

سمع ابن جابر الحديث في دمشق من الحافظ المِزّي يوسف بن عبد الرحمن (ت ٧٤٢هـ)، ومن غيره، وحَدَّث بذلك في حلب والبيرة. وكان قد قَصَد بَعْلَبَكَّ أيضاً في أثناء مقامه بدمشق، وسمع «الشاطبية» من فاطمة بنت اليونيني.

حجَّ ابن جابر مع صديقه غيرَ مَرَّة، بعد أن أقاما في إلبيرة.

كما اتصل بسلاطين ماردين، ومدحهم، وحصل على صِلات عظيمة منهم.

وقد تزوج بأَخَرَة، وكان هذا الزواج مدعاة لانفصال صديقه أبي جعفر عنه، مع بقاء ما بينهما من الود والألفة، إذ إن ابن جابر قد رثى صديقه الذي أدركته المنية قبله سنة (٧٧٩هـ).

توفي ابن جابر في إلبيرة سنة (٧٨٠هـ).

وكان شاعراً كثير النظم، عالماً بالعربية وفنونها، والقرآن، والحديث والفقه، أخذ عنه غيرُ واحد من العلماء، منهم ابن الجزري صاحب «غاية النهاية في طبقات القراء» الذي تحدث عنه فقال: «شيخنا»[2].

قال لسان الدين ابن الخطيب: «رجل كفيف البصر، مُدِلّ على الشعر، عظيم الكفاية والمِنَّة على زَمَانته»[3].

شِعْرُه

تشير مصادر ترجمة ابن جابر إلى أنه كان كثير النظم، مقتدراً عليه. ولعلنا نجد في نظمه لغير ما كتاب مصداق هذا.

(١) من نواحي حلب، وهي غير التي في الأندلس.
(٢) غاية النهاية: ٢ / ٦٠.
(٣) الإحاطة: ٢ / ٣٣٠.

ويمكننا القول: إن ابن جابر سالك في نظمه للشعر طريقين: أحدهما: طريق المنظومات التعليمية، ويتضح هذا فيما نظمه من الكتب والقواعد العلمية، كنظمه[1] «لفصيح» ثعلب.

والثاني: طريق الشعر الوجداني، على تعدد أغراضه.

ولا يمكنني الحديث كثيراً عن شعر ابن جابر وخصائصه، لبعد ديوانه عني، وما بين يدي، مما ذكرته الكتب التي ترجمت لابن جابر، لا يكفي لمثل هذا الحديث.

ولو عدنا إلى بديعيته نتلمَّس من خلالها شيئاً من مقدرته الشعرية، وفنّه في هذا الباب، لوجدناه قد بَزَّ كثيراً من شعراء البديعيات، لا من حيثُ الغرضُ البديعي، وإنما من حيث العمل الشعري. وما زلتُ أعد بديعيته، وبديعيةَ صفي الدين الحلِّي من أفضل البديعيات على الإطلاق، لوضوح معانيهما، وسلاسة ألفاظهما، ولكونهما أقل تكلفاً من سواهما، ولما تحملانه من صدق في الإحساس افتقرت إليه معظم البديعيات التي وقفتُ عليها، ولم يؤثر كثيراً النفَسُ العلمي الذي تتضمنه هذه البديعية في الإحساس الوجداني الصادق الذي أراد أن يعبر عنه ابن جابر في مديحه للنبي ﷺ.

أما باقي أغراض شعره، فقد تخيَّرتُ نبذة منها، مما أوردته كتب التراجم التي ترجمتْ له، لبعد ديوانه المخطوط عني. فمن شعره، قوله متغزلاً:

سَلُوا حُسْنَ ذاكَ الخَالِ فِي صَفْحَةِ الخَدِّ ... مَتَى رَقَمُوا بِالمِسْكِ في نَاعِمِ الوَرْدِ
وقُولُوا لِذَاكَ الثَّغْرِ فِي ذَلِكَ اللَّمَى ... مَتَى كَانَ شَأْنُ الدُّرِّ يُوجَدُ في الشَّهْدِ..
فَتَـاةٌ تَفُـتُّ القَـلْبَ مِنّي بِمُـقْلَةٍ ... لَهَا رِقَّةُ الغِزْلانِ في سَطْوةِ الأُسْدِ[2]

(١) لاحظ أيضاً آثاره الآتية.

(٢) الإحاطة: ٢ / ٣٣٠، ونفح الطيب: ٧ / ٣٠٣.

وقال أيضاً:

خَدٌّ تَرَىٰ الوَرْدَ بَعْضاً مِنْ مَحَاسِنِهِ   تَبَارَكَ اللَّهُ مَا أَبْهَىٰ شَمَائِلَهُ
لِصَارِمِ اللَّحْظِ قَدْ أَرْخَى حَمَائِلَ مِنْ   عِذارِهِ فَحَمَى عَنَّا خَمَائِلَهُ(١)

ومن شعره في الفخر:

عَلَيَّ لِكُلِّ ذِي كَرَمٍ ذِمَامُ   وَلِي بِمَدَارِكِ المَجْدِ اهْتِمَامُ
وَأَحْسَنُ مَا لَدَيَّ لِقَاءُ حُرٍّ   وَصُحْبَةُ مَعْشَرٍ بالمجْدِ هَامُوا
ي حِيْنَ أَنْسَبُ مِنْ أُنَاسٍ   عَلى قِمَمِ النُّجومِ لَهُمْ مَقَامُ
يمِيْلُ بِهِم إلى المجْدِ ارْتِيَاحٌ   كَمَا مَالَتْ بِشَارِبِها المُدامُ..
فَمِنْ كُلِّ البِلادِ لَنا ارْتِحَالٌ   وَفِي كُلِّ البِلادِ لَنا مُقَامُ
وَحَوْلَ مَوَارِدِ العَلْيَاءِ مِنَّا   لَنَا مَعَ كُلِّ ذِي شَرَفٍ زِحَام
تُصِيبُ سِهامُنا غَرَضَ المَعَالي   إذا ضَلَّتْ عَنِ الغَرَضِ السِّهَامُ
وَلَيْسَ لَنا مِنَ المجْدِ اقْتِنَاعٌ   ولَو أَنَّ النُّجُومَ لنا خِيامُ(٢)

وفي الصداقة والناس يقول:

إنِّي سَئِمْتُ مِنَ الزَّمَانِ لِطُولِ مَا   قَدْ صَدَّ عَنْ حُسْنِ الوَفَاءِ رِجالَهُ
مِن النَّوَادِرِ فِي زَمَانِكَ أَنْ تَرَىٰ   خِلًّا حَمِدْتَ وِدَادَهُ وخِلالَهُ(٣)

ولـه:

ولَسْتُ أَرَى الرِّجَالَ سِوَى أُنَاسٍ   هُمُومُهُمُ مُوَافَاةُ الرِّجَالِ
أَطَالُوا فِي النَّدَىٰ إِهْلاكَ مَالٍ   فَعَاشُوا في الأَنَامِ ذَوِي كَمَالِ(٤)

---

(١) نفح الطيب: ٧ / ٣٥٢.
(٢) نفح الطيب: ٧ / ٣٠٥، والإحاطة: ٢ / ٣٣١.
(٣) نفح الطيب: ٧ / ٣٥٢.
(٤) نفح الطيب: ٢ / ٦٦٩.

وقال:

مَنْ مَالَ يَبْغِي كَسْبَ مَالٍ لَهُ مِنْ جِرْمِهِ[1] إنْ جَاءَ أَوْ حِلِّهِ
فَلا تَثِقْ يَوْماً بِهِ وَاحْتَرِزْ مِنْهُ فَمَا يُبْقِي عَلى خِلِّهِ[2]

وقال متشوقاً إلى وطنه المريّة:

لِلَّهِ عَيْشٌ بِالمَرِيَّةِ قَدْ ذَهَبْ أَخْبَارُهُ بِالحُسْنِ تُكْتَبُ بِالذَّهَبْ
وُهِبَتْ لَنَا تِلْكَ اللَّيالِي مُدَّةً ثُمَّ اسْتَرَدَّ الدَّهْرُ مِنَّا مَا وَهَبْ[3]

ومن مدائحه النبوية قوله في إحداها:

عَرِّجْ عَلَى بانِ العُذَيْبِ ونادِ وانْشدْ فَدَيْتُكَ أَيْنَ حَلَّ فُؤَادِي
وَإذا مَرَرْتَ عَلى المنازِلِ بالحِمىٰ فاشْرَحْ هُنَالِكَ لَوْعَتِي وسُهَادِي
إيْهٍ فَدَيْتُكِ يا نُسَيْمَةُ خَبِّرِي كَيْفَ الأَحِبَّةُ والحِمَىٰ والوَادِي
يا سَعْدُ قَدْ بانَ العُذَيْبُ وَبَانُهُ فَانْزِلْ فَدَيْتُكَ قَدْ بَدَا إِسْعَادِي
خُذْ في البِشَارَةِ مُهْجَتِي يَوْماً إذا بَانَ العُذَيْبُ ونُورُ حُسْنِ سُعَادِ
قَدْ صَحَّ عِيْدِي يَوْمَ أُبْصِرُ حُسْنَها وَكَذَا الهِلَالُ عَلامَةُ الأَعْيادِ[4]

ومن مدحة نبوية أخرى قوله:

رَحْمَةً أَرْسَلَهُ اللَّهُ لَنَا وَشَفِيْعاً قَدْ غَدَا فِيْنا غَدَا
وَهَبَ المالَ لِمَنْ مَالَ لَهُ وَفَدَى مِنْ ذَنْبِهِ مَنْ وَفَدا
لَيْسَ يُحْصِي فَضْلَهُ إلَّا الَّذِي هُوَ أَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدَا[5]

---

(١) الجِرْم: الحرام.
(٢) نفح الطيب: ٧ / ٣٥٤.
(٣) نفح الطيب: ٧ / ٣٥٥.
(٤) نفح الطيب: ٧ / ٣٠٤، والإحاطة: ٢ / ٣٣١.
(٥) نفح الطيب: ٧ / ٣٤٨، وفي الشطر الأخير اقتباس من الآية / ٢٨ / من سورة الجن / ٧٢ /.

وقد نظم قصيدة مقصورة من المعشَّرات على حروف المعجم في مدحه ﷺ، أوردها المَقَّري في «نفحه»[1]، وتقع في ستة وتسعين ومئتي بيت، منها:

بـادَرَ قَلْبي لِلهَـوى ومـا ارْتَـأىٰ ... لمـا رَأى مِن حُسْنِها مـا قَدْ رَأى
فَـقَـرَّبَ الـوجْـدَ لِقَـلْبي حُـبُّهـا ... وكـانَ قَلْبي قَبْلَ هـذا قَدْ نَـأى..
يـا مَرْبَعـاً مـا بَيْنَ نَجْـدٍ والحِمَى ... ويـا زَمَـانـاً قَـدْ حَبَاني مـا حَبَـا
اللَّهُ يَـرْعَـاهُ زَمَـانـاً لم يَـحُـلْ ... عَنْ بَـذْلِ مـا نـأْمُلُه ولا أَبَى..
إِنَّ رَسـولَ اللَّهِ مِصْبـاحُ هُـدىً ... يُهْدَى به مَنْ في دُجى اللَّيل مَتا[2]..
قَدْ خالَطَ الحِلْمُ سَجَايـا طَبْعِهِ ... كَمِثْلِ مَا قَدْ خَالَطَ الثَّوْبُ السَّتا[3]
أَقْسَمْـتُ لا زِلْتُ أُوالـي مَـدْحَـه ... مـا اشْتَدَّ بـالنَّـاسِ زَمَـانٌ وَرَتـا[4]

وله قصيدة ورَّى فيها بأسماء سور القرآن الكريم، مادحاً النبي ﷺ، ومنها:

في كُـلِّ فَـاتِحَـةٍ لِلْقَـوْلِ مُعْتَبَـرَهْ ... حَقُّ الثَّنَـاءِ عَلى المَبْعُوثِ بـالبَقَرَهْ
في آلِ عِمْرَانَ قِدْمـاً شَاعَ مَبْعَثُـهُ ... رِجَالُهُمْ وَالنِّسَاءُ اسْتَـوْضَحُوا خَبَـرَهْ
مَنْ مَـدَّ لِلنَّاسِ مِنْ نُعْمَـاه مَائِدَةً ... عَمَّتْ فَلَيْسَتْ عَلى الأَنْعَامِ مُقْتَصِرَهْ
أَعْرافُ نُعْمَاه ما حَلَّ الـرَّجَاءُ بِهـا ... إلاَّ وَأَنْفَـالُ ذَاكَ الجُـوْدِ مُبْتَـدِرَهْ[5]

وله قصيدة أخرى مطولة في فضائل الصحابة العشرة وأهـل البيت رضوان الله عليهم، وقد أورد قسماً كبيراً منها المقَّري في «نفحه»[6]، يمكن الرجوع إليه.

---

(١) ٧ / ٣٠٦ ـ ٣٢٣.
(٢) متا في الأرض: مشى.
(٣) ستى الثوب يستيه: سداه يسديه، أي أطاله.
(٤) رتا، من الأضداد: شدَّ وأرخى.
(٥) نفح الطيب: ٧ / ٣٢٤.
(٦) ٧ / ٣٥٩ ـ ٣٦٧.

آثــارُه

خلف ابن جابر مجمـوعة من المؤلفـات، بعضها منـظوم، والآخر منثور، وهذه المؤلفات هي:

١ ـ حِلْيَة الفصيح في نظم ما قد جاء في «الفصيح» لثعلب، في اللغة.

٢ ـ عمدة المتلفظ في نظم «كفاية المتحفظ» في اللغة، لمحمد بن أحمد **الخُوَيِّي** المتوفى سنة (٦٩٣هـ).

٣ ـ نظم العقدين في مدح سيد الكونين(١): مجموعة مدائح مرتبة على حروف الهجاء.

٤ ـ نفائس المِلَح وعرائس المِدَح: ديوان شعره في مدائح النبي ﷺ، ورد ذكره في «هدية العارفين».

٥ ـ المقصد الصالح في مدح الملك الصالح: ذكره الزركلي.

٦ ـ قصيدة ميمية في الظاء والطاء: ذكرها الزركلي، وجرجي زيدان.

٧ ـ قصيدة نحوية يراد بها التفريق بين المقصور والممدود: ذكرها جرجي زيدان.

٨ ـ قصيدة في أسماء سور القرآن: ذُكرتْ في «الهدية» ويبدو أنها هي التي أشرتُ إليها عند الحديث عن شعره.

٩ ـ وسيلة الآبق: أرجوزة جمع فيها أسماء الصحابة والتابعين على ما رواه أبو نُعيم. ذكرها جرجي زيدان.

١٠ ـ غاية المرام في تثليث الكلام.

١١ ـ المنحة في اختصار المِلْحة. ذكرهما الزركلي.

١٢ ـ شرح ألفية ابن مالك في النحو: وهو كتاب يعنى بالإعراب للأبيات.

١٣ ـ شرح ألفية ابن مُعْطٍ.

---

(١) نسخة منه في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد برقم (٤٩١).

صديقه أبو جعفر الـرُّعَيْني(*)

هو أبو جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرُّعَيْنِي الغرناطي.

ولد بعد السبعمئة للهجرة، سنة (٧٠٩) تقديراً، في غرناطة، وتتلمذ على عدد من علمائها، ومنهم علي بن عمر القيطاجي الذي استُدْعي إلى غرناطة سنة (٧١٢ هـ) وتوفي سنة (٧٣٠ هـ).

ثم إنه رافق ابن جابر في رحلته إلى المشرق حاجّاً ومستوطناً، ولازمه بعدها في كل أموره، حتى «صارا روحين في جسد»(١).

وقد تتلمذ أبو جعفر على جميع الذين أخذ عنهم ابن جابـر في رحلتهما، بحكم الملازمة والصحبة، واستقر به المطاف مع صاحبه في إلبيرة من نواحي حلب، «وانتفع بهما أهل تلك البلاد»(٢).

وقد عُرف ابن جابر وصديقه أبو جعفر بين الناس «بالأعمى والبصير، فكان ابن جابر يؤلف وينظم، والرعيني يكتب، ولم يزالا هكذا على طول عمرهما»(٣).

ولم يفارق أبو جعفر صديقَه ابنَ جابر إلّا بعد أن تَزوّج. قال ابن حجر متحدثاً عن رحلتهما: «ثم تحولا إلى حلب، وسكنا إلبيرة، فاستمرا بها نحواً من خمسين(٤) سنة، ثم في الآخر تزوج ابن جابر، فتهاجرا»(٥).

(*) ترجمته في: غاية النهاية: ١ / ١٥١، إنباء الغمر: ١٨١، الدرر الكامنة: ١ / ٣٤٠، النجوم الزاهرة: ١١ / ١٨٩، بغية الوعاة: ١ / ٤٠٣، نفح الطيب: ٢ / ٦٧٥، كشف الظنون: ١ / ٣٦٢، شذرات الذهب: ٦ / ٢٦٠، هدية العـارفين: ١ / ١١٤، إيضاح المكنون: ١ / ١١١، ٢ / ٨١، الأعلام: ١ / ٢٧٤. وكثير من أخباره وردت في مصادر ترجمة ابن جابر أيضاً.

(١) الإحاطة: ٢ / ٣٣٠.

(٢) إنباء الغمر: ١٨٢.

(٣) بغية الوعاة: ١ / ٣٤.

(٤) أشار ابن حجر في ترجمة أبي جعفر إلى أن بقاءهما في إلبيرة كان نحواً من ثلاثين عاماً، ولم يرد الرقم بالتحديد في الروايتين إذ أنه يعلم أنهما توجها إلى إلبيرة في أخريات سنة (٧٤٣ هـ).

(٥) الدرر الكامنة: ٣ / ٣٤٠.

توفي أبو جعفر في منتصف شهر رمضان سنة (٧٧٩هـ) عن سبعين سنة، وقد رثاه صديقه ابن جابر.

قال المقّري ناقلاً عن ابن الخطيب: «نعم الرجل ورفيقه أبو جعفر أحسن الله إليهما، فلقد أحسنا الصحبة في الغربة، وانفردا بالنزاهة والفضل وعلو الهمة»[١].

وقال ابن حجر: «كان أبو جعفر مقتدراً على النظم والنثر، عارفاً بالنحو وفنون اللسان، ديِّناً، حسنَ الخلق، حلو المحاضرة، كثير التواليف في العربية وغيرها»[٢].

وقال ابن تَغْري بَرْدي: «وكان إليه المنتهى في علم النحو والبديع والتصريف والعروض، وله مشاركة في فنون كثيرة، ومصنفات جيدة، وكان له نظم ونثر»[٣].

ويعد شرحه لبديعية ابن جابر المسمّى «طراز الحلة وشفاء الغلة» من أهم مؤلفاته.

طراز الحُلّة وشفاء الغلّة:

وهو شرح مُطوَّل على بديعية ابن جابر لصديقه أبي جعفر الرُّعَيني، وهو من الشروح الكبيرة الغنية بمادتها، ويُعد خير مثال لشروح البديعيات على الإطلاق، بل إن أبا جعفر قد سلك في شرحه هذا مسلكاً لم أقف على مثيل له بين جميع شروح البديعيات التي عدتُ إليها، ومن ها هنا جاء تميُّزه عنها، وتفرُّده بالأسلوب الجديد والمادة الغنية المتنوعة، وهو ـ فيما أرى ـ خير كتاب درس أنواع البديع دراسة نظرية وتطبيقية.

---

(١) نفح الطيب: ٧ / ٣٠٢.
(٢) الدرر الكامنة: ١ / ٣٤٠.
(٣) النجوم الزاهرة: ١١ / ١٨٩.

وقد سار منهج هذا الشرح وفاق الخطوات التالية[1]:

١ ـ يذكر النوع البديعي، ويشرحه موضحاً حدوده لغة واصطلاحاً.

٢ ـ يذكر بيت بديعية ابن جابر الذي هو شاهد عليه.

٣ ـ يشرح لغة البيت مفردات فقط.

٤ ـ يُعرب البيتَ، أو ما يشكل منه.

٥ ـ يذكر موضع الشاهد في البيت، ويجري العملية البلاغية فيه.

٦ ـ يشرح معنى البيت ومراد الشاعر منه.

٧ ـ يشير إلى ما في البيت من أنواع بلاغية أخرى، غير النوع البديعي الذي هو مدار الشاهد في البيت.

٨ ـ وفي أثناء ذلك كله كان يثري شرحه بالشواهد الكثيرة الموضحة من القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر، وكلام العرب، مشيراً إلى كثير من القضايا المختلفة، والفوائد المتنوعة التي يتطلبها الشرح.

ولذلك فقد جعلتُ هذا الشرح عوناً لي في تحقيق النص، وشرح الأنواع البديعية وإجراء التحليل البلاغي لأبيات البديعية، ليخرج النص مخرجاً أرجو أن يكون واضحاً ومقبولاً، وإن أُثْقِل بحواشيه قليلاً.

النسخ المعتمدة:

اعتمدت في تحقيق هذا النص النسخَ التالية:

١ ـ نسخة في المكتبة الظاهرية، وهي ضمن مجموع عدد أوراقه (٨٢) برقم (٣٥٦٠). وقد ضم هذا المجموع، مع بديعية ابن جابر، بديعية شعبان الأثاري (ت ٨٢٨هـ) المسماة: «العقد البديع في مديح الشفيع»، وتقع «الحلة السيرا» في (١٥) ورقة، بين (١٩ أ ـ ٣٣ ب)، في كل صفحة (١٥) سطراً، كتبت أسماء الأنواع بالحمرة، وفي هامشها تعليقات كثيرة

(١) انظر مقارنة بين منهج أبي جعفر في شرحه ومنهج باقي شرّاح البديعيات في: البديعيات في الأدب، ص: ٢١٢ ـ ٢١٣.

قدَّرتُ أنها مستوحاة من شرح أبي جعفر «طراز الحلة».

وقد كتبت هذه النسخة سنة (٨٤٤هـ)، وقوبلت على الشيخ شهاب الدين أحمد الخوّاص[١] سنة (٨٤٧هـ). وجعلتُ هذه النسخةَ أصلاً.

٢ ـ نسخة ثانية في الظاهرية، وهي ضمن مجموع أوراقه (٢٢٩)، وعدد أوراقها (١٢) بين (٢٨ أ ـ ٣٩ ب)، في كل صفحة (١٩) سطراً، كتبت الأنواع بالحمرة، كتبها محمد بن الداودي سنة (١١٣١هـ).

وهي نسخة سيئة جداً، وقع فيها اضطراب كثير، وزيادات وأخطاء مشينة، ولذلك لم أثبت الاختلاف بينها وبين الأصل إلاّ فيما ندر، إنما استعنت بها لتوضيح بعض الكلمات في نسخة الأصل. ورمزت إليها بالحرف (ج).

٣ ـ بديعية العميان المسماة الحلة السيرا في مدح خير الورى: وهو نص البديعية دون الشرح، نشره الأستاذ عبد الله مخلص في القاهرة سنة (١٣٤٧هـ). ورمزت إليه بـ: (مط).

٤ ـ طراز الحلّة وشفاء الغلة: وهو شرح أبي جعفر الرعيني، ويقع في (٢٦٥) ورقة من الحجم الكبير، اعتمدت على صورة لمخطوطته التي في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد تحت رقم (١٢١٤٢)، كتبت في شهر شعبان من سنة (٧٦٣هـ) أي في حياة الشارح والناظم.

وقد قابلت نص الأبيات في الأصل على النص الذي أورده أبو جعفر، وأفدت منه في التعليق على الأبيات. ورمزت إليه بالحرب (ب).

عملي في التحقيق:

أ ـ قابلت النص على النسخ، وضبطته مثبتاً في الأصل ما أراه الصواب.

---

(١) أحمد بن عباد بن شعيب الخواص: (ت ٨٥٨ هـ). ترجمته ومصادرها في الأعلام: ١ / ١٤٢.

ب ـ خرَّجت الأنواع البديعية من مظانها ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، وقد رتبت المصادر في الحواشي ترتيباً زمنياً.

جـ ـ أشرت في الحواشي إلى الأنواع البديعية وموضع الاستشهاد في البيت، آخذاً ذلك من شرح الرعيني، وكنت أشير إلى ذلك في بداية النص المأخوذ بكلمة (الرعيني).

د ـ خرَّجت الآيات القرآنية، والأحاديث الشريفة، والأبيات الشعرية التي وردت في الأصل، أو في نص الرعيني المنقول.

هـ ـ أوردت نص البديعية مجرداً من الشرح في آخر الكتاب ليسهل الاطلاع عليه متكاملاً غير مجزّأ.

و ـ ذيلت الكتاب بفهارس عامة تُيَسِّر الرجوع إليه.

* * *

اللّهمّ هذا الجهد مني قد بذلته، متطلعاً إلى الصدق في النيـة، والإخلاص في العمل، ومؤملاً إقالة العثرة، ومجانبة الزلل.

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾.

الجمعة: ٢٧ رجب الفرد ١٤٠٤ هـ
٢٧ نيسان ١٩٨٤ م

علـي أبو زيـد

الحلة السيرا في مدح خير الورى

لابن جابر الأندلسي

محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهواري

المتوفى سنة ٧٨٠هـ

تحقيق

علي أبو زيد

بسم الله الرحمن الرحيم

[وَلاَ حَوْلَ ولاَ قُوَّة إلاَّ بِالله العَلِيّ العَظِيم][1]

الحمدُ لله على ما يَسَّر من فنون البراعةِ لأرباب هذه الصِّناعة، وفَجَّرَ من عُيون البلاغةِ على ألسنة اليَرَاعَة[2]، فظهرتْ من ألقابِ البديع عن السهْل المَنِيْع، وصَدَرتْ من النظمِ البَديع بما هو أبدعُ من الرَّوضِ المُرِيْع.

ثُمَّ أهَّلنا لاقتطافِ تلك الأَزاهر، وجَبَلنا على التقاطِ تلك الجواهِر، وسدَّدنا لوضعِ ذلك في مَحَلِّهِ، وأرشدنا لإيصال هَدْيه إلى مَحِلِّه.

فنسجنا مدحَ الرسول ـ ﷺ وعلى آله وصحبه، وشرَّف وكرَّم ـ على ذلك المنوال، وأملنا[3] من ذلك ما يكون مَوْئِلَنا في يوم المآل.

فأنشأتُ في مدحه [ﷺ][4] قصيدة[5]، وشَّيْتُ بألقاب البديع بُرْدَها، وتَوَخَّيْتُ فيها من مَوارِدَ الثَّناءِ ما يجِدُ المؤمنُ على قلْبِه بَرْدَها.

---

(١) زيادة من ج.

(٢) اليراعة: القصبة، والمقصود القلم؛ لأنه يتخذ من القصب.

(٣) في الأصل: «أوملنا». والتصحيح من ج.

(٤) زيادة من ج.

(٥) في حاشية الأصل: «من بحر البسيط».

على أنَّ هذه مسالك تقصر عنها الخُطا، ومَهَامِه[1] تَحَارُ فيها القَطَا، فَمَنْ وَصَفَه ربُّه بِمَكِينٍ أَمْيْنٍ[2]، ومدحه في القرآن بلسانٍ عربيٍّ مبين، ما عسى أن يبلُغَه الشِّعرُ في مدحه؟! وما محل هذه البارِقَة في ضَوْءِ صُبْحِه؟! ولكن علينا أن نَبذُلَ الجهدَ، ونُنْفِق الوجْدَ، لِنُعَدَّ من أهلِ الخِدْمة والطاعة، ويشملنا يوم القيامة عُمومُ الشفاعة، أماتَنا الله على حُبِّهِ، وجعلنا من أهل قربه، وعصمنا أن نَشِيمَ[3] غير سحبه.

(١) مهامه: جمع مهمهة، وهي المفازة البعيدة.

(٢) إشارة إلى قوله تعالى في سورة التكوير ٨١ / ١٩ ـ ٢١: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِيْ قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي العَرْشِ مَكِيْنٍ * مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِيْنٍ﴾.

(٣) شام البرقَ: نظر إلى سحابته أين تُمطر.

القسم الأول من البديع
وهو المتعلق بالألفاظ(١)

ذكر التجنيس

وهو أقسام(٢):

فمنه الملحق(٣):

وهو ما اختلف بحرف لا يكون بينه وبين مُخالِفِه مشابهةٌ، ثم الاختلاف قد يكونُ في الأول أو في الوسط، أو في الأخير، وكلُّ قسمٍ قد يكونُ في اسمين، أو فعلين، أو مختلفين، فهو تسعةُ أنواعٍ،

(١) في الحاشية: «أبياته ٧٣، أبوابه ١٨». وهو كذلك.

وقال أبو جعفر الرعيني صاحب «طراز الحلةِ وشفاء الغلة» وهو شرحه على بديعية ابن جابر هذه: «إن المصنف تبع في هذه القصيدة القاضي جلال الدين القزويني صاحب (الإيضاح) و(التلخيص)، فذكر من ألقاب البديع ما ذكره، إلا أن المصنف بدأ بالقسم الذي يتعلق باللفظ، وأخّر القسم الذي يتعلق بالمعنى، على ما ستقف عليه، وهو في هذا الترتيب موافق لصاحب (المصباح)...». ورقة٩/أ.

وصاحب «المصباح» هو (بدر الدين أبو عبدالله، محمد بن جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الجيّاني) توفي سنة ٦٨٦ هـ).

(٢) في الحاشية: «أي سبعة، كل نوع يحتوي أقساماً، تنتهي إلى ستين قسماً في ٣٤ بيتاً».

(٣) في ج «اللاحق» وقال الرعيني: «التجنيس اللاحق: وهو أن يختلف اللفظان بحرف واحد غير مشابِهٍ لمخالفه لا بخط، ولا بمخرج..». ورقة ٩/ب. =

اشتملت عليها من القصيدةِ خمسةُ أبياتٍ، وفي الأول منها: (براعة الاستهلال)[1] مع ما فيه من التجنيس، وهو أن يُبيِّنَ الشاعرُ في المطلعِ غرضَهُ. الأبيات:

١ ـ بِطَيْبَةَ انْـزِلْ وَيَمِّمْ سَيِّدَ الأُمَمِ
وَانْشُرْ لَهُ المدْحَ وَانْثُرْ أَطْيَبَ الْكَلِمِ[2]

= والجناس اللاحق في: المفتاح: ١٨١، نهاية الأرب: ٧ / ٩٦، الإيضاح: ٥٤٠، التلخيص: ٣٩١، شرح الكافية: ٦٣، خزانة ابن حجة: ٢٨، نظم الدر والعقيان: ٢١٧، شرح السيوطي على بديعيته: ٨، معاهد التنصيص: ٣/٢٣٥، أنوار الربيع: ١/١٣٤، نفحات الأزهار: ٦، حلية البديع: ٢٠، بديع التحبير: ٨، جواهر البلاغة: ٤٠٠، علوم البلاغة للمراغي: ٣٦٨ وانظر: قانون البلاغة: ٨٦، وعلم البديع والبلاغة عند العرب: ٤١. وانظر: باب التجنيس في: تحرير التحبير: ١٠٢.

(١) براعة الاستهلاك من الأنواع المتعلقة بالمعنى. قال الرعيني: «ولما كانت براعة الاستهلاك لا تأتي إلا في أول القصيدة احتاج المصنِّفُ أن يذكرها مع التجنيس أول بيت». طراز الحلة: ورقة ٩/ب.

ويقال: براعة الاستهلاك، وبراعة المطلع، وحسن الابتداء، وحسن المطلع.

انظر: البيان والتبيين: ١/١١٢، بديع ابن المعتز: ٧٥، الصناعتين: ٤٥١، العمدة: ١/٢١٧ باب المبدأ والخروج والنهاية، سر الفصاحة: ١٧٥، قانون البلاغة: ١١٦، تحرير التحبير: ١٦٨، نهاية الأرب: ٧/١٣٣، الإيضاح: ٥٩١، التلخيص: ٤٢٩، شرح الكافية: ٥٧، خزانة ابن حجة: ٣، شرح السيوطي: على بديعيته: ٢، معاهد التنصيص: ٤/٢٢٤، أنوار الربيع: ١/٢٤، نفحات الأزهار: ٦، حلية البديع: ٥، بديع التحبير: ٥، جواهر البلاغة: ٤١٩، علوم البلاغة: ٣٨٩، علم البديع والبلاغة عند العرب: ٥١، مع البلاغة العربية في تاريخها: ٦٨.

(٢) قال الرعيني في شرحه على البديعية: «طراز الحلة وشفاء الغلة» ورقة ١٥/أ «في هذا البيت التجنيس الواقع بين فعلين والمخالفة بينهما بحرف في =

٢ ـ وَابْذُلْ دُمُوعَكَ وَاعْذُلْ كُلَّ مُصْطَبِرٍ
وَالْحَقْ بِمَنْ سَارَ وَالْحَظْ مَا عَلَى الْعَلَمِ (١)

٣ ـ سَنَا نَبِيٍّ أَبِيٍّ أَنْ يُضَيِّعَنَا
سَلِيْلِ مَجْدٍ سَلِيْمِ العِرْضِ مُحْتَرَمِ (٢)

= الوسط، وهما: (انشر) و(انثر). الاختلاف بينهما بالشين والثاء».

وقال أيضاً ـ مشيراً إلى الأنواع البلاغية الزائدة عن الشاهد في البيت، وهي الطريقة التي اتّبعها في جميع الأبيات ـ: «وفي البيت زيادة على الاستشهاد: تجنيس الاشتقاق، وهو في موضعين: في قوله: (بطيبة، وأطيب)، وفي (يمم، والأمم)، وسيأتي بيان ذلك والاستشهاد عليه في موضعه». ورقة ١٥/ب.

(انظر: التجنيس الملحق بالتجنيس: ص ٣١ من هذا الكتاب).

طيبة: من أسماء المدينة المنورة. وكان دأب أصحاب البديعيات أن يبدؤوا بديعياتهم بالتغزل بأسماء الأماكن المقدسة في الحجاز وما جاورها، وجعل ابن حجة الحموي هذا من شروط صحة المدحة النبوية، فقال: «إن الغزل الذي يُصَدَّر به المديح النبوي يتعيَّن على الناظم أن يحتشم فيه ويتأدب ويتضاءل مطرباً بذكر سلع، ورامة، وسفح العقيق، والعُذَيب، والغوير، ولعلع، وأكناف حاجر، ويطرح ذكر محاسن المرد، والتغزل في ثقل الردف، ورقة الخصر، وبياض الساق، وحُمرة الخد، وخُضرة العذار، وما أشبه ذلك». الخزانة: ١١.

(١) الرعيني: «المراد بالعلم في البيت أحد أعلام المدينة، فالألف واللام فيه للعهد، والمراد به: أُحُد، لأنه أشهر أعلام المدينة، وأول ما يبدو للقادم على المدينة الشريفة... (و) في البيت استشهادان: الأول: قوله: (ابذل، واعذل)، وهما فعلان مختلفان بالحرف الأول، وهو الباء والعين، ولا يُعتد بألف الوصل... الثاني: قوله: (والحق، والحظ)، وهما فعلان مختلفان بالحرف الأخير». ١٦/ب.

(٢) الرعيني: «فيه استشهادان على التجنيس اللاحق الواقع بين اسمين، الأول: قوله: (نبيّ أبيّ)، وهما اسمان، الاختلاف بينهما بحرف في الأول، وهو =

٤ ـ جَمِيْلِ خَلْقٍ عَلَى حَقٍّ جَزِيْلِ نَدًى
هَدًى، وَفَاضَ نَـدَى كَفَّيْهِ كَـالدِّيَمِ (١)

٥ ـ كَفَّ العُدَاةَ، وَكَدَّ الحادِثَاتِ كَفَى
فَكَمْ جَرَى مِنْ جَدَا كَفَّيْهِ مِنْ نِعَمِ (٢)

= النون والهمزة... الثاني من الاستشهاد قوله: (سليل مجد سليم)، وهما اسمان، الاختلاف بينهما بالحرف الأخير، وهما اللام والميم». ١٧ ب ١٨/أ.

وقال: «الزيادة على الاستشهاد: في البيت: **التفسير بعد الإبهام**، وذلك في قوله: (سنا نبيّ)، فإنه تفسير لما انبهم من قوله: (ما على العلم) في آخر البيت قبله». ١٨/ب.

(١) الرعيني: «فيه استشهادان: أحدهما على **الجناس اللاحق** الواقع بين اسمين، وهو (جميل وجزيل)، والاختلاف بينهما بحرف في الوسط وهو الميم والزاي... وهنا تم تقسيم الجناس اللاحق الواقع بين اسمين. الثاني من الاستشهاد قوله: (هدى، وندى كفيه)، وهما فعل واسم، والاختلاف بينهما بحرف في الأول، وهو الهاء والنون».

وقال: «الزيادة على الاستشهاد: فيه شاهد على قسم من الجناس وهو: **المشوش**، وهو قوله: (خلق وحقّ).. وسيأتي ذكره [ص ٤٩ من هذا الكتاب]. وفيه: **الاحتراس** بقوله: (على حق)، إذ لولاه لأمكن أن يكون الجمال صورة لا معنى، وهو ﷺ منزَّه عن ذلك... وفيه من علم (المعاني): حذف مفعولي (هدى)، وذلك لأن المقصود نفسُ حقيقة الهداية من غير نظر إلى المهديّ ولا إلى المهدى إليه». ١٩/أ ـ ب.

(٢) الرعيني: «فيه استشهادان: الأول: (كفَّ وكَدَّ الحادثاتِ)، وهما فعل واسم، والاختلاف بينهما بالحرف الأخير، وهو الفاء والدال، وهذا النوع قليل المثل في كتبهم... الثاني: (جرى وجدا كفيه)، وهما فعل واسم، والاختلاف بينهما بحرف في الوسط، وهو الراء والدال... وهنا تمت أقسام التجنيس اللاحق الثلاثة الواقعة بين مختلفين، فانقضت بهذا أقسامه التسعة.

الزيادة على الاستشهاد: فيه **الجناس الناقص** بين (كفى وكف)، والنقص بحرف واحد في الآخر، وهوُ الألف، وسيأتي». ورقة ٢٠/ب ـ ٢١/أ (وانظر الجناس الناقص ص ٣٤ من هذا الكتاب).

ومنه **تجنيس المضارع**[1]:

وهو كاللاحق، إلّا أن الاختلاف يكون بين حرفين متشابهين[2].

ويجمع أقسامَه التسعة أربعة أبيات، وهي:

٦ ـ وَكَمْ حَبَا وَعَلَىٰ المُسْتَضْعَفِيْنَ حَنَا
وَكَمْ صَفَا وَضَفَا جُوْداً لِجَبْرِهِمِ[3]

٧ ـ مَا فَاهَ في فَضْحِهِ مَنْ فَاءَ لَيْس سِوَى
عَذْلٍ بِعَذْلٍ وَنُصْحٍ غَيْرِ مُتَّهَمِ[4]

---

(١) انظر: العمدة: ٣٢٥/١ وما بعدها، سر الفصاحة: ١٩٠، المفتاح: ١٨١، وقال: «ويسمى المطرف» ولا يصح هذا، نهاية الأرب: ٩٦/٧، الإيضاح: ٥٤٠، التلخيص: ٣٩١، الطراز للعلوي: ٣٦٦/٢، نظم الدر: ٢١٢، شرح السيوطي: ٣، معاهد التنصيص: ٢٣٥/٣، بديع التحبير: ١١، جواهر البلاغة: ٤٠٠، علوم البلاغة: ٣٦٨.

(٢) قال الرعيني في الفرق بين **اللاحق والمضارع**: «الفرق بينهما أنَّ الحرف الذي يقع فيه الاختلاف يكون مشابهاً لمخالفه بالخط أو بالمخرج، فإذا كان مشابهاً بالخط فمنهم من يسميه: خطّياً، ومنهم من يسميه، **تجنيس التصحيف**، ومنهم من يسميه: **المضارع**، ومنهم من يسميه: **المطْمع**، لأن السامع يطمَع في تساوي الكلمتين لشدة الشبه بينهما». ٢١/أ.

(٣) الرعيني: «فيه استشهادان: الأول: (حبا وحنا)، وهو **تجنيس مضارع** واقع بين فعلين مختلفين بحرف في الوسط، وهما الباء والنون، والشبه بينهما خطي . . . الثاني: (صفا وضفا)، وهو تجنيس مضارع واقع بين فعلين مختلفين بحرف في الأول، وهما الصاد والضاد، والشبه بينهما خطي». ٢١/ب.

حبا: أعطى، وقيل: الحِباء: العطاء بلا مَنٍ ولا جزاء. ضفا: يطلق بمعنى كثُر واتسع وفاض.

(٤) الرعيني: «فيه استشهادان: الأول: (فاه وفاء)، وهو **تجنيس مضارع** بين فعلين مختلفين بحرف في الأخير، وهما الهاء والهمزة، والشبه بينهما في =

٨ ـ حَانٍ عَلَى كُلِّ جَانٍ حَابٍ انْ قَصَدُوا
حَامٍ شَفَى مِنْ شَقَا جَهْلٍ وَمِنْ عَدَمِ [(١)]

= المخرج.. وهنا انتهت الثلاثة الأقسام من الجناس المضارع الواقع بين فعلين.

الثاني: (عذل وعدل)، وهو تجنيس مضارع بين اسمين، والاختلاف في الوسط بالذال والدال، والشبه بينهما خطي».

وقال: «الزيادة على الشاهد: فيه **الاقتباس** من قول عائشة ـ رضي الله عنها ـ: كانَ ﷺ إذا بَلَغَهُ عَنْ أَحَدٍ مَا يَكْرَهُ، لَمْ يَقُلْ: مَا بَالُ فُلَانٍ يَقُولُ كَذَا وكَذَا، وَلَكِن يَقُولُ: مَا بَالُ أَقْوامٍ يَقُولُونَ كذا. يَنْهى عَنْهُ، وَلَا يُسَمّي فَاعِلَهُ». ورقة ٢٢/أ ـ ب.

فَاءَ: رجع. ومعنى البيت: أنه «وصفه بأنه كان ﷺ لا يفضح من رجع بعد زلة قدم، وذلك لما أودعه الله فيه من الحلم والكرم، وليس قوله لمن جاء، وهو من زلته على ندم، سوى عذل بإنصاف، ونصح بإخلاص، وليس في نصح العباد بمتهم». (الرعيني).

وحديث عائشة: أخرجه أبو داوود رقم (٤٧٨٨)، باب في حسن العشرة، بلفظ: «كان النبي ﷺ: إذا بَلَغَهُ عَنِ الرَّجُلِ الشَّيْءُ، لَمْ يَقُلْ: مَا بَالُ فُلانٍ يَقُولُ؟ وَلكِنْ يَقُولُ: مَا بَالُ أَقْوامٍ يَقُولُونَ كَذا وكَذا».

وهو في جامع الأصول: ١١/٧٣٦، برواية أبي داوود هذه، وفي الحاشية «إسناده حسن».

(١) الرعيني: «فيه ثلاثة استشهادات: الأول: (حان وجان)، وهو **تجنيس مضارع** بين اسمين، والاختلاف بينهما بحرف في الأول، والحرفان المختلفان: الحاء والجيم، والشبه بينهما خطي... الثاني: (حاب وحام)، وهو تجنيس مضارع بين اسمين مختلفين بالحرف الأخير، وهو الباء والميم، واشتباههما بالمخرج... وهنا انتهت أقسام المضارع الثلاثة الواقعة بين اسمين.

الثالث: (شفى وشقا)، والتجنيس المضارع فيه بين فعل واسم مختلفين بحرف في الوسط، وهو الفاء والقاف». =

٩ ـ لَيْثُ الشَّرَى إِذْ سَرَى مَوْلَاهُ صَارَ لَهُ
جَـاراً فَجَـازَ وَنَيْـلاً مِنْـهُ لَمْ يَـرُمِ(١)

= وقال: «الزيادة: فيه تناسب الطرفين، لأنه قدم شيئين: الحنو على الجاني، والحباء، ثم عقبهما بشيئين وهما: الشفاء من الجهل، والشفاء من العدم، كل واحد منهما يناسب واحداً مما تقدمه» ٢٣/أ ـ ب.

(١) الرعيني: «فيه استشهادان: الأول: (الشرى وسرى)، وهو جناس مضارع بين اسم وفعل، والاختلاف بينهما بحرف في الأول، وهو الشين والسين، والشبه بينهما خطي... الثاني: (جار وجاز)، وهو بين اسم وفعل، والاختلاف بينهما بحرف في الآخر، وهو الراء والزاي، والشبه بينهما خطي... وقد انتهت الأقسام الثلاثة من المضارع الواقعة بين اسم وفعل».

وقال: «الزيادة على الشاهد: فيه الاقتباس من حديث سفينة مولى رسول الله ﷺ إلى معاذ باليمن. فلقي الأسد في طريقه، فأخبره أنه مولى رسول الله ﷺ وأن معه كتابه، فهمهم الأسد وتنحى له عن الطريق، وذكر في منصرفه مثل ذلك.

وفي روايةٍ أن سفينة مولى رسول الله ﷺ تكسرت به سفينة في البحر، فخرج إلى جزيرة، فإذا الأسد، قال: فقلت: أنا مولى رسول الله ﷺ فجعل يغمزني بمتنه حتى أتى بي على الطريق». ٢٤/أ ـ ب.

وقال الرعيني في شرح البيت: «ذكر في هذا البيت أن أسد هذا الموضع الذي تأوي إليه الأسد الضاربة صار جاراً لمولى رسول الله ﷺ تعظيماً لرتبته العالية، فجاز على الأسد آمناً من تعديه، وجعل يرشده ويهديه فلم يرُم نيل أذاه كرماً لمن هو مولاه» ٢٤/ب.

وحديث سفينة خرجه الشيخ شعيب الأرناؤوط في «سير أعلام النبلاء» للحافظ الذهبي ١٧٣/٣، ت ٢، (ط. مؤسسة الرسالة ـ ١٩٨١) فقال: «أخرجه الطبراني برقم (٦٤٣٢) من طريق ابن وهب، عن أسامة بن زيد، عن محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان، عن محمد بن المنكدر، أن سفينة... ورجاله ثقات، خلا أسامة بن زيد، وهو الليثي، فقد قال الحافظ في «التقريب»: صدوق، يَهِم. ومحمد بن المنكدر لم يثبت سماعه من =

ومنه التجنيس الناقص:

وهو أن ينقص اللفظ عن نظيره حرفاً أو حرفين: من أَوَّلِه، أو من وسطه، أو من آخره.

فإن كان النقص بحرف في الآخر، سمي: **مطرفاً**(1). أو في أوله أو [و](2) سطه، سمي: **ناقصاً غير مطرف**(3). وإن كان [النقص](4) بحرفين، سمي في الآخر: **مذيَّلاً**(5). وفي الأول والوسط: **غير مذيل**.

= سفينة، ومع ذلك فقد صححه الحاكم ٣ / ٦٠٦، ووافقه الذهبي، وذكره السيوطي في «الخصائص الكبرى»، وزاد نسبته إلى ابن سعد، وأبي يعلى والبزار وابن منذة والبيهقي وأبي نعيم.

وأخرجه بنحوه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٥٤٤) من طريق معمر، عن سعيد بن عبد الرحمن بن جحش، عن ابن المنكدر، أن سفينة... وهذا سند رجاله ثقات، لكن تبقى علة عدم سماع ابن المنكدر من سفينة».

(١) انظر: العمدة: ٣٢٥/١ وما بعدها، تحت عنوان: ما يسمونه تجنيس المضارعة، والمفتاح: ١٨١، ويعده جناساً مضارعاً، ونهاية الأرب: ٩١/٧، التجنيس الناقص، والإيضاح: ٥٣٨، ٥٣٩، التلخيص: ٣٩٠، شرح الكافية: ٦٤، خزانة ابن حجة: ٣٠، شرح السيوطي: ٢، معاهد التنصيص: ٣ / ٢٢٥، أنوار الربيع: ١٤٨/١، نفحات الأزهار: ٣٣، حلية البديع: ٣٥، بديع التحبير: ٩، جواهر البلاغة: ٣٩٨، علوم البلاغة: ٣٦٧ - ٣٦٨.

(٢) زيادة يقتضيها الكلام، وهي في ج.

(٣) سميَّ بعضهم الناقص بحرف في الأول (المردوف)، وفي الوسط (المكتنف).

وانظر: نهاية الأرب: ٩١/٧، الإيضاح: ٥٣٨، نظم الدر والعقيان: ٢٠٧، شرح السيوطي: ٢، جواهر البلاغة: ٣٩٨، علوم البلاغة: ٣٦٧ - ٣٦٨.

(٤) زيادة من ج.

(٥) انظر: نهاية الأرب: ٩١/٧، الإيضاح: ٥٣٩ - ٥٤٠، التلخيص: ٣٩١، =

وكل قسم إما في اسمين، [وإما في][1] فعلين، [وإما في][1] اسم وفعل، فهو ثمانية عشر قسماً: ثلاثة مطرفة، وثلاثة مذيلة، وستة غير مطرفة، وستة غير مذيلة، يجمعُها كلُّها تسعةُ أبيات. وهي:

١٠ ـ كَافِي الأَرَامِلِ وَالأَيْتَامِ، كافِلُهُم
وَافِي النَّـدَى لِمُوافِي ذَلِـكَ الحَرَمِ [2]

١١ ـ أَجَارَ مِنْ كُلِّ مَنْ قَدْ جَارَ حِيْنَ أَتَى
حَتَّى أَتَـاحَ لَنَـا عِـزّاً فَلَمْ نُضَمِ [3]

= الطراز للعلوي: ٣٦٢/٢، شرح الكافية: ٦٣، خزانة ابن حجة: ٢٨، نظم الدر والعقيان: ٢٠٧، معاهد التنصيص: ٢٣٠/٣، أنوار الربيع: ١٣٤/١، نفحات الأزهار: ٤٣، حلية البديع: ٢٠، بديع التحبير: ٩، جواهر البلاغة: ٣٩٩، علوم البلاغة: ٣٦٨.

(١) في الأصل: «أو». والتصويب من ج.

(٢) الرعيني: «فيه استشهادان: الأول: «كافي وكافل)، ولا اعتداد بالياء في (كافي) لحذفها لالتقاء الساكنين، وفيهما **التجنيس الناقص المطرف** بين اسمين... الثاني: (وافي وموافي)، وفيهما تجنيس ناقص مطرف واقع بين اسمين، والنقص من أول الكلمة». ٢٥/أ ـ ب.

وقال: «الزيادة: فيه **الاقتباس** من قول أبي طالب في النبي ﷺ:

وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الغَمَامُ بِوَجْهِهِ ... ثِمَالُ اليَتَامَى عِصْمَةٌ لِلأَرَامِلِ

ذكر أنه ﷺ يكفي الأرامل والأيتام نوائب الدهر، ويكفلهم، فلا يجدون مسَّ الفقر، وافٍ بكرمه لكل قاصد لحرمه». ٢٦/أ.

وبيت أبي طالب في: السيرة: ٢٧٦/١، ضمن قصيدة طويلة، و: البارع (للقالي): ٦٥٢، وفيه: «وأبلج يستسقى..» وجامع الأصول: ٢١٢/٦، والنهاية في غريب الحديث: ٢٦٦/٢، واللسان: (ثمل).

وقال: «الثِّمال، بالكسر: الملجأ والغياث والمطْعِم في الشدة».

(٣) الرعيني: «فيه استشهادان: الأول: (أجار وجار)، وفيهما **تجنيس ناقص غير مطرف** بين فعلين؛ والنقص من أول الكلمة... الثاني: (أتى وأتاح) وفيهما=

١٢ ـ وَعَامَ بَدْرٍ أَعَامَ الخَيْلَ في دَمِهِم

حَتَّى أَبَاتَ أَبَـــا جَهْلٍ عَلىٰ نَدَمِ[(١)]

١٣ ـ وَحَاقَ إِذْ جَحَدُوا حَقَّ الرَّسُولِ بِهِمْ

كَبِيْــرُ هَــمٍّ أَرَاهُمْ نَــزْعَ هَــامِهِمِ[(٢)]

١٤ ـ فَهدَّ[(٣)] آطَامَ مَنْ قَدْ هَادَ إِذْ طَمِعُوا

في شَتِّــهِ فَـرَمَــاهُمْ فِي شَتَــاتِهِمِ[(٤)]

= تجنيس ناقص مطرف بين فعلين، والنقص من الآخر». ٢٦/أ ـ ب.

(١) الرعيني: «فيه استشهادان: الأول: (عام وأعام)، وفيهما **تجنيس ناقص** من اسم وفعل، والنقص في أول الكلمة... الثاني: (أبات وأبا جهل)، وفيهما **تجنيس ناقص مطرف** بين فعل واسم، والنقص في الآخر».

وقال: «الزيادة: فيه من علم (المعاني): **القصر**، بتقديم الظرف على عامله، أي: ما أعام الخيل إلا عام بدر، وهو قصر غير حقيقي؛ لأنه لما كانت بدر أعظم الغزوات، كانت إعامة الخيل في غيرها منفية الاعتبار، كما يقال: لا سرور إلا في العيد، مع أن السرور موجود في غيره، إلا أن المعتبر إنما هو في العيد.

وفيه: **المبالغة**؛ لأنه بالغ في إجراء الدم حتى جعله بحراً تعوم فيه الخيل». ٢٧/ب.

(٢) الرعيني: «فيه استشهادان: الأول: (حاق وحق)، وفيهما **التجنيس الناقص** بين فعل واسم، والنقص في الوسط... الثاني: (هم وهام)، وفيهما تجنيس ناقص بين اسمين، والنقص في الوسط» ٢٨/ب.

(٣) كذا في الأصل وج، وفي ب، ومط: «وهد».

(٤) الرعيني: «فيه استشهادان: الأول: (هدّ وهاد)، وفيهما **التجنيس الناقص** بين فعلين، والنقص في الوسط... الثاني: (شت وشتاتهم)، وفيهما التجنيس الناقص بين اسمين، فالنقص في الوسط بحرفين: التاء الأولى والألف من شتاتهم، ومن هنا شرع في أقسام التجنيس الناقص بحرفين».

وقال: «الزيادة: في البيت **الاقتباس**، فإنه أشار في البيت إلى قصة بني النضير» ٢٩/أ. =

١٥ ـ وَجَلَّ عَنْ فَضْحِ مَنْ أَخْفَى فَجَامَلَهُمْ
مَـارَدَّ رَائِـدَ رِفْـدٍ مِنْ جُنَـاتِـهِمِ (١)
١٦ ـ مَـنْ زَارَهُ يَقِـهِ أَوْزَارَهُ وَنَـوَىٰ
لَـهُ نَوَافِـلَ بَـذْلٍ (٢) غَيْـرِ مُنْصَـرِمِ (٣)

= آطام: جمع أُطُم، وهو الحصن، والمراد بها حصون بني النضير، لأن النبي ﷺ خرَّ بها وأجلى أهلها.

وقصة إجلاء بني النضير عن المدينة بعد أن حاولوا الغدر برسول الله ﷺ وإلقاء صخرة عليه من فوق جدار، كانت في السنة الرابعة للهجرة. (انظر: المغازي للواقدي: ١/٣٦٣، السيرة النبوية، لابن هشام، القسم الثاني ص ١٩٠ ومابعدها، والطبري: ٢/٥٥٠، والبدء والتاريخ: ٤/٢١٢، ومروج الذهب، ٢/٢٩٥، وغيرها).

(١) الرعيني: «فيه استشهادان: الأول: (جل وجامل)، فيهما **تجنيس ناقص** بين فعلين، والنقص في الوسط بحرفين: الألف والميم... الثاني: (رد ورائد)، وفيهما التجنيس الناقص بين فعل واسم، والنقص بحرفين في الوسط، الألف والياء».

وقال: «الزيادة فيه: **الاقتباس** من حديث النبي ﷺ مع المنافقين، إذ كانَ يَقْبَلُ منهم ظاهر أمرهم، ويَكِلُ سَرائِرَهم إلى الله». ٢٩/ب.

ومعنى البيت: «ذكر أنه ﷺ كان طاهر اللسان، مستمر الإحسان، لا يفضح أحداً بعد الاطلاع على زلّاته، ولا ينقّب عن عوراته وعثراته، قد جلَّ عن ذلك قدره، ووسع المحسنَ والمسيءَ برُّه، فكان يعطي المنافقين مع علمه بسرائرهم، ونزول الوحي بما في ضمائرهم» (الرعيني) /٣٠/أ.

(٢) في ب: (جود)، وكتب فوقها: (خير) وفي مط: (خير) وأشار في الحاشية إلى رواية (جود). وسنلاحظ أن الرعيني يجد في رواية (خير) شاهداً زائداً فيه الجناس المضارع بين (خير وغير).

(٣) الرعيني: «فيه استشهادانٌ: الأول: (زاره وأوزاره)، وفيهما **تجنيس ناقص** بين فعل واسم، والنقص بحرفين في الأول. وهذا هو أول الأقسام من هذا النوع من التجنيس بحسب النقص من الأول والآخر... الثاني: (نوى ونوافل)، =

١٧ ـ كَالْغَيْثِ فَاضَ إذ(١) المَحْلُ اسْتَفَاضَ تَلا
أَنْفَالَ جُوْدٍ تَلاَفَى تَالِفَ النَّسَمِ(٢)

١٨ ـ سَلْ مِنْهُمُ صِلَةً لِلصَّبِّ وَاصِلَةً
وَالْثَمْ أَنَامِلَ أَقْوَامٍ أَنَا بِهِمِ(٣)

ومنه: **التَّجْنِيس التَّامُ المُنْفَرِد**(٤):

وهو أن تتَّفِقَ اللفظتان في الحركات والحروفِ، فإنْ اتّفقتا ـ مع

= وفيهما **تجنيس ناقص مذيل** بين فعل واسم، والنقص بحرفين في الآخر، وهو عزيز الوجود».

وقال: «الزيادة: فيه **التجنيس المضارع** الواقع بين (خير وغير). وفيه **الاحتراس** بقوله: (غير منصرم)، فإنه لولاه لأمكن انقطاع تلك النوافل» ٣٠/أ ـ ب.

(١) في ب، وج، ومط: «إذا».

(٢) الرعيني: «فيه استشهادان: الأول: (فاض واستفاض)، وفيهما **التجنيس الناقص** بين فعلين، والنقص بحرفين في الأول، ولا اعتداد بألف الوصل لسقوطه في اللفظ... الثاني: (تلا وتلافى)، وفيهما **التجنيس الناقص المذيل** بين فعلين، والنقص بحرفين في الآخر».

وقال: «الزيادة: فيه **التجنيس الشبيه بالمشتق** بين (تلافى وتالف)، وسيأتي [ص ٤٨ من هذا الكتاب]. وفيه **توريتان**، إحداهما: في (تلا)، والأخرى: في (الأنفال)، لأن (تلا) أراد به الاتباع، وورَّى عنه بتلاوة القرآن. وأراد (بالأنْفال) العطيّة، وورَّى عنها بالسورة، وهي من **التورية المهيأة**، لأن التورية لم تتصور في كل واحد من اللفظين إلا بذكر الآخر. وستأتي أقسام التورية». ٣١/أ ـ ب.

(٣) الرعيني: «فيه استشهادان: الأول: (صلة وواصلة)، وفيهما **التجنيس الناقص** بين اسمين، والنقص حرفان في الأول.. الثاني: (أنامل وأنا)، وفيهما **تجنيس ناقص** مذيل بين اسمين، والنقص حرفان من الآخر» **٣٢**/أ.

(٤) انظر: بديع ابن المعتز: **٢٥**، والصناعتين: **٣٣٠** وما بعدها، والمفتاح: =

ذلـك ـ في النوع من الاسميـة والفعلية والحـرفيـة، سُمّي: **تـامّـاً مُماثِلاً**[1].

وإن اختلفا، سُمِيّ: **تَامّاً مستوفى**[2].

ويجمع ذلك بيتان. وهما:

١٩ ـ أَقِمْ إلى قَصْدِهِمْ سُوْقَ السُّرَىٰ وَأَقِمْ
بِـدَارِ عِـزٍّ؛ وَسُـوْقَ الأَيْنُقِ الْتَشِـمِ[3]

= ١٨١، الإيضاح: ٥٣٥، وشرح الكافية: ٦٤، خزانة ابن حجة: ٣٠، شرح السيوطي: ٢، أنوار الربيع: ١/١٤٨، نفحات الأزهار: ٥٣، حلية البديع: ٣٥، بديع التحبير: ١٢.

(١) العمدة: ١/٣٢١، سر الفصاحة: ١٨٧، الإيضاح: ٥٣٥، التلخيص: ٣٨٨، نظم الدر والعقيان: ١٩٦، جواهر البلاغة: ٣٩٦ ـ ٢٩٧، علوم البلاغة: ٣٦٦.

(٢) العمدة: ١/٣٢٢، نهاية الأرب: ٧/٩٠، الإيضاح: ٥٣٦، التلخيص: ٣٨٨، الطراز للعلوي: ٢/٣٥٦، نظم الدر والعقيان: ١٩٦، معاهد التنصيص: ٣/٢٠٦، جواهر البلاغة: ٣٩٦ ـ ٣٩٧، علوم البلاغة: ٣٦٦.

(٣) الرعيني: «فيه استشهاذان: الأول: (أقم وأقم)، وفيهما **التجنيس المماثل** بين فعلين. . . الثاني: (سوق وسوق)، وفيهما التجنيس المماثل» ٣٣/أ ـ ب.

وقال: «وقد أهمل المصنف تمثيل **التجنيس** بين حرفين في القصيدة لندوره، وله فيه:

حَكَى غَـزَالَ القَفْرِ لَمّـا رَنَا ... هَـذْاً وَلَمّـا يَعْـرِفِ القَفْـرا
وَقَـالَ لي مِعْـطَفُـهُ: إنَّـهُ ... غُصنٌ وَلكنْ أثْمَـرَ البَـدْرَا

الشاهد: (لما ولما) الأول حرف وجوب لوجوب، والثاني حرف جزم».

وقال: «الزيـادة: فيه **الاستعـارة**، وذلك في قـوله: (سـوق السرى).» ٣٥/أ.

السرى: المشي ليلاً. سوق ـ الثانية ـ جمع ساق. أَيْنُق: جمع ناقة.

وبيتا ابن جابر في: نظم الدور والعقيان: ١٩٧.

٢٠ ـ وَالحَقْ بِمَنْ كاسَ وَاحْثُثْ كاسَ كلِّ سُرى

فَالدَّهْرُ إنْ جَارَ رَاعَىٰ جـارَ بَيْتِهِمِ[١]

ومنه: **التَّجْنِيْسُ التَّامُّ الـمُرَكَّب:**

وهو أن يتركَّبَ لفظُ التجنيس من كلمتين تامَّتَيْن، أو من ثلاثِ كلمات، وسُمِّي هذا النوع: **ملفوقاً**[٢].

---

(١) الرعيني: «فيه استشهاد بين (كاس وكاس)، وفيهما **التجنيس المستوفي** بين فعل واسم، وقد كرر الاستشهاد عليه بقوله: (إن جار راعى جار بيتهم)».

وقال: «وقد بقي من تمثيل **التجنيس المستوفي**: الفعل مع الحرف، والاسم مع الحرف، فمثال الأول ما وقع للناظم:

أَنَّ مِنْ شَوْقِهِ فَثَارَ الغَرَامُ ... وَدَرَى النَّاسُ أَنَّه مُسْتَهامُ

لا تَسَلْ مَا جَرَى مِنَ الدَّمْعِ لمّا ... قِيْلَ: هَذا النَّقَا وَتِلْكَ الخِيَامُ

الشاهد في (أنَّ من شوقه)، وهو فعل ماضٍ من الأنين، وفي (أنه)، وهو حرف تأكيد.

ومثال الثاني قول الناظم أيضاً:

صَلاَةُ إلَهِ العَالمِيْنَ عَلى الّذي ... أَقَلُّ العَطَايَا مِنْهُ وَادٍ مِنَ النّعَمْ

يَجُوْدُ عَلى الرَّاجِي وَإنْ كَانَ مُذْنِباً ... وَمَا قَوْلُهُ لِلسَّائِلِيْنَ سِوَى نَعَمْ»

وذكر الزيادة في البيت فقال: «فيه **الاستعارة**، لأنه جعل للسُّرى كأساً على سبيل الاستعارة». ٣٥ ب ـ ٣٦/أ.

وبيتا الناظم: أنَّ من.. في نظم الدر والعقيان: **١٩٩**، ونفح الطيب: ٧/**٣٥٥**، وفيه: «فثار الضرام». و: «قيل: هـذي النقا وهـذي الخيام».

والبيتان الآخران في: نفح الطيب: ٧/**٣٥٥**.

(٢) انظر: سر الفصاحة: **١٩٠**، الإيضاح: **٥٣٦**، **٥٣٧**، التلخيص: **٣٨٩**، شرح الكافية: **٦٢**، خزانة ابن حجة: **٢٧**، نظم الدر والعقيان: **١٩٩**، معاهد التنصيص: ٣/**٢٤٠**، أنوار الربيع: ١/**٩٧**، و**١٢٦**، نفحات الأزهار: **١٨**، **٢٥**، حلية البديع: **١٤**، **٢٤**، بديع التحبير: **٧**، **١٠**، جواهر البلاغة: **١٢٦**، **٤٠٢**، علوم البلاغة: /**٣٦٦**.

أو من كلمة وبعض أخرى، [ويُسمَّى هذا النوع][(1)]: **مرفوّاً**[(2)].
وكلاهما إنِ اتفقا في اللفظ والخط سُميّ: **متشابهاً**[(3)].
وإن اتَّفَقَا في اللفظ واختلفا في الخط سُمّيَ: **مركباً مفروقاً**[(4)].
ولا بدّ من اتفاق الحركات والحروف في جميع أنواع **المركب** التام.

ثم الكلمات التي يتركب منها لفظ التجنيس قد تتفق أنواعها، وقد تختلف، ويجمع ما يتصور في ذلك من الأنواع خمسةُ أبيات. هي:

٢١ - عُجْ بِي عَلَيْهِمْ فَعُجْبِيْ مِنْ جَفَاءِ فَتًى
جَـازَ الـدِّيَـارَ وَلَمْ يُلْمِمْ بِـرَبْعِهِم[(5)]

---

(1) في الأصل: «سمي». والزيادة من ج.

(2) انظر: نهاية الأرب: ٩٢/٧، الإيضاح: ٥٣٦، نظم الدر والعقيان: ١٩٩، شرح السيوطي: ٣، بديع التحبير: ٩، جواهر البلاغة: ٤٠١، علوم البلاغة: ٣٦٧.

(3) المفتاح: ١٨١، نهاية الأرب: ٩٢/٧، الإيضاح: ٥٣٧، التلخيص: ٣٨٩، نظم الدر والعقيان: ١٩٩، معاهد التنصيص: ٢١٠/٣، جواهر البلاغة: ٤٠٢ باسم (المقرون)، علوم البلاغة: ٣٦٧.

(4) **الجناس المفروق** في: المفتاح ١٨١، نهاية الأرب: ٩٢/٧، الإيضاح: ٥٣٧، التلخيص: ٣٨٩، شرح الكافية: ٦٠، نظم الدر والعقيان: ١٩٩، معاهد التنصيص: ٢٢١/٣، جواهر البلاغة: ٤٠٢، علوم البلاغة: ٣٦٧.

(5) الرعيني: «فيه استشهاد واحد: (عج بي وعجبي)، وفيهما **التجنيس التام المركب الملفوف المفروق**، أما كونه ملفوفاً؛ فلأنه مركب من ثلاث كلمات تامة، وهي: فعل الأمر، وباء الجر، وياء المتكلم. وأما كونه مفروقاً، فلأن كَتْب أحدهما بخلاف كَتْب الآخر». ٣٦/ب.

وقال: «الزيادة: فيه **الاقتباس** من قوله عليه السلام: «مَنْ حَجَّ وَلَم يَزُرْني فَقَدْ جَفَانِي». ٣٧/أ.

عاج: مال وانعطف. وعجبي: من العُجب، وهو إنكار ما يرد عليك لقلة اعتياده. =

٢٢ ـ دَعْ عَنْكَ سَلْمى وَسَلْ مَا بِالْعَقِيْقِ جَرَىٰ
وَأُمَّ سَلْعاً وَسَلْ عَنْ أَهْلِهِ الْقُدُمِ (١)

٢٣ ـ مَنْ لِي بِدَارِ كِرَامٍ فِي البِدَارِ لَهَا(٢)
عِزٌّ، فَمَنْ قَدْ لَهَا عَنْ ذَاكَ يُهْتَضَمِ (٣)

= والحديث: ذكره السخاوي في «المقاصد الحسنة»: ص ٤٢٧، رقم (١١٧٨)، وقال: «ذكره الغزالي في «الإحياء» بلفظ: مَنْ وَجَدَ سَعَةً وَلَمْ يَفِدْ إليَّ فَقَدْ جَفَاني». وقال السخاوي أيضاً: «ولابن عدي في «الكامل»، وابن حِبَّان في «الضعفاء»، والدارقُطْني في «العلل»، و«غرائب» مالك، وآخرين كلهم عن ابن عمر مرفوعاً: من حَجَّ ولَمْ يَزُرْني فَقَدْ جَفَاني. ولا يَصِحُّ».

وهو في: الأحاديث المشكلة في الرتبة: ص ٢٥٩، وكشف الخفاء ومزيل الإلباس: ٢/٣٢٠ رقم (٢٤٦٠)، وقال: «ومع هذا فلا ينبغي الحكم عليه بالوضع فتدبّر».

(١) الرعيني: «فيه استشهادان: الأول: (سلمى وسل ما)، وفيهما **التجنيس التام المركب** من فعل واسم المقابل به اسم، وهو ملفوق لتركيبه من كلمتين تامتين، مفروق لاختلافه في الخط... الثاني: (سلعاً وسل عن)، وفيهما التجنيس التام المركب من فعل وحرف في مقابلة اسم، وهو ملفوق مفروق». ٣٨/أ ـ ب.

وقال: «وقد يتركب التجنيس الملفوق المفروق من حرف واسم في مقابلة اسم، ومنه قول بعضهم:

يَا مَنْ تُدِلُّ بِمُقْلَةٍ وَأَنَامِلٍ مِنْ عَنْدَمِ
كُفِّي جُعِلْتُ لَكِ الفِدَا أَجْفَانَ لحْظكِ عَنْ دَمِي /..» ٣٨/ب

والعقيق: المراد به هنا: وادٍ قريبٌ من المدينة المنورة. وسَلْع: جبل بالمدينة.

والبيتان في: خزانة ابن حجة: ٢٣؛ وفيه «أسياف لحظك». أنوار الربيع: ١/١١٠، وفيه «ألحاظ عينك». وحلية البديع: ١٦، وفيه: «أسياف».

(٢) في ج «لهم».

(٣) الرعيني: «فيه استشهادان: الأول: (بِدار والبدار)، وفيهما **التجنيس التام** =

. . . .

= **المركب الملفوق المشتبه**؛ أما كونه ملفوقاً؛ فلكونه متركباً من حرف من حروف المعاني، وهي (باء) الجر، وكلمة أخرى، وهي (دار). وأما كونه مشتبهاً؛ فلأن كتْب لفظتي التجنيس واحد. - الثاني: (لها ولها)، وفيهما التجنيس التام المركب الملفوق المشتبه بين جارّ ومجرور وهو (لها) من قوله: (في البدار لها)، وفعلٍ وهو (لها) من قوله: (لها عن ذاك)، فالتركيب من لام الجر مع الضمير. وهذا الاستشهاد مخالف للاستشهاد الأول؛ لكون المجرور في ذاك ظاهر، والمقابل اسم، والمجرور هنا ضمير في مقابلة فعل». **٣٩/ب - ٤٠/أ**.

وقال: «وقد يتركب هذا النوع من فعل واسم في مقابلة اسم، ومنه قول الناظم:

تَمُـرُّ فِي ذِكْرِكُمْ - وَاللهِ - أَحْيَـانِي ... وَلَـوْ سَرَى طَيْفُكُمْ لَيْـلاً لأَحْيَانِي
لَا يَعْذُبُ العَيْشُ لِي بَعْدَ العُذَيْبِ وَلَا ... نَعِيم مِثْـل لَيَـالِيْنـا بِنـعْمَـانِ

وقد يكون التركيب في هذا النوع من الجهتين، كقول بعضهم:

عَـضَّنَـا الـدَّهْـرُ بِـنَـابِـهْ ... لَيْـتَ مَـا حَـلَّ بِنَـا بِـهْ

فالأول مركب من (باء) الجر (وناب) والضمير، والثاني مركب من جارّين ومجرورين.

وإذا تتبعت أنواع التجنيس المركب في هذا القسم بحسب تنوع الكلمات التي يتركب منها تجد فيه كثرة... وبتمام هذا البيت انتهى التجنيس التام المركب ملفوقه ومفروقه ومشتبهه». **٤٠/ب**.

وبيتا ابن جابر في: «نفح الطيب»: **٣٥٦/٧**. ونعمان: من أسماء المدينة المنورة.

والبيت الآخر في: نهاية الأرب: **٩٢/٧**، خزانة ابن حجة: **٢٢**، معاهد التنصيص: **٢١٠/٣**، نفحات الأزهار: **٢١**، حلية البديع: **١٤**، جواهر البلاغة: **٤١٠**، علوم البلاغة: **٣٦٧**، وللبيت آخر بعده في «النفحات».

كُـلُّ مَـنْ مَـالَ إِلَـيْـهِ ... خَـامِـلٌ لَـيْسَ بِـنَـابِـهْ

وفي «علوم البلاغة» وفيه:

لا يُـوالـي الـدَّهْـرُ إلا ... خَـامِـلاً لَـيْسَ بِـنَـابِـهْ

٢٤ ـ بَانُوا فَهَانَ دَمِي وَجْداً، فَهَا نَدَمِي
فَقَدْ أَرَاقَ دَمِي فِيْمَا أَرَىٰ قَدَمِي (١)

٢٥ ـ يُولُونَ مَا لَهُمُ مَنْ قَدْ لَجَا لَهُمُ
فَاشْدُدْ يَداً بِهِمِ وَانْزِلْ بِبَابِهِمِ (٢)

ومنه: **التَّجْنِيْس المُحَرَّف**(٣):

وهو أن يتّفِقَ اللفظان في عددِ الحروف، ويَخْتَلِفا في الحركات. وهذا أيضاً ينقسم إلى مُفْرَد ومركَّب، والمركّب منه يتنوّع إلى ملْفوق

---

(١) الرعيني: «فيه استشهادان: الأول: (هان دمي وها ندمي)، وفيهما **التجنيس التام المركب المرفو المفروق**؛ أما كونه مفروقاً؛ فلاختلافه بالخط، وأما كونه مرفواً؛ فلأن لفظة (ها) التي هي اسم فعل لم تصر (كهان) الذي هو فعل ماض حتى رفيت بالنون من (ندمي)، وإن شئت أن تجعل (دمي) هو المرفو بنون (هان)، وعلى كلا الوجهين، فهو مرفو مفروق، والتركيب فيهما حاصل من فعل ماضٍ واسم، وفي مقابلتهما اسم فعل واسم... الثاني: (أراق دمي وأرى قدمي)، وفيهما التجنيس التام المركب المرفو المفروق، والفرق بينه وبين الأول: أن هذا وقع فيه التركيب بين فعل ماض واسم في مقابلة فعل مضارع واسم، وليس الأول كذلك لعدم الفعل المضارع منه».

وقال: «الزيادة: فيه **السجع الموازي**؛ لأن آخر كل فاصلة من البيت موافق للأخرى وزناً وقافية». ٤١/أ ـ ب.

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو: (لهم)، من قوله: (ما لهم)، و(لهم) الجار والمجرور، وفيهما **التجنيس التام المركب المرفو المشتبه**. أما رفوه؛ فلأن الضمير رُفي باللام من قوله: (ما لهم) حتى صار مثل الجار والمجرور من قوله: (لَجا لهم). وأما كونه مشتبهاً؛ فلكون صورة الكَتْب فيهما واحدة. وأما قوله: (بهم وببابهم)، فهو في الاستشهاد مثل ما تقدم على السواء، رُفي الضمير بباء (باب) حتى صار مثل (بهم) الجار والمجرور...» ٤٢/أ.

(٣) نهاية الأرب: ٩٣/٧، الإيضاح: ٥٣٧، التلخيص: ٣٨٩، شرح الكافية: ٦٥، خزانة ابن حجة: ٣٦، نظم الدر والعقيان: ٢٠٥، شرح السيوطي: =

ومَرْفُوّ ومَفْروق ومشتبه. يجمع ذلك خمسة أبيات. هي:

٢٦ ـ يَا بَرْدَ قَلْبِي إِذَا بُرْدُ الوِصَالِ ضَفَا
وَيَــا لَهِيْبَ فُؤَادِي بَعْدَ بُعْــدِهِمِ [١]

٢٧ ـ مَا كَانَ مَنْعُ دَمِي بُخْلاً بِـهِ لَهُمُ
لَكِنْ تَخَوَّفْتُ قَبْلَ القُرْبِ مِنْ عَدَمِ [٢]

= ٢، معاهد التنصيص: ٣/٢٣٣، أنوار الربيع: ١/١٨٠، نفحات الأزهار: ٣٩، حلية البديع: ٣٠، بديع التحبير: ١٢، جواهر البلاغة: ٤٠١.

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو: (بَرْد وبُرْد)، وفيهما **التجنيس المحرف** المختلف بالحركة فقط؛ وهي حركة الباء، فإنها في (البرد) نقيض الحر، مفتوحة، وفي (البُرد) من الثياب، مضمومة. وقوله: (بعد بعدهم) تكرير للشاهد بعينه». ٤٢/ب.

وقال: «لم يذكر الناظم التحريف بالحركة والسكون، وذلك أنْ تغيّر من الكلمة حركتين، إحداهما بحركة تخالفها، والأخرى بتسكينها، ومنه قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ كَمَا حَسَّنْتَ خَلْقِي فَحَسِّنْ خُلُقِيْ».

وقال: «الزيادة: فيه **المطابقة** بين (الوصال والبعد)، و(البرد واللهيب). وفيه **الاستعارة**؛ لأنه جعَل للوصال بُرداً على جهة الاستعارة». ٤٣/ب.

والحديث: في مسند أحمد: ٣/٤٠٣، من طريق ابن مسعود، و٦/٦٨ و١٥٥، من طريق عائشة، بلفظ: «اللَّهُمَّ أَحْسَنْتَ خَلْقِي فَأَحْسِنْ خُلُقِي».

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو: (منع دمي ومن عدم)، وفيهما **التجنيس المركب المحرف المرفو المفروق**، أما تحريفه: فلتغيّر الحركة من اللفظين، وأما رَفْوُه: فلأنَّ (من) الجارة رُفيت بالعين من (عدم) حتى جانست لفظ (منع) جناساً محرفاً، ويحتمل أن يكون (دمي) قد رُفي بالعين من (منع) حتى جانس (عدمي) جناساً محرفاً باختلاف حركة العين، وكيف ما قدّرت؛ فالرفو والتحريف حاصلان. وأما كونه مفروقاً: فلاختلاف الكتْب فيهما».

وقال: «الزيادة: فيه رد **العجز على الصدر** بالمجانس، فإنه ردّ (من عدم) الذي في العجز، على (منع دمي) الذي في الصدر». ٤٤/أ.

٢٨ ـ أَهْلًا بِها مِنْ دِمَـاءٍ فِيْهِمُ بُذِلَتْ
وَحَبَّــذا وِرْدُ مَــاءٍ مِنْ مِيَــاهِهِـم[1]
٢٩ ـ مَنْ نَـالَهُ جَـاهُهُمْ[2] مِنَّا لَـهُ ثِقَةٌ
أَنْ لَا يُصَابَ بِضَيْمٍ تَحْتَ جَاهِهِمِ[3]
٣٠ ـ بَـدَارِ وَالْحَقْ بِدَارِ الهَـاشِمِيِّ بِنَا
قَبْلَ المَمَاتِ وَمَهْمَا اسْطَعْتَ فَاغْتَنِمِ[4]

---

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو: (من دماء وورد ماء)؛ وفيهما **التجنيس المركب المحرف المرفو المشتبه**. أما تحريفه: فلاختلاف حركة الدال. وأما رفوه: فلأنَّ لفظة (ماء) رُفيت بالدال من (ورد)، فصارت مجانسة لـ (دماء) تجنيساً محرفاً. وأما كونه مشتبهاً: / فلأن صورة الكتْب واحدة». ٤٤/ب ٤٥/أ.

(٢) في الأصل: «جاهه». وأثبت رواية ب، ومط.

(٣) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو: (من ناله ومنّاله)، وفيهما **التجنيس المركب المحرف الملفوق المفروق**. أما كونه محرّفاً: فلاختلاف حركة الميم. وأما كونه ملفوقاً: فلأن كل جهة من جهتي التجنيس مُركّبة من كلمات تامة، أما (من ناله)؛ فهو مركب من ثلاث كلمات: (من) الموصولة، و(نال) الفعل الماضي، والضمير. وأما (منّا له)؛ فمركب من أربع كلمات: (من) الجارة و(نا) الضمير، ولام الجر، والضمير، ف (مِن) الجارَّة في مقابلة (مَن) الموصولة، و(نا) الضمير ولام الجرّ في مقابلة (نال) وهما كلمتان تامتان في مقابلة كلمة تامة، فلا رفو، و(هاء) الضمير في مقابلة (هاء) الضمير. وأما كونه مفروقاً: فلاختلاف الخط».

وقال: «الزيادة: فيه **رد العجز على الصدر**، وهو ردّ (جاههم) الذي في العجز على ما في الصدر». ٤٥/ب.

(٤) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو: (بَدار وبِدار)، وفيهما **التجنيس المركب المحرف الملفوف المشتبه** أما كونه ملفوقاً: فلأن التركيب من كلمتين تامتين وهما (باء) الجر، و(دار). وأما كونه مشتبهاً: فلاتفاقهما في الخط، والتحريف فيهما بيّن». ٤٦/أ.

ومنه: **تَجْنِيسُ القَلْب**(١):

وهو أن تَقلِب حروف الكلمة أو بعضها.

فقد تَقلبُ الأوّلَ والآخر فقط، وقد تقلب ما سواهما وتتركهما، وقد تقلب الأول والثاني وتترك الآخر، وقد تترك الأول وتقلب ما سواه. ويجمع هذا كله ثلاثة أبيات. وهي:

٣١ ـ جَزْمِي لَئِنْ سَارَ رَكْبُ لَا أُرَافِقُهُ
فَـلَا أُفَـارِقُ مَـزْجِي أَدْمُعِي بِـدَمِي(٢)

٣٢ ـ فَأَيُّ كَرْبٍ لِـرَكْبٍ يُبْصِرُونَ سَنَـا
بَـرْقٍ لِقَبْـرٍ مَتَى تَبْلُغْـهُ تُـحْتَـرَمِ(٣)

---

(١) الإيضاح: ٥٤١، التلخيص: ٣٩١، شرح الكافية: ٦٦، خزانة ابن حجة: ٣٨، نظم الدر والعقيان: ٢٢١، شرح السيوطي: ٢، معاهد التنصيص: ٢٣٦/٣، أنوار الربيع: ١٩٣/١، نفحات الأزهار: ٣٣، حلية البديع: ٣١، بديع التحبير: ١٠، جواهر البلاغة: ٤٠٢، علوم البلاغة: ٣٦٨.

(٢) الرعيني: «فيه استشهادان: الأول: (جزمي ومزجي)، وفيهما **تجنيس القلب**/ وهو مما قلب فيه الأول والآخر وتُرك الوسط في مكانه، فهو من قلب بعض الكلمة، ألا ترى أن الزاي قد تركت في مكانها، وأخّر الجيم وقدم الميم... الثاني: (أرافق وأفارق)، وفيهما **تجنيس القلب** ببعض الحروف، وهو مما ترك فيه الأول والآخر في موضعه وقلب فيه الوسط. وإنما أمكن ذلك لكون الكلمة أزيد من ثلاثة، فكان الوسط حرفين؛ فَتَأتَّى فيهما القلب، ولو كان الوسط حرفاً واحداً لم يتأتَّ قَلْبُه مع سلامة الأول والآخر معاً، لأنك إن قدَّمْتَه على الأول زال الأول عن مكانه وصار وسطاً، وإن أَخَّرته عن الآخر زال الآخر أيضاً عن موضعه، فتأمل ذلك فهو أمر عقلي».

وقال: «الزيادة: فيه **المطابقة** بين (أرافق وأفارق)». ٤٧/ب ٤٨/أ ـ ب.

(٣) الرعيني: «فيه استشهادان: الأول: (كرب وركب)، وفيهما **تجنيس القلب**، وهو مما قلب فيه الأول والثاني وتُرك الآخر... الثاني: (برق وقبر)، وفيهما=

٣٣ ـ مَتَى أَحُــلُّ حِمَى قَـوْمٍ يُحِبُّهُمُ
قَلْبِي، وَكَمْ هَــائِمٍ قَبْلِي بِحُبِّـهِمِ[١]

ومنه: **التَّجْنِيْسُ المُـلْحَـق بالتَّـجْنِيْس**[٢]:

وهو قسمان: **ملحق مشتق من مجانسه، وملحق شبه المشتق.** ويجمعهما بيتٌ واحدٌ، وهو:

= **تجنيس القلب** بجميع الحروف، ألا ترى أنَّ جميعَ حروف (برق) قد انقلب في (قبر) منها واحد في موضعه» **٤٩**/أ ـ ب.

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو: (قلبي وقبلي)، وفيهما **تجنيس القلب**، وهو مما قلب فيه الثاني والثالث وترك الأول».

وقال: «الزيادة: **فيه رد العجز على الصدر**، فإنَّه ردّ (الحب) في آخر البيت على قوله: (يحبهم) في آخر نصف الأول...» **٥١**/أ.

(٢) (الرعيني) «ويسمى: **المقتضب، والاشتقاقي، والمقارب**، وهـو قسمـان: **المشتق الحقيقي**: وهو أن تجيء بألفاظ تجتمع في حروفها الأصول ومعناها، وهو نوعان: اشتقاق أصغر: وهو ما كانت الحروف الأصول فيه مستوية في الترتيب، نحو: ضرب ويضرب وضارب، فإن الضاد في الجميع متقدمة على الراء، والراء متقدمة على الباء، وهذا النـوع هو مـراد الناظم في هـذا الموضع.

واشتقاق أكبر: وهو أن تجتمع الألفاظ في الحروف الأصول والمعنى؛ وتختلف في ترتيب الحروف، مثل: كمل، ومـا يُتصوَّر منـه عند تقليب حروفه، وهي ستة ألفاظ: كمل، كلم، ملك، مكل، لكم، لمك، فهذه الستة الألفاظ راجعة إلى القوة والشدة في المعنى، وحروفها واحدة، إلا أنها غير مستوية في الترتيب، وجميع هذه الألفاظ الستة مستعملة لغة... وهذا النوع هو **تجنيس القلب** المتقدم ذكره، فلا مدخل له هنا.

القسم الثـاني: **المشتق غير الحقيقي**، ويسمى: **المشـابه، والمغـاير، والملحق بالمشتق، وإيهام الاشتقاق**، لأنه يوهم الاشتقاق، وليس كذلك، وهو: أن تجتمع الألفاظ في حروفها الأصول أو أكثرها وفي تـرتيبها دون معناها» **٥٢**/أ. =

٣٤ ـ جَارَ الزَّمَـانُ فَكَفّوا جَـوْرَهُ وَكَفُوا
وَهَلْ أُضَامُ لَدَىٰ عُرْبٍ عَلَىٰ إِضَمِ[(١)]

= وانظر: الإيضاح: ٥٤٢، ٥٤٣، التلخيص: ٣٩٢، نظم الدر والعقيان: ٢٢٦، ٢٢٧، بديع التحبير: ١٣، علوم البلاغة: ٣٦٩.

(١) الرعيني: «فيه استشهادان: الأول: (جار وجور)، وفيهما **التجنيس الاشتقاقي الحقيقي**؛ لأن (جوراً) مصدر (جار)../.. الثاني: (أضام وإضم)، وفيهما **التجنيس الشبيه بالمشتق**، لأن لفظهما يوهم أن أصلهما واحد، وليس كذلك، لأن أصول (إضم): همزة وضاد وميم، وأصول (أضام): ضاد وياء وميم». ٥٣/أ، ٥٤/أ.

وقال: «الزيادة: فيه **التجنيس المحرف** بين (كفّوا وكَفَوا)... وقد انقضت/ أقسام التجنيس التي ذكرها الناظم، وهي مستوفية لما ذكره الناس من أقسام التجنيس غير **المشوش والمعنوي**، فإنه لم يذكرهما... وإنما أهملهما المصنف لأن صاحب «الإيضاح» لم يذكرهما لبعدهما عن التجنيس» ٥٤/ب ٥٥/أ.

وقد ذكر الرعيني نوعي الجناس اللذين أهملهما الناظم، فقال:

«أما المشوش: فهو كل لفظين تجاذبهما نوعان من التجنيس، فلا يخلصان لواحد منهما، كقولهم: فلان حسن البلاغة والبراعة، فهذا تجاذبه نوعان من أنواع **المضارع**، ولم يخلص لواحد منهما لفوات شرطه، فإن قلنا: إنه مضارع مختلف بالحرف الأخير، فاتنا شرط اتفاق وسطه وهو الراء واللام، وإن قلنا: إنه مضارع مختلف بحرف في الوسط، فاتنا شرط اتفاق الحرف الأخير، فيبقى الناظر فيه محيَّراً لا يدري إلى أي جهة يرده، فسمي مشوشاً». ٥٥/أ.

وهو في: المفتاح: ١٨١، نهاية الأرب: ٩٤/٧، الطراز للعلوي: ٣٦٨/٢، نظم الدر والعقيان: ٢٣٨، بديع التحبير: ١٢.

وقال: «فأما **التجنيس المعنوي**: فهو أن تريد المجانسة بين لفظين، فلا يسعك في النظم ذكر أحدهما بعينه، فتأتي بمرادفه. وذلك نحو قول الشاعر يمدح المهلّب ويذكر فعله بقطري بن الفُجاءة، و كان قطري يُكنى أبا نعامة:

حَدَا بِأَبِي أُمِّ الرِّئَالِ فَأَجْفَلَتْ   نَعَامَتُهُ مِنْ عَارِضٍ مُتَهَلِّبِ =

. . . .

= أراد أن يقول: حدا بأبي نعامة فأجفلت نعامته؛ أي روحُه، فلم يستقم له، فقال: بأبي أم الرئال، لأن أم الرئال النعامة» ٥٥/أ ـ ب.

والجناس المعنوي في: نهاية الأرب: ٩٧/٧، الطراز للعلوي: ٣٧٢/٢، باسم تجنيس (الإشارة)، شرح الكافية: ٦٨، خزانة ابن حجة: ٤١، نظم الدر والعقيان: ٢٣٦، باسم (تجنيس الإشارة)، أنوار الربيع: ٢٠٩/١، نفحات الأزهار: ٢٨، حلية البديع: ٣٩، بديع التحبير: ١٤، جواهر البلاغة: ٤٠٣.

والبيت في: نهاية الأرب: ٩٧/٧ وفيه: «متلبب»، ونظم الدر والعقيان: ٢٣٦.

ذِكْرُ رَدِّ الأَعْجَازِ عَلَىَ الصُّدُوْرِ (١)

وهو أن تذكر في آخر البيت [لفظاً](٢) مما ذكرته في سائره، ثم

(١) قال الرعيني: «وسماه بعضهم: **بالتصدير**، ويكون في النثر والنظم، ففي النثر: إعادة اللفظ في آخر الفاصلة بعد ذكره في أولها..».

وقال بعد أن عرّف **رد العجز على الصدر**: «وإذا تأملت ما ذكرته لك علمت أن رد العجز على الصدر بينه وبين **التجنيس** عموم من وجه، وخصوص من وجه آخر، فليس كل رد عجز على صدر تجنيساً، وليس كل تجنيس رد عجز على صدر؛ لوجود كل واحد منهما بدون الآخر، ألا ترى أن رد العجز على الصدر يوجد بدون التجنيس، وذلك إذا كان المكرر عين الأول صورة ومعنى، ويوجد التجنيس بدون رد العجز على الصدر إذا لم يتكرر لفظ التجنيس في المواضع المختصة برد العجز على الصدر» ٥٦/أ ـ ب.

وانظر: بديع ابن المعتز: ٤٧، المنصف لابن وكيع: ٦١، الصناعتين: ٤٠٠، العمدة: ٣/٢، قانون البلاغة: ١٠٢، المفتاح: ١٨١، تحرير التحبير: ١١٦، نهاية الأرب: ١٠٩/٧، الإيضاح: ٥٤٣، التلخيص: ٣٩٢، الطراز للعلوي: ٣٩١/٢، شرح الكافية: ٨٢، خزانة ابن حجة: ١١٤، شرح السيوطي: ٥، معاهد التنصيص: ٢٥٠/٣، أنوار الربيع: ٩٤/٣، نفحات الأزهار: ٦٨، حلية البديع: ١٠٢، بديع التحبير: ٣٠، جواهر البلاغة: ٤٠٧، علوم البلاغة: ٣٧٠، علم البديع والبلاغة عند العرب: ٤٣.

(٢) زيادة من ح.

الذي تذكره في الآخر قد يكون مذكوراً في أول البيت، وقد يكون مذكوراً في حشو النصف الأول، وقد يكون في آخر النصف الأول، وقد يكون في أول النصف الثاني. وكل قسم من هذه الأربعة قد يذكر في آخر البيت بعينه، وقد تذكر لفظاً مجانساً له، فهو ثمانية أنواع، يجمعها ثمانية أبيات. هي:

٣٥ ـ وَحَقِّهِمْ مَا نَسِينَا عَهْدَ حُبِّهِمِ
وَلَا طَلَبْنَا سِوَاهُمْ، لَا وَحَقِّهِمِ(١)

٣٦ ـ لَا يَنْقَضِي أَلَمِي حَتَّى أَرَى بَلَداً
فِيهِ(٢) **الَّذِي رِيقُهُ يَشْفِي مِنَ الأَلَمِ**(٣)

---

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو: (وحقهم)، ذكر في أول البيت وآخره، وهو مما كرر لفظاً ومعنى، فلا تجنيس فيه، وإنما هو مجرد رد **العجز على الصدر**» ٥٧/ب.

(٢) كذا في: ب، ومط. وفي الأصل «فيها».

(٣) الرعيني: «فيه استشهاد[واحد]، وهو: (ألمي)، ذكر في آخر البيت، وفي حشو نصفه الأول، وهو مما ذكر لفظاً ومعنى، فلا تجنيس فيه كالذي قبله». ٥٨/أ ـ ب.

وقال: «الزيادة: فيه **اقتباس** من الحديث الصحيح: أَنَّهُ ﷺ كانَ رِيقُهُ يَشْفِي مِنَ الآلام؛ فَقَدْ نَفَثَ فِي عَيْنَيْ عَلِيٍّ رضي الله عنه يَوْمَ خَيْبَر فَبَرِىء. وفي رِجْلِ زَيْدِ بن مُعاذ حِينَ أَصَابَهَا السيف يَوْمَ قُتل ابن الأشرف فبرىء، وَعَلَى سَاقِ عَلِي بنِ الحَكَمِ يَوْمَ الخَنْدَقِ ـ وَكَانَتْ قَدِ انْكَسَرَتْ ـ فَبَرِىءَ، وَقَطَعَ أَبُو جَهْلٍ يَدَ مُعَوِّذ بن عَفْراءَ يَوْمَ بَدْرٍ، وَحَمَلَها مُعَوِّذ في يَدِهِ/ الأُخرى، فَبَصَقَ فِيْها النَّبِي ﷺ فَلَصِقَتْ وَبَرِئَتْ. إلى غير ذلك من الأمراض التي برئت بريقه ﷺ.

وفيه من (**المعاني**): تنكير (بلد) لأجل التعظيم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي القِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [من سورة البقرة ١٧٩/٢] أي: حياة عظيمة. وفيه من (**المعاني**) أيضاً: جعل المبتدأ موصولاً ليقرر ما في الصلة من المدائح تعظيم=

٣٧ ـ وَقَدْ تَشَمَّرَ ثَوْبُ النَّقْعِ عَنْ أُمَمٍ
شَتَّى يَؤُمُّونَ طُرّاً سَيِّدَ الأُمَمِ (١)

٣٨ ـ مَتَى أَرَىٰ جَارَ قَوْمٍ عَزَّ جَارُهُمُ
عَهْدٌ عَلَيَّ السُّرَى حِفْظاً لِعَهْدِهِمِ (٢)

٣٩ ـ صَبُّ الدُّمُوعِ كَأَمْثَالِ العَقِيْقِ عَلَى
وَادِي العَقِيْقِ اشْتِيَاقاً حَقَّ صَبِّهِمِ (٣)

= شأن الخبر، فكون الذي ريقه يشفي من الألم مستقراً في هذه البلدة شاهد لها بالعظمة والحرمة، فإن شرف المكان بقدر شرف من حلّه». ٥٨ ـ ٥٩/أ.

وحديث شفاء عيني علي رضي الله عنه من الرمد: في جامع الأصول: ٣١٠/٨، من طريق سلمة بن الأكوع، وهي رواية مسلم رقم (١٨٠٧) باب غزوة ذي قرد وغيرها، وهو حديث طويل.

كذلك هو في جامع الأصول: ٦٥٠/٨ مختصراً من طريق سعد بن أبي وقاص، و: ٦٥٤/٨، من طريق سهل بن سعد. وانظر تخريجه ثمة.

وأما حديث نفثه ﷺ في رجل زيد بن معاذ فهو في: نسيم الرياض: ١٠٩/٣.

وحديث نفثه على ساق علي بن الحكم في: نسيم الرياض: ١١٠/٣، وقال: «وهذا الحديث أخرجه أبو القاسم البنوي في «معجمه» كما قاله السيوطي».

وحديث يد معوذ، في: نسيم الرياض: ١١/٣.

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو: (أمم)، ذكر في آخر النصف الأول وفي آخر البيت، وهو مما ذكر لفظاً ومعنى». ٥٩/ب.

وقال: الزيادة: فيه من (البيان): الاستعارة، فإنه استعار للغبار ثوباً، لكونه يستر الجو كما يستر الثوبُ صاحبَه. وفيه: التجنيس الشبيه بالمشتق بين (يؤمون والأمم).» ٦٠/أ.

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو (عهد)، ذكر في أول النصف الثاني وفي آخره، وهو مما كرر لفظاً ومعنى؛ لأن المراد بهما: الحرمة والحق..» ٦٠/أ ـ ب.

(٣) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو: (صب) ذكر في أول البيت/ وفي =

٤٠ ـ أَبَحْتُ فِيهِمْ دَمِي لِلشَّوْقِ يَمْزُجُهُ
بِمَاءِ دَمْعِي عَلَىٰ خَدِّي، وَقُلْتُ: دُمِ[١]

٤١ ـ وَلَيْسَ يَكْثُرُ إِنْ آثَرْتُ نَضْخَ دَمِي
حَيْثُ المُلُوكُ تَغُضُّ الطَّرْفَ كَالخَدَمِ[٢]

٤٢ ـ مِنْ سَائِلِ الدَّمْعِ سَالٍ عَنْ مَعَاهِدِهِ
نَعِيْمُهُ[٣] أَنْ يُرَى يَسْرِي مَعَ النَّعَمِ[٤]

= آخره، وهو مما كرر لفظاً لا معنى، وهذه هي الصورة الثانية، وهي أحسن من الصورة التي قبلها؛ لاشتمالها على أشرف التجنيسات مع رد العجز على الصدر، وليس في الأولى إلا رد العجز على الصدر فقط..» ٦٠/ب ـ ٦١/أ.

وقال: «الزيادة: فيه **التجنيس التام** بين (العقيق والعقيق).»، **٦٢**/أ.

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو: (دم)، من الدوام، مع قوله: (دمي)، ذكر في حشو نصف الأول، وهو مما كرر لا لفظاً ولا معنى». **٦٢**/ب.

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو لفظ: (الخدم)، في آخر البيت، ولفظ (خدمي)، في آخر النصف الأول، المركب من خاء (نضخ)، ولفظ (دمي)، كرر في آخر النصف الأول، وأعاد مجانسه في آخر البيت، وهو **التجنيس التام المركب**». **٦٤**/ب.

(٣) في الأصل: «نعيه» والتصويب من ب، ومط.

(٤) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو: (نعيمه والنعم)، كرر في أول النصف الثاني وآخره».

وقال: «الزيادة: فيه **التجنيس الناقص** بحرف في الوسط، وهو: (سائل وسال)». **٦٥**/أ.

ذِكْرُ التَّوازُن[1]

وهو قسمان: **موازن مماثل**: وهو أن تتفق جميع ألفاظ الفاصلة مع جميع ألفاظ الأخرى في الوزن دون التقفية.

وموازن غير مماثل: وهو أن يتفق اللفظان الأخريان من الفاصلتين فقط. ويجمع القسمين بيتان، وهما:

٤٣ ـ لِلسَّيْرِ مُبْتَدِرٍ كَالسَّيْلِ مُحْتَفِرٍ
كَالطَّيْرِ مُشْتَمِلٍ بِاللَّيْلِ مُلْتَثِمِ[2]

---

(١) ويسمى (**الموازنة**). وانظر قانون البلاغة: ٩٣، وتحرير التحبير: ٣٨٦، نهاية الأرب: ٧/١٠٥، الإيضاح: ٥٥٢، التلخيص: ٤٠٤، الطراز: ٣/٣٨، شرح الكافية: ١٩٢، شرح السيوطي: ١٥، أنوار الربيع: ٦/٢٢١، جواهر البلاغة: ٤٠٥، علوم البلاغة: ٣٧٦.

(٢) وقال الرعيني: «فيه اسستشهاد واحد، وهو: المتوازن المماثل، وهو ما اتفقت فيه جميع ألفاظ القرينة مع جميع ألفاظ الأخرى من غير مشاركة في الروي، ألا ترى أن كل لفظة في البيت موازنة لنظيرها من غير تقفية، فـ(سير) في مقابلة (سيل)، و(مبتدر) في مقابلة (محتفر)، و(طير) في مقابلة (ليل)، و(مشتمل) في مقابلة (ملتثم)» ٦٦/أ.

وقال: «الزيادة: فيه **التجنيس المضارع** بين (سير وسيل)». ٦٦/ب.

٤٤ ـ قَصْــداً لِمُــرْتَقِبٍ لِـلَّهِ مُنْـتَصِــرٍ

فِي الحَقِّ مُجْتَهِـدٍ لِلرُّسْلِ مُخْتَتِمِ[1]

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو: **المتوازن غيـر المماثـل**، وموضـع الشاهد: (مرتقب) مع (منتصر)، و(مجتهد) مع (مختتم)، فلم يتفق فيه إلا آخر الفاصلة مع آخر الأخرى». ٦٧/أ.

ذِكْرُ السَّجْعِ [1]

والصحيح أنه لا يختص بالنثر. وينقسم أربعة أقسام:

سَجع مطرف: وهو أن تَتَّفِقَ اللفظتان الآخرتان من الفاصلتين في التقفية دون الوزن.

وسَجع موازن: وهو أن تتَّفِق اللفظتان الآخرتان من الفاصلتين في التقفية والوزن.

وسَجع التّشْطير[2]: وهو أن يكون كل شطر من البيت ذا قافيتين مغايرتين لما في الشطر الآخر.

---

(١) انظر: البيان والتبيين: ١/٢٨٤ وما بعدها، الصناعتين: ٢٦٨، سر الفصاحة: ١٦٣، المفتاح: ١٨٢ تحرير التحبير: ٣٠٠، نهاية الأرب: ١٠٣/٧، الإيضاح: ٥٤٧، التلخيص: ٤٠٤، الطراز للعلوي: ١٨/٣، شرح الكافية: ٧٥، خزانة الأدب لابن حجة: ٤٢٣، شرح السيوطي: ١٥، معاهد التنصيص: ٢٨٩/٣، أنوار الربيع: ٢٤٩/٦، نفحات الأزهار: ٢٧٠، حلية البديع: ٢٦١، بديع التحبير: ٦٨، علوم البلاغة: ٣٧٢، مع البلاغة العربية في تاريخها: ٦٢.

(٢) انظر: الصناعتين: ٤٤٨، نهاية الأرب: ١٤٧/٧، الإيضاح: ٥٥٠، التلخيص: ٤٠٢، شرح الكافية: ٧١، خزانة ابن حجة: ١٧٣، شرح السيوطي: ١٢، معاهد التنصيص: ٢٩١/٣، أنوار الربيع: ٣١٠/٦، نفحات الأزهار: ٤٠١، حلية البديع: ١٦٥، بديع التحبير: ٧١.

وسَجع التَّرْصِيع[1]: وهو أن تتفق لفظة من الفاصلة مع نظيرتها من الأخرى في الوزن والتقفية.

ويجمع الأقسام الأربعة خمسة أبيات. وهي:

٤٥ ـ مَنْ لِي بِمُسْتَسْلِمٍ لِلْبِيْدِ مُعْتَصِمٍ
بِالْعِيسِ لَا مُسْئِمٍ يَوْماً وَلَا سَئِمِ[2]

٤٦ ـ لِلْبَـرِّ مُقْتَحِـمٍ لِلْبِـرِّ مُلْتَـزِمٍ
لِلْقُـرْبِ مُغْتَنِـمٍ لِلتُّـرْبِ مُلْتَثِـمِ[3]

٤٧ ـ يَسْرِي إلى بَلَدٍ مَا ضَاقَ عَنْ أَحَدٍ
كَمْ حَلَّ مِنْ كَرَمٍ في ذلكَ الحَرَمِ[4]

---

(١) الترصيع في: نقد الشعر لقدامة: ٤٠، الصناعتين: ٣٩٠، العمدة: ٢/٢٦، قانون البلاغة: ١٠٧، المفتاح: ١٨٢، نهاية الأرب: ١٠٤/٧، الإيضاح: ٥٥٠، الطراز للعلوي: ٣٢/٣، شرح الكافية: ٧٢، خزانة ابن حجة: ٤٢٢، شرح السيوطي: ١٢، نفحات الأزهار: ٢٤٩، حلية البديع: ٢٦٢، بديع التحبير: ٦٧، جواهر البلاغة: ٤٠٦، علوم البلاغة: ٣٧٣.

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **السجع المطرف**؛ لأن آخر كل فاصلة منه موافقة للأخرى في الروي دون الوزن، فـ(مستسلم، ومعتصم، ومسئم وسئم) متفقات في الروي، ولا اتفاق بينها في الوزن» ٧٠/أ.

وقال: «الزيادة: فيه **تجنيس الاشتقاق** بين (مسئم وسئم).». ٧٠/ب.

(٣) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **السجع الموازي**؛ لأن آخر كل قرينة موافق لآخر نظيرتها في الوزن والروي، فـ(مقتحم، وملتزم، ومغتنم، وملتثم) قد توافقت وزناً وروياً». ٧٠/ب.

وقال: «الزيادة: فيه **التجنيس المحرف** بين (البَرّ والبِرّ). **واللاحق** بين (القرب والترب).» ٧١/أ.

(٤) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **سجع التشطير**، ألا ترى أن النصف الأول من البيت له قافيتان مُتّفقتان، وهما: (بلد وأحد)، وكذلك النصف=

٤٨ ـ دَارُ شَفِيْعُ الْوَرَىٰ فِيْهَا لِمُعْتَصِمٍ
جَارُ رَفِيْعُ الذُّرا نَاهٍ لِمُجْتَرِمِ(١)

٤٩ ـ فَهَجْرُ رَبْعِي لِذَاكَ الرَّبْعِ مُغْتَنَمِي
وَنَثْرُ جَمْعِي لِذَاكَ الجَمْعِ مُعْتَصَمِي(٢، ٣)

= الثاني فيه قافيتان أيضاً متفقتان، وهما: (كرم وحرم)، والقافيتان في النصف الأول مخالفتان للقافيتين في النصف الثاني» ٧١/أ ـ ب.

وقال: الزيادة: «فيه من (**البديع**): **التجنيس اللاحق** بين (كرم وحرم). وفيه من (**المعاني**): تنكير (بلد)... للتعظيم، وكذلك تنكير (كرم). وفيه من (**المعاني**) أيضاً: الإشارة إلى الحرم بالآداة التي تقتضي البعد تنبيه على عظمته وبعد درجته». ٧١/ب.

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو سجع **الترصيع**. ألا ترى أنَّ (داراً) في مقابلة (جار)، و(شفيعاً) في مقابلة (رفيع)، و(الورى) في مقابلة (الذرا)، و(معتصم) في مقابلة (مجترم). والاتفاق في ذلك كله في الوزن والروي، ولم يختلف من ألفاظ البيت إلَّا (فيها) مع (ناهٍ)، فهو من قسم الترصيع الذي اتفقت غالب ألفاظه».

فائدة: وقال: «اعلم أنه إذا انضاف إلى الترصيع نوع آخر من **البديع كالطباق والتجنيس**، عظم شأنه، وعلا في الحسن مكانه. فمن **الطباق** قوله تعالى: ﴿إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيْمٍ * وَإِنَّ الفُجَّارَ لَفِي جَحِيْمٍ﴾ [الانفطار ٨٢/١٤ ـ ١٥] **فالطباق** بين (الأبرار والفجار)، و(النعيم والجحيم).

ومن **التجنيس** قولهم: إذا قلَّتِ الأَنْصَارُ كَلَّتِ الأَبْصَار، فكلُّ لفظ من ألفاظ الترصيع مجانس لنظيره جناساً لاحقاً في الأولين، وخطياً في الآخرين». ٧٢/أ.

وقال: «الزيادة: فيه **التجنيس اللاحق** بين (دار وجار)، و(شفيع ورفيع)، و(الورى والذرا)، فحسن الترصيع بما دخله من الجناس». ٧٢/أ ـ ب.

(٢) في الأصل: «معتصم».

(٣) الرعيني: «هذا البيت هو أيضاً من **الترصيع**، إلا أن الناظم ذكره ليستوفي نوعي الترصيع، فاستشهد في البيت قبله على الترصيع الواقع في غالب ألفاظه، =

. . . .

= واستشهد في هذا البيت على الترصيع الواقع في جميع ألفاظه، فـ (هجر) في مقابلة (نثر)، و (ربعي) في مقابلة (جمعي)، و (ذاك) في مقابلة (ذاك)، ولا يقال: إنهما بمعنى واحدٍ، فإن الإشارة بهما إلى مختلفين؛ فالأول مشارٌ به إلى (الربع) المقصود به المدينة الشريفة، والثاني مشار به إلى (الجمع) الذي في تلك الديار الشريفة، وإذا اختلف المشار إليه اختلفت الإشارة، و (الربع) / في مقابلة (الجمع)، و (مغتنمي) في مقابلة (معتصمي)، فالترصيع واقع في جميع ألفاظ البيت لم يتعطل منها شيء، وهو من غريب الترصيع». ٧٢/ ب، ٧٣/أ.

ذِكْرُ لُزُوْم مَا لاَ يَلْزَم[1]

وهو أن تلتزم ما لا يلزمك في النظم [ ][2] السجع. ومهما كثر الالتزام مع عذوبة الألفاظ كان أبلغ.

وقد اشتمل عليه بيتٌ واحدٌ في كل لفظة منه لزوم ما لا يلزم. وهو:

---

(١) ويسمى: **الالتزام، والإعنات، والتضييق، والتشديد**. وقد أوجز الناظم التعريف، والذي في «الإيضاح»: هو «أن يجيء قبل حرف الروي أو ما في معناه من الفاصلة ما ليس بلازم في مذهب السجع».

انظر: بديع ابن المعتز: ٧٤ باسم (إعنات الشاعر نفسه في القوافي)، سر الفصاحة: ١٧١، قانون البلاغة: ١٣٣، تحرير التحبير: ٥١٧، نهاية الأرب: ٧/١١٣، الإيضاح: ٥٥٣، التلخيص: ٤٠٦، الطراز للعلوي: ٢/٣٩٧، شرح الكافية: ٢٠٣، خزانة ابن حجة: ٤٣٤، شرح السيوطي: ٥، معاهد التنصيص: ٣/٣٠٣، أنوار الربيع: ٦/٩٣، نفحات الأزهار: ٤٦٨، حلية العقد البديع: ٢٦٤، بديع التحبير: ٧٥، جواهر البلاغة: ٤٠٧، علوم البلاغة: ٣٧٧، علم البديع والبلاغة عند العرب: ٥١.

(٢) في الأصل: «و». والزيادة من ج.

٥٠ ـ وَمَيْلُ سَمْعِي لِنَيْلِ القُرْبِ مِنْ شِيَمِي[١]
وَسَيْلُ دَمْعِي بِذَيْلِ التُّرْبِ كَالدِّيَمِ[٢]

---

(١) في الأصل: «شيم».

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو لزوم ما لا يلزم، وهو التزام الياء في (شيم) الذي هو قافية النصف الأول، وفي (ديم) الذي هو قافية النصف الثاني فالتزم [الأصل، ملتزم] حرفاً مخصوصاً.

وهذا البيت إذا تأملته تجده من الأفراد في ترصيعه وتجنيسه، وقد التزم الناظم فيه ما لا يلزم اصطلاحاً وغير اصطلاح». ٧٤/أ.

وقال: «الزيادة: لا يخفى عليك ما قَرَّرْناه من أمر هذا البيت الذي لم يُشْفَع بثانٍ، وكادت تستغني به عن الحلي الغواني، قد رُصِّع ترصيعَ الجوهر في السلك، وتعطر بثناء من قُصد به فأزرى على المسك، فكل لفظة منه مجانسة لنظيرتها، فـ(ميل) مجانسة لِـ(سيل) تجنيساً لاحقاً، وكذلك (سمعي) مع (دمعي)، و(نيل) مع (ذيل)، و(القرب) مع (الترب)، و(الشيم) مع (الديم)، هذا مع ما فيه من الترصيع والمعنى البديع». ٧٥/أ.

ذِكْرُ حُسْنِ المخْلَص(1)

وهو أن تخلص من معنىً لمعنىً آخر مخلصاً حسناً يَستعذِبُه السامع، ويميل إليه الطبع. وقد اشتمل عليه بيتان. وهما:

٥١ ـ يَقُولُ صَحْبِي وَسُفْنُ العِيسِ خَائِضَةٌ(2)
بَحْرَ السَّرَابِ وَعَيْنُ القَيْظِ لَمْ تَنَمِ:

٥٢ ـ يَمِّمْ بِنَا البَحْرَ إِنَّ الرَّكْبَ فِي ظَمَأٍ.
فَقُلْتُ: سِيْرُوا، فَهَذَا البَحْرُ مِنْ أَمَمِ(3)

---

(1) البديع لابن المعتز: ٦٠ باسم (حسن الخروج من معنى إلى معنى)، العمدة: ٢٣٦/٢، سر الفصاحة: ٢٥٩، قانون البلاغة: ١٢٠، تحرير التحبير: ٤٣٣، نهاية الأرب: ١٣٥/٧، الإيضاح: ٥٩٦، التلخيص: ٤٣٢، الطراز للعلوي: ٣٣٠/٢، ١٧٩/٣، شرح الكافية: ١٣٠، وخزانة ابن حجة: ١٤٩، معاهد التنصيص: ٢٤٨/٣، أنوار الربيع: ٢٤٠/٣، نفحات الأزهار: ١٧٩، حلية العقد البديع: ١٤٤، بديع التحبير: ٤٨، ٤٢٠.

(2) في الأصل: «خافضة». والتصحيح من ب، وج، ومط.

(3) الرعيني: «في هذين البيتين شاهد واحد، وهو حسن المخلص، ولا خفاء به في هذين البيتين؛ فإنه لما وجد صحبُه شِدَّةَ العطش قالوا: (يمّم بنا البحر)، فاستخلص إلى ذكر النبي ﷺ بقوله: (سيروا فهذا البحر من أمم)، أي هذا الذي هو بالقرب منكم يغنيكم عن البحر». ٧٧/ب.

. . . .

= وقال: «الزيادة: في البيتين: **المراجعة**، ويقال لها: **المحاورة**، ويقال لها: السؤال **والجواب**، وذلك بين (يقول صحبي)، وبين (فقلت: سيروا). وفيهما **الاستعارة** في قوله: (سفن العيس)، و(بحر السراب)، و(عين القيظ). وإنما استعار للقيظ عيناً صَحَّ أن ينفي عنها النوم. وفيه [في الثاني] جناس التشبيه بالمشتق في قوله: (يمم وأمم).» ٧٩/ب.

ذِكْرُ التَّشْرِيْع (١)

وهو أن يكون للبيتين أو الأبيات قوافٍ غيرُ قوافيها، بحيث إذا اقتصرتَ عليها دون ما بقي من كل بيت استقل المعنى والعروض والقوافي. والإسقاط يكون من آخر البيت فقط، أو من آخر كل نصف منه، فيبقى بيتاً مقفّىً بعد الإسقاط، وهو أبلغ كما صنعناه.

وقد اشتمل عليه بيتان، لهما قافيتان غير قافيتيهما، فإذا اقتصرتَ على القافيتين وأسقطت ما بقي، صار البيتان من العروض الثانية من البسيط وضربها المجزوء مثلها. والبيتان هما(٢):

٥٣ ـ وَافٍ كَرِيْمٌ رَحِيْمٌ قَدْ وَفَى وَوَقَى
وَعَمَّ نَفْعاً فَكَمْ ضُرٍّ شَفَى وَكَمِ

(١) تحرير التحبير: ٥٢٢، باسم (التوأم)، الإيضاح: ٣٥٣، التلخيص: ٤٠٥، الطراز للعلوي: ٣/٧٠ باسم (التوشيح)، شرح الكافية: ١١٣، خزانة ابن حجة: ١١٩، نظم الدر والعقيان: ١٨٣، شرح السيوطي: ١١، معاهد التنصيص: ٣/٢٩٩، أنوار الربيع: ٤/٣٤٣، نفحات الأزهار: ١٧٠، حلية العقد البديع: ١٨٨، بديع التحبير: ٤٣، جواهر البلاغة: ٤٠٦، علوم البلاغة: ٣٧٧.

(٢) في الأصل: «وهما».

٥٤ ـ فَقُمْ بِنَا فَلَكَمْ فَقْرٍ كَفَى كَرَمَاً
وَجُوْدُ تِلْكَ الأَيَادِي قَدْ ضَفَا فَقُمِ[(١)]

---

(١) الرعيني: «في البيتين [شاهد] على التشريع، وهو النوع الذي وقع فيه الإسقاط من آخر كل نصف من البيت، فإذا أسقطت من البيت الأول الكلمة الموازنة لفَعِلن من آخر كل نصف، وهما قوله: (وقى)، وقوله: (وكم)، انتقل الوزن من الضرب الأول من البسيط، وهو التام، إلى الضرب الثالث منه، وهو المجزوء، لأنه قد حذف منه جزء من آخر كل نصف.

وكذلك إذا أسقطت لفظة / (كرم) من النصف الأول من البيت الثاني، ولفظة (فقم) من نصف الآخر فيصير البيتان بعد الإسقاط:

وافٍ رَحِيمٌ كَرِيمٌ قَدْ وَفى   وَعَمَّ نَفْعاً فَكَمْ ضرٍّ شَفى
فَقُم بِنا فَلَكم فَقْرٍ كَفَى   وَجُودُ تلك الأَيَادي قَدْ ضفا

وهذا من أبدع ما يصنع في التشريع، لأن كل واحد من البيتين صار مقفًّى مجزوءاً. ولم يأت الناظم بمثال للتشريع الذي يكون فيه الإسقاط من آخر البيت فقط، لأن القصيدة من البسيط... [والتشريع] لا يتأتى في البحر المختلف الأجزاء لوقوع الاختلاف في نصفي البيت إن فُعل به ذلك». ٨٠ ب / ٨١أ.

وقال: «الزيادة: في البيت الأول التجنيس المضارع بين (وفى ووقى). والتجنيس اللاحق بين (شفى ووفى). والمطابقة بين (نفع وضر).

وفي الثاني: رد العجز على الصدر، لأنه ذكر في آخر البيت لفظة (قم) بعد أن ذكرها في أوله. والتجنيس اللاحق بين (كفى وضفا)». ٨٣/أ.

ذِكرُ الاقْتِبَاس[1]

وهو أن تَقْتَبِسَ كلاماً من القرآن أو الحديث، أو من الشعر، من غير تنبيه على أنه ليس من القرآن أو من غيره.

ويجمع أنواعه الثلاثة ثلاثة أبيات. وهي:

٥٥ ـ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى حَتّى دَنَا فَـرَأى
وَقِيْلَ: سَلْ تُعْطَ قَدْ خُيِّرْتَ فَاحْتَكِمِ[2]

---

(١) يرى بعضهم أن الاقتباس مقتصرٌ على القرآن والحديث، وبعضهم يُبِيْحُ الاقتباس منهما ومن غيرهما، كالاقتباس من مسائل الفقه، والنحو، والعروض، وغير ذلك، وعلى هذا التوسع قد يلتبس الاقتباس بالتضمين وبالتلميح، وقد ذكر البلاغيون الفرق بين هذه الأنواع، وحدودها.

وانظر: الاقتباس في: نهاية الأرب: ١٨٢/٧، الإيضاح: ٥٧٥، ٥٧٨، التلخيص: ٤٢٢، شرح الكافية: ٣٢٦، خزانة ابن حجة: ٤٤٢، نظم الدر والعقيان: ٣٠٨، شرح السيوطي: ١٣، معاهد التنصيص: ١٠٩/٤، أنوار الربيع: ٢١٧/٢، نفحات الأزهار: ٣٥٥، حلية العقد البديع: ٣٢١، بديع التحبير: ٩٠، جواهر البلاغة: ٤١٤، علوم البلاغة: ٣٨٤، مع البلاغة العربية في تاريخها: ٦٩.

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو الاقتباس من القرآن العزيز، وشاهده: ﴿ذُوْ مِرَّةٍ﴾ إلى قوله في البيت: ﴿فَرَأَى﴾ [الآيات الأولى من سورة النجم =

٥٦ ـ وَكَــانَ آدَمُ، إِذْ كَـانَتْ نُبَــوَّتُـه،
مَــا بَيْنَ مَــاءٍ وَطِيْنٍ غَيْــرِ مُلْتَئِمِ (١)

٥٧ ـ صَافِحْ ثَرَاهُ، وَقُلْ إِنْ جِئْتَ مُسْتَلِماً:
إِنّــا مُحَيُّــوْكَ مِنْ رَبْــعٍ لِمُسْتَلِمِ (٢)

= ٥٣] وأما قوله: (سَلْ تُعطَ)، فليس باقتباس، وإنما هو عقد، وسيأتي [ص ٧٠]». ٨٥/ب.

وقال: «الزيادة: فيه العقد؛ لأنه ذكر في البيت بعض ألفاظ حديث الإسراء، ونبَّه على ذلك بلفظة (قيل). وفيه: مراعاة النظير بين (سل وتعط)». ٨٦/ب.

وحديث الإسراء بطوله ورواياته في: جامع الأصول: ١١ / ٣٠٥ وما بعدها، وانظر تخريجه ثمة.

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو الاقتباس من الحديث، وهو مما روي عن النبي ﷺ أنه قيل له: مَتى كُنْتَ نَبِيّاً؟ قَالَ: وَآدَمُ بَيْنَ المَاءِ وَالطِّيْنِ.

وهذا اللفظ لم يثبت في «الصحاح»، وإنما ثبت معناه بلفظ آخر.

خرَّج الترمذي عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قالُوا: يا رسُول الله ﷺ: مَتى وَجَبَتْ لَكَ النُّبُوَّةُ؟ قَالَ: وَآدَمُ بَيْنَ الرُّوْحِ والجَسَدِ. وزاد رُزَيْن: وآدَمُ مُنْجَدِلٌ فِي طِيْنَتِهِ بَيْنَ الرُّوْحِ والجَسَدِ». ٨٧/ب.

ورواية الترمذي في «سننه» رقم (٣٦٠٩)، في المناقب: باب في فضل النبي ﷺ، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث أبي هريرة لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

والحديث في: جامع الأصول: ٨/ ٥٤٤، وجاء في تخريجه: ورواه أيضاً: أحمد في «المسند»: ٤/ ٦٦، ٥/ ٣٧٩، من حديث عبدالله بن شقيق عن ميسرة الفجر قال: قلت يا رسول الله. . . فذكره. ورواه أيضاً من حديث ميسرة: الطبراني، وقال الهيثمي: ورجالهما رجال الصحيح.

وحديث رُزَين كذلك في «جامع الأصول» ٨/ ٥٤٤، وانظر تخريجه ثمة.

(٢) في ج: «ومستلم». الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو الاقتباس من الشعر، =

. . . .

= والشاهد: (إنَّا مُحَيُّوك)، اقتبسه من بيت القُطامي:

إنَّا مُحَيُّوكَ فَاسْلَمْ أيُّها الطَّلَلُ وَإنْ بَلِيْتَ وَإنْ طَالَتْ بِكَ الطِيَلُ

والأَوْلى أن يكون مثل هذا **تضميناً** ـ على ما يأتي شرحه [ص ٧٨] فإن الظاهر من كلامهم أن **الاقتباس** مقصور على القرآن والحديث، وقد أوسع بعضهم المجال في ذلك فذكر أن الاقتباس يكون في مسائل الفقه، وإذا قلنا بذلك فلا معنى إلى الاقتصار على مسائل الفقه، بل يكون في غيره من العلوم» ٨٩/أ ـ ب.

والقُطامي: هو عمير بن شُييم من شعراء العصر الأموي (ت ١٣٠ هـ).

وبيته مطلع قصيدة يمدح فيها عبد الواحد بن الحارث بن الحكم بن أبي العاصي، في ديوانه ص: ٢٣.

ذِكْرُ العَقْد[1]

وهو أن تنظم كلاماً منثوراً من القرآن أو من الحديث، أو تنثر[2] بيتاً من الشعر ثم[3] تنظمه على غيرا هيأته مع بقاء معناه. أو تنظم بعض بيت منبّهاً به على سائِره، إشارةً إلى قصة، أو قصداً لزيادة معنى يحصل من البيت المشار إليه، وإن زدتَ تحسيناً كانَ أَحْسن.

ولا بدَّ في العقد من التنبيه على أن المعقود ليس من كلامك، إلاّ أن يكونَ مشهوراً بحيثُ إذا سُمع عُلم من غير تنبيهٍ. والتغيـيرُ اليسير لأجل النظم جائز.

ويجمع الأنواع الأربعة أربعة أبيات. وهي:

٥٨ ـ قَدْ أَقْسَمَ اللَّهُ فِي الذِّكْرِ الحَكِيْمِ بِهِ
فَقَالَ: ﴿وَالنَّجْمِ﴾ هَذَا أَوْفَرُ[4] القَسَمَ[5]

---

(١) تحرير التحبير: ٤٤١، الإيضاح: ٥٨٤، التلخيص: ٤٢٦، شرح الكافية: ٣٢٤، خزانة ابن حجة: ٤٥٩، شرح السيوطي: ١٦، معاهد التنصيص: ٤/١٨٢، أنوار الربيع: ٦/٢٩٦، نفحات الأزهار. [illegible]، حلية العقد البديع: ٣٣٥، بديع التحبير: ٧٨، جواهر البلاغة: ٤١٨.

(٢) في الأصل: «نثر».

(٣) في الأصل: «لم». والتصحيح من ج.

(٤) كذا في: ب، وج، ومط. وفي الأصل: «وافر».

(٥) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو عقد القرآن، والشاهد في: =

٥٩ ـ مَا بَيْنَ مِنْبَرِهِ السَّامِي وَحُجْرَتِهِ(١)
رَوْضٌ مِنَ الخُلْدِ نَقْلٌ غَيْرُ مُتَّهَمِ(٢)

= ﴿والنَّجْم﴾، والتنبيه عليه بقوله: (في الذكر الحكيم)، والمراد به قوله تعالى: ﴿والنَّجْمِ إِذَا هَوَى * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى﴾». [النجم٥٣/٢ ـ ٣] ٩٩/أ ـ ب.

وقال: «الزيادة: فيه **التجنيس الشبيه بالمشتق** بين (أقسم وقسم). وفيه: **رد العجز على الصدر** بالمجانس». ١٠٠/أ.

(١) في الأصل: «وروضته». والتصويب من: ب، ومط. لأن سياق الشاهد يستلزمه.

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **عقد الحديث**، وقد نبه عليه بقوله: (نقل غير متهم). والحديث المعقود ما حدثنا به الشيخ الإمام الحافظ الناقد عفيف الدين أبو السيادة عبدالله بن الشيخ الإمام الحافظ جمال الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن خلف الخزرجي، وذلك قراءة مني عليه بالحرم الشريف النبوي قال: أخبرنا... عن علي بن زيد بن جدعان، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبدالله، قال ﷺ: «مَا بَيْنَ حُجْرَتِي إلى مِنْبَرِيْ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الجَنَّةِ، وَإِنَّ مِنْبَرِي عَلَى تُرْعَةٍ مِنْ تُرَعِ الجَنَّةِ».

وقال: «لم يثبت في «الصحيحين» لفظ: (حُجْرَتي)، والذي ثبت فيهما، وفي «الموطأ»، والنَّسائي: ما بَيْنَ قَبْرِي وَمِنْبَرِي. والذي ثبت في الترمذي: ما بَيْنَ بَيْتِي ومِنْبَرِي.

فعلى رواية: (ما بَيْنَ قَبْري)، تكون الروضة الشريفة من القبر الشريف إلى المنبر. وعلى رواية: (ما بَيْنَ بَيْتِي) أو (مَا بَيْنَ حُجْرتي)، تكون الروضة من حائط بيته ﷺ إلى المنبر». ١٠٢/أ ـ ب.

والحديث من طريق جابر لم يرد إلا في «مشكل الآثار»: ٤/ ٧٠ ـ فيما أعلم ـ بلفظ: «ما بَيْنَ مِنْبَرِي إلى بَيْتِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الجَنَّةِ، وَإِنَّ مِنْبَرِي لَعَلَى تُرْعَةٍ مِنْ تُرَعِ الجَنَّةِ». وفيه رواية مماثلة عن ابن عمر عن أبيه رضي الله عنهما.

وهو عند البخاري: ٣/ ٥٧، في التطوع: باب فضل ما بين القبر والمنبر، =

٦٠ ـ مُهَنَّدٌ مِنْ سُيُوفِ اللَّهِ سُلَّ عَلَى
عِـدَاه، نُـوْرٌ بِـهِ إِرْشَـادُ كُـلِّ عَمِ[(١)]

= ومسلم: (١٣٩٠)، في الحج: باب ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة، والموطأ ص ١٣٢، رقم (٤٦٤) في القبلة باب ما جاء في مسجد النبي ﷺ، والنسائي: ٣٥/٢، في المساجد: باب فضل مسجد النبي ﷺ، كلها بلفظ «ما بَيْنَ بَيْتي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِن رِيَاضِ الجَنَّةِ». على خلاف ما أشار إليه الرعيني من ثبوت لفظ (ما بين قبري ومنبري).

وفي الموطأ ص ١٣٣، رقم (٤٦٣) في القبلة: باب ما جاء في مسجد النبي، رواية من طريق أبي هريرة أو أبي سعيد الخدري، بلفظ: «ما بَيْنَ قَبْرِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الجَنَّةِ، وَمِنْبَرِي عَلى حَوْضِي».

والذي في «سنن» الترمذي: رقم (٣٩١٥)، في المناقب: باب في فضل المدينة، من طريق علي بن أبي طالب وأبي هريرة، ورقم (٣٩١٦)، من طريق أبي هريرة. وقال في أولهما: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه من حديث علي». وقال في الثاني: «هذا حديث حسن صحيح».

وللحديث روايات وطرق تجدها مخرجة في: جامع الأصول: ٣٢٩/٩.

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **عقد** المحلول من المنظوم، فإنه حلَّ أولاً بيت كعب بن زهير، وهو قوله:

إِنَّ الرَّسُولَ لَنُورٌ يُسْتَضَاءُ بِهِ مُهَنَّدٌ مِنْ سُيُوفِ اللَّهِ مُسْلُولُ

ثم عقد ألفاظه المحلولة في هذا البيت، وحسَّنه الاحتراز بقوله: (على عداه)، فإن كعباً أطلق السَّلَّ، والناظم قيده بالعدا، فحسن». ١٠٤/أ.

وقال: «الزيادة. فيه **المطابقة** بين (الإرشاد والعمى)؛ لأن العمى هنا يراد به الضلال». ١٠٤/ب.

وبيت كعب في «شرح ديوانه»: ٢٣، وفيه: «لسيف يستضاء»، وهو من مشهور شعره قصيدة (البردة) التي نظمها في مدحه ﷺ حين أعلن إسلامه معتذراً عما فرط منه.

٦١ ـ إنّ الّذِي قَالَ: «يُسْتَسْقَى الغَمَامُ بِهِ»،
لَوْ عَاشَ أَبْصَرَ مَا قَدْ عَدَّ مِنْ شِيَمِ [١]

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو يشمَل على عقدين: **عقد** بعض بيت، وهو قول أبي طالب:

وَأَبْيَض يُسْتَسْقَى الغَمَامُ بِوَجْهِهِ ثِمَال اليَتَامَى عِصْمَة لِلأرَامِلِ

وعقد **الحديث** المتعلق به وذلك أن النبي ﷺ لما استسقى وسقى الله الناسَ بدعائه، قال حين نزل عن المنبر: لَوْ عَاشَ أَبُو طَالِبٍ لَسَرَّهُ هَذا اليَوْمُ. فقال له أبو بكر رضي الله عنه: كأَنَّكَ تُرِيْدُ قَوْله:

«وَأَبْيَض يُسْتَسْقَى الغَمَامُ بِوَجْهِهِ»؟

قال: نَعَم» **١٠٥**/أ.

وقال: «الزيادة: فيه من **(المعاني)**: **الكناية** بالموصول، وسبب ذلك أن الصلة مختصة بالموصول». **١٠٥** /أ.

وبيت أبي طالب، تقدم تخريجه ص: **٣٥**، دون الإشارة إلى هذا الحديث.

وحديث الاستسقاء حديث طويل وله روايات تجدها مخرجة في: جامع الأصول: **١٩٥/٦**، وما بعدها.

أما رواية الرعيني هذه، فهي في: السيرة النبوية: **٢٨١/١**، وما اتفق لفظه واختلف معناه (للمبرد): **٢٩ ـ ٣٠**. مع اختلاف بالعبارة. وانظر دلائل الإعجاز: » (تح. د. الداية ـ دار قتيبة ـ **١٩٨٣**).

ذِكْرُ التَّلْمِيح[1]

وهو أن تشير إلى قصة، أو كلام، أو شعر، لا على أنه المراد ذكره، ولكنك تأتي به على جهة التمثيل أو التورية، وأحسنه ما كان التمثيل به يعود إلى تقوية المقصود من مدح أو غيره خارجاً عن التمثيل.

وقد وقعت منه ها هنا خمسة أنواع:

التلميح بالإشارة إلى قصة يُوشَع، عليه الصلاة والسلام.

وبالإشارة إلى قصة بَدْرٍ، وهو من القسم الأحسن؛ لأن الإشارة إلى قصة هي مدح للممدوح مع حصول التشبيه.

والتلميح على وجه التورية بآية من القرآن، وهي: ﴿لُعِنَ الَّذِيْنَ كَفَرُوا﴾[2].

---

(١) في ج: «التمليح» وقد أورد بعضهم (التلميح) ضمن السرقات الشعرية، وانظر: نهاية الأرب: ١٢٧/٧، الإيضاح: ٥٨٧، التلخيص: ٤٢٧، الطراز للعلوي: ١٧٠/٣، شرح الكافية: ٣٢٨، خزانة ابن حجة: ١٨٤، شرح السيوطي: ١٦، معاهد التنصيص: ١٩٤/٤، أنوار الربيع: ٢٦٦/٤، نفحات الأزهار: ٢٧٤، حلية العقد البديع: ١٧٥، بديع التحبير: ٥٩، جواهر البلاغة: ٤١٨. علوم البلاغة: ٣٨٨.

(٢) سورة المائدة: ٧٨/٥. وتتمة الآية: ﴿مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيْسَى بْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾.

والتلميح بالإشارة إلى قصيدة بجملتها مع ذكر ناظمها.
والتلميح بالإشارة إلى أبيات من قصيدة مع ذكر ناظمها.
ويجمع أنواعه الخمسة خمسةُ أبياتٍ. وهي:

٦٢ - تَلُوحُ تَحْتَ رِدَاءِ النَّقْعِ (١) غُرَّتُهُ
كَأَنَّ يُوْشَعَ رَدَّ الشَّمْسَ فِي الظُّلَمِ (٢)

---

(١) في ج: «رجاء الحرب».

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **التلميح بالإشارة إلى قصة** مشهورة وهي قصة يوشع في وقوف الشمس له» ١٠٧/ب.

وقال: «الزيادة: فيه **اللف والنشر**، وذلك بين (النقع وغرته)، و(الشمس والظلم)، فرد الآخر للأول والأول للآخر». ١٠٨/ب.

وقال في توضيح قصة يوشع: «يوشع هو فتى موسى، وقيل: كان ابن أخته، وهو: يوشع بن نون بن أفرايم بن يوسف بن يعقوب عليهم السلام، وكان نبياً في زمن موسى، ودخل معه التيه، فمات موسى وهارون في التيه مع من مات من بني إسرائيل، وبقي يوشع، فبعثه الله رسولاً إلى بني إسرائيل، فأقام لهم أحكام التوراة، وخرج ببني إسرائيل لقتال الجبابرة بأريحا، فقاتلهم فغلبهم، وكان ذلك يوم الجمعة في العنصرة، فقاربت الشمس للغروب وهو لم يفرغ منهم فخاف أن يدخل عليهم السبت، فيتأخر القتال، فيفوت الغرض، فدعا الله أن يحبس الشمس، فوقفت بينها وبين الغروب قيد رمح، فثبتت مقدار ساعة حتى فرغ ما كان فيه. وكان عمر يوشع مئة سنة وعشر سنين، وقيل: وعشرين سنة، ودفن بجبل أفرايم». ١٠٧/ب.

وحديث يوشع عليه السلام في «رياض الصالحين»: ٦٧ - ٦٨، وهو مخرج فيه عن البخاري: ٦/١٥٤، ١٥٦، ومسلم (١٧٤٧)، وأحمد: ٢/٣١٨. وقد أشار ابن حجر في «فتح الباري» إلى أن النبي الوارد في الحديث هو يوشع بن نون.

٦٣ ـ وَتَقْرَعُ السَّمْعَ عَنْ حَقٍّ زَوَاجِـرُهُ
قَـرْعَ الرِّمَـاحِ بِبَـدْرٍ ظَهْـرَ مُنْهَـزِمِ (١)

٦٤ ـ قَالَتْ عِدَاهُ: لَنَا ذِكْرٌ، فَقُلْتُ: عَلَى
لِسَـانِ دَاوُدَ ذِكْـرٌ غَـيْرُ مُنْصَـرِمِ (٢)

---

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **التلميح بقصة بدر**، وهو من الأحسن، لأن فيه مدحاً راجعاً إلى المقصود بالمدح، ألا ترى أنه لو قيل: قرع الرماح ظهر منهزم، لم تحصل فيه زيادة في المدح، فلما ذكر (بدراً) الذي كان للمدوح فيه ما كان من النصر والعز وإعلاء الإسلام؛ حصل من ذلك ما لا يخفى من تقرير المدح».

وقال: «الزيادة: فيه **تجنيس الاشتقاق** بين (تقرع وقرع الرماح). وفيه: **الاحتراز**، بقوله: (عن حق)، إذ ليس كل قرع بالرماح يكون عن حق» ١٠٩/أ.

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **التلميح بآية** من القرآن على جهة التورية، وهي قوله تعالى: ﴿**لُعِنَ الَّذِيْنَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيْلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيْسَى بْنِ مَرْيَمَ..**﴾ [المائدة ٥/٨٢] فإنهم لما ادّعَوا أن لهم ذكراً حسناً، فقال لهم: : (على لسان داوود)، فوافقهم على حصول الذكر في الظاهر، وهو في الباطن يريد لعنتهم على لسان/ داوود». ١٠٩/ب.

وقال: «الزيادة: فيه التنكير لأجل التعظيم في قوله: (ذكر) في الموضعين، إلا أن الأول تعظيم في المدح، والثاني تعظيم في الذم. وفيه **القول بالموجب**، حيث قال: (على لسان داوود)، فإنه سلّم لهم الذكر في الظاهر، وقيده بلسان داوود» ١١٠/ب.

٦٥ ـ إنِّي لأَرْجُـو بِنَظْمِي فِي مَـدَائِحِهِ
رَجَاءَ كَعْبٍ وَمَنْ يَمْدَحْهُ لَمْ يُضَمِ (١)

٦٦ ـ وَإنَّ لَـيْـلِيَ إلاَّ(٢) أَنْ أُوَافِـيَـهُ
لَيْلُ امْرِىءِ القَيْسِ مِنْ طُوْلٍ وَمِنْ سَأَمِ (٣)

---

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **التلميح بقصيدة** مع ذكر ناظمها، والقصيدة: «بانت سعاد» التي لكعب بن زهير، وهذه القصيدة... أنشدها كعب في مسجد المصطفى، بحضرته وحضرة أصحابه، وتوسل بها، فوصل إلى العفو عن عقابه، فسدّ ﷺ خُلَّتَه وخلع عليه حُلّته، وكفَّ عنه كَفَّ مَنْ أراده، وأبلغه في نفسه وأهلِهِ مُراده، وذلك بعد إهدار دمه». ١١١/ب.

وقال: «الزيادة: فيه **تجنيس الاشتقاق** بين (أرجو ورجا كعب)، وبين (مدائحه ويمدحه)». ١١٢/أ.

وقصيدة كعب بن زهير التي مطلعها:

بَانَتْ سُعَادُ فَقَلْبِي اليَوْمَ مَتْبُوْلُ ... مُتَيَّمٌ إثْرَهَا لَمْ يُجْزَ مَكْبُوْلُ

في «شرح ديوانه» ص: ٦. وتسمى أيضاً «البردة».

(٢) في ج «لولا».

(٣) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **التلميح بأبيات** من قصيدة مع ذكر ناظمها، والأبيات قول امرىء القيس:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أرْخَىٰ سُدُوْلَهُ ... عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي

إلى آخر الأبيات المتعلقة بوصف الليل». ١١٣/أ.

وبيت امرىء القيس من معلقته، وهو في ديوانه ص ١٨.

ذِكْرُ التَّضْمِين(١)

وهو أن يُضمّن شعرَه شيئاً من شعر غيره مع التنبيه عليه إلّا أنْ ون مشهوراً عند أهل هذا الفن بحيثُ إذا سَمعوه عرفوه.

ثم المضمَّن قد يكون نصفاً أو أقل، وقد يكون بيتاً بتمامه، ولا يضرّ التغيير اليسير [فيه](٢) مع بقاء المعنى، ويسمى تضمين البيت: **استعانــة**(٣).

وتضمين النصف فما دونه: **إيداعاً**(٤)، وقد يسمونه: **رفواً**.

(١) بديع ابن المعتز: ٦٤، الصناعتين: ٤٢، العمدة: ٢/٨٤، قانون البلاغة: ... تحرير التحبير: ١٤٠، نهاية الأرب: ٧/١٢٦، الإيضاح: ٥٨٠، ...خيص، ٤٢٤، معاهد التنصيص: ٤/١٥٢، جواهر البلاغة: ٤١٦، علوم البلاغة: ٣٨٦، علم البديع والبلاغة عند العرب: ٥٠.

(٢) زيادة من: ج.

(٣) تحرير التحبير: ٣٨٣، الإيضاح: ٥٨٤، شرح الكافية: ٢٧١، شرح السيوطي: ١٠، بديع التحبير: ٧٤.

(٤) تحرير التحبير: ٣٨٠، نهاية الأرب: ٧/١٦٤، الإيضاح: ٥٨٤، شرح الكافية: ٢٦٦، خزانة ابن حجة: ٣٧٧، شرح السيوطي: ١٢، أنوار الربيع: ٦/٧٣، نفحات الأزهار: ١٢٤، حلية العقد البديع: ٣٢٧، بديع التحبير: ٥٣.

ثم محل التضمين قد يكون أول البيت، وقد يكون في حشوه، وقد يكون في آخره.

وتشتمل على أنواع التضمين سبعة أبيات. وهي:

٦٧ ـ نَامَ الخَلِيُّ وَلَمْ أَرْقُدْ وَلِي زَجَلٌ
بِـذِكْـرِهِ فِي ذُرَا الـوَخَّـادَةِ الـرُّسُمِ (١)

٦٨ ـ أَقُولُ: «يَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ»، وَأُنْشِدُهُ
بَيْتَ ابنِ حُجْرٍ وَفَجْرِي غَيْرُ مُبْتَسِمِ (٢)

---

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **تضمين نصف بيت** كان عجزاً في الأصل، فصيَّره صدراً وغيَّره تغييراً يسيراً، وجعله بعض نصف بيت، وهو قول امرىء القيس:

تَـطَاوَلَ لَـيْـلُكَ بِـالإِثْمِـدِ وَنَـامَ الخَلِيُّ وَلَـمْ تَـرْقُـدِ

فعمد إلى (ونام الخلي ولم ترقد)، فأسقط من أوله الواو، وأتى بهمزة المتكلم مكان تاء الخطاب، وجعله بعض نصف بيت، وإنما ساغ له ذلك لأن القصيدة من البسيط، وبيت امرىء القيس من المتقارب، والمتقارب قصير بالنسبة إلى البسيط، وهذا التضمين هو الذي يقال له: **الإيداع أو الرفو**».

وقال: «الزيادة: فيه **مطابقة النفي** بين قوله: (نام ولم أرقد)، فإنه نفى الرقاد (الذي هو مرادف للنوم)». ١١٥/ب.

الزَّجَل: الصوت. ذرا: جمع ذروة أعلى الشيء، وأراد أعلى السنام من الإبل. الوخادة: الناقة التي تمشي وخداً، يقال: وَخَد البعير يخِد وخداً ووخداناً: إذا رمى بقوائمه كمشي النعام. الرُّسُم: جمع رَسُوم، وهي الناقة التي ترسم في الأرض بخفها.

وبيت امرىء القيس هو مطلع قصيدة له في ديوانه ص: ١٨٥.

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو أنه ضمَّن في حشو النصف الأول من بيته قطعة من صدر بيت امرىء القيس، وهو:

فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجومَهُ بِكُلِّ مُغَارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ =

٦٩ ـ فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلاَ بِهِمُ
تَلَفُّتُ الطَّرْفِ بَيْنَ الضَّالِ وَالسَّلَمِ :(١)

٧٠ ـ أَلَمْحَةٌ مِنْ سَنَا بَـرْقٍ عَلَى عَلَمٍ
أَمْ نُوْرُ خَيْرِ الوَرَىٰ مِنْ جَانِبِ الخِيَمِ !؟(٢)

= وهذا النوع من التضمين والذي قبله قليل الوقوع».

وقال: «الزيادة: فيه **التلميح**، بقوله: (وأنشده بيت ابن حجر) أشار به إلى البيت الذي ذكرناه» ١١٦/أ.

وبيت امرىء القيس من معلقته، وهو في ديوانه، ص: ١٨.

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **تضمين نصف بيت** كان صدراً في الأصل، ووقع في التضمين كذلك، ولم يغيِّر منه شيئاً. والبيت للقطامي، وهو:

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلاَ بِهِمُ   مِنْ عَنْ يَمِيْنِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قُبُلُ:

والحُبَيَّا: موضع..»

وقال: «الزيادة: فيه **مراعاة النظير** بين (الضال والسلم)». ١١٦/ب

وبيت القطامي: في ديوانه، ص: ٢٨.

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **تضمين بعض الصدر** من بيت القطامي من غير تغيير، ووقع هنا صدراً كما كان في الأصل، والبيت:

أَلَمحة مِنْ سَنَا بَرْقٍ رَأَى بَصَري   أَمْ وَجْه عَالِيَةَ اخْتَالَتْ بِهِ الكِلَلُ

وهذا البيت في قصيدة القطامي يلي البيت المضمَّن صدره قبل هذا، فنسج الناظم بين البيتين بحيث بقي (ألمحة من سنا برق) في البيت الثاني يتعلق بقوله: (فقلت) في البيت الأول كما كان في أبيات القطامي. وقد تقدم أن مثل هذا يُعدُّ من محاسن التضمين».

وقال: «الزيادة: فيه **تجاهل العارف**. **والتجنيس اللاحق** بين (علا وعلم).» ١١٧/أ.

وبيت القطامي في ديوانه، ص ٢٨.

٧١ - أَغَرُّ أَكْمَلُ مَنْ يَمْشِي عَلَى قَدَمٍ
حُسْناً وَأَمْلَحُ مَنْ حَاوَرْت فِي كَلِمِ (١)
٧٢ - يَا حَادِيَ الرَّكْبِ إِنْ لَاحَتْ مَنَازِلُهُ(٢)
فَاهْتِفْ: أَلَا عِمْ صَبَاحاً، وَادْنُ وَاسْتَلِمِ (٣)
٧٣ - وَاسْمَحْ بِنَفْسِكَ وَابْذُلْ فِي زِيَارَتِهِ
كَرَائِمَ المَالِ مِنْ خَيْلٍ وَمِنْ نَعَمِ (٤)

---

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **تضمين البيت بجملته**، وفيه تغيير (غراء) إلى (أغر)، وإسقاط الضمير من (حاورته)، وزاد (في)، وأسقط الألف واللام من (الكلم)، وصرف مجراه من الفتح إلى الكسر، وتضمين البيت بجملته والبيتين عندهم كثير». ١١٧/ب.

(٢) في مط «معاهده». وأشار إلى رواية الأصل.

(٣) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **تضمين بعض صدر** من مطلع قصيدة امرىء القيس، وهي قوله:

أَلَا عِمْ صَبَاحاً أَيُّها الطَّلَلُ البَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي العُصُرِ الخَالِي»
١١٩/ب.

وبيت امرىء القيس في ديوانه ص: ٢٧.

(٤) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **تضمين نصف بيت** كان في الأصل عجزاً فوضعه كما كان، ولم يغير فيه شيئاً والبيت:

مَاضٍ مِنَ العَيْشِ لَوْ يُفْدَى بَذَلْتُ لَهُ كَرَائِمِ المَالِ مِنْ خَيْلٍ وَمِنْ نَعَمِ

وهو للشريف الرضي من قصيدة أولها:

يَا لَيْلَةَ السَّفْحِ هَلَّا عُدْتِ ثَانِيَةً سَقَى زَمَانَكِ هَطَّالٌ مِنَ الدِيَمِ»
١٢٠/أ.

وقال: الزيادة: فيه **التقسيم بعد الجمع**، فإنه جمع (كرائم المال) وقسمها: (خيلاً ونعماً)». ١٢٢/أ.

وبيت الشريف الرضي في ديوانه: ٧٢٢/٢.

القسم الثاني
وهو المتعلق بالمعاني (١)

ذِكْرُ المُطَابَقَة (٢)

ويُسمّىٰ أيضاً: **الطباق، والتضاد، والتكافؤ**(٣)، وهو أن تأتيَ بالشيء وما يضاده. فإنْ ذَكَرْ[ت](٤) الشيء وضده، ثم الآخر وضده، هكذا إلى انتهاء المطابقة، كانت **مطابقة** دون مقابلة.

وإن ذكرت شيئين أو أشياء، فإذا فرغت من ذكرها جميعاً ذكرت

(١) من هذا القسم: (**براعة الاستهلاك**)، وقد ذكره الناظم في أول القصيدة مع الأنواع المتعلقة بالألفاظ، لأن حقه التقديم ومكانه ثمة، وأشرت إليه في مكانه.

(٢) بديع ابن المعتز: ٢، المنصف لابن وكيع: ٥٥، الصناعتين: ٣١٦، العمدة: ٢/٥، سر الفصاحة: ١٩١، قانون البلاغة: ٨٤، المفتاح: ١٧٩، تحرير التحبير: ١١١، نهاية الأرب: ٧/٩٨، الإيضاح: ٤٧٧، التلخيص: ٣٤٨، الطراز للعلوي: ٢/٣٧٧، شرح الكافية: ٧٢، خزانة ابن حجة: ٦٩، نظم الدر والعقيان: ٢٦٧، شرح السيوطي: ٩، أنوار الربيع: ٢/٣١، نفحات الأزهار: ٧٥، حلية البديع: ٧٤، بديع التحبير: ٢٧، جواهر البلاغة: ٣٦٦، علوم البلاغة: ٣٣٠، علم البديع والبلاغة عند العرب: ٤٣.

(٣) صاحب هذه التسمية قدامة. «نقد الشعر»: ١٤٣، وقد خالفه بعضهم، وعدَّ بعضهم (التكافؤ) نوعاً قريباً من المطابقة. انظر: قانون البلاغة: ٣٨، ١٠٧.

(٤) زيادة من ج.

أضدادها جميعاً، سمي ذلك: **مطابقة المقابلة**[1].

فكل مقابلة مطابقة، ولا عكس. وكلا القسمين يكونان في الإيجاب وفي النفي.

فمطابقة الإيجاب: أن تطابق بين الشيء وضده موجبين.

ومطابقة النفي: أن تذكر الشيء ثم تنفيه. وكذلك الأمر في المقابلة.

وتنقسم المطابقة إلى **تدبيج**[2]، وإلى غيره، وإلى ظاهرة وخفية.

فالتدبيج: أن تطابق بين الألوان، فإن لم تكن[3] المطابقة في الألوان، فليس بتدبيج، ويكون التدبيج كناية وتورية.

---

(١) نقد الشعر: ١٣٣، المنصف: ٦٧، الصناعتين: ٣٤٦، العمدة: ٢/١٥، سر الفصاحة: ١٩٣، قانون البلاغة: ٩٢، المفتاح: ١٧٩، تحرير التحبير: ١٧٩، نهاية الأرب: ٧/١٠١، الإيضاح: ٤٨٥، التلخيص: ٣٥٢. شرح الكافية: ٧٥، خزانة ابن حجة: ٦٩، نظم الدر: ٢٦٩، شرح السيوطي: ٦، أنوار الربيع: ١/٢٩٨، نفحات الأزهار: ٢٣٠، حلية البديع: ٧١، بديع التحبير: ٢٨، جواهر البلاغة: ٣٦٧، علوم البلاغة: ٣٣٢.

وقد ذكر العلوي في «الطراز»: ٢/٣٨٦، نوعاً باسم (المقابلة للشيء بما يماثله) وهو غير المقصود هنا.

(٢) تحرير التحبير: ٥٣٢، نهاية الأرب: ٧/١٨٠، الإيضاح: ٤٨٣، التلخيص: ٣٥٠، الطراز للعلوي: ٣/٧٨، شرح الكافية: ٢٩٠، خزانة ابن حجة: ٤٤١، نظم الدر والعقيان: ٢٧٣، شرح السيوطي: ١٣، معاهد التنصيص: ٢/١٧٨، أنوار الربيع: ٦/١١١، نفحات الأزهار: ٤٣٨، حلية البديع: ١٣٦، بديع التحبير: ١٥.

(٣) في الأصل: «كانت». وكتب فوقها: «لم تكن». وفي ج: «فإن كانت المطابقة في غير...».

والمطابقة الظاهرة[1]: أن تطابق بين الشيء وضده من غير تأويل.

والخفية: أن تذكر الشيء، ثم تذكر معنى لا يطابقه بنفسه؛ ولكن يرجع إلى مضادّه بحسب ما يتعلق به.

ثم التضاد في هذا الباب قد يكون حقيقياً، وقد يكون ملحقاً بالتضاد.

فالحقيقي: أن يكون الضدان حقيقيين.

والملحق بالتضاد: أن يكون أحدهما **يضاد** الآخر[2] على وجه من وجوه المجاز، ويسمى: **الملحق بالطباق**، وهو قسمان:

إيهام التضاد: وهو ما يوهم أنه ضده، وليس كذلك.

والآخر: ما يرجع إلى التضاد، بعد[3] تأويل.

وقد اشتمل على هذه الأنواع كلها تسعة أبيات. وهي:

٧٤ ـ وَاسْهَرْ إِذَا نَامَ سَارٍ، وَامْضِ حَيْثُ وَنَى
وَاسْمَحْ إِذَا شَحَّ نَفْساً، وَاسْرِ إِنْ يَقُمِ[4]

٧٥ ـ بِوَاطِئٍ فَوْقَ خَدِّ الصُّبْحِ مُشْتَهِرٍ
وَطَائِرٍ تَحْتَ[5] ذَيْلِ اللَّيْلِ مُكْتَتِمِ[6]

---

(١) يمكن ملاحظة أقسام الطباق في مراجعه السابقة الذكر.

(٢) في الأصل: «والآخر». والتصويب من ج.

(٣) في الأصل: «وبعد». والواو ليست في ب. ج.

(٤) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو المطابقة في الإيجاب الخالية من المقابلة، ومثّلها بالمتفقيْ الحد. والشاهد في: (اسهر) مع (نام)، و(امض) مع (ونى)، و(اسمح) مع (شح)، و(اسر) مع (إن يقم)، فذكر كل فعل مع ما يضادده فهي مطابقة غير مقابلة». ١٢٤/ب.

(٥) في ج: «فوق».

(٦) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو المقابلة في الإيجاب. والشاهد في: =

٧٦ ـ إِلَىٰ نَبِيٍّ رَأَىٰ مَا لَا رَأَى مَلَكٌ
وَقَامَ حَيْثُ أَمِيْنُ الوَحْيِ لَمْ يَقُمِ(١)

٧٧ ـ جَدُّوا فَأَقْدَمَ ذُوْ عِزٍّ(٢) وَرَامَ سُرَى
فَلَمْ تَجِدَّ وَلَمْ تُقْدِمْ وَلَمْ تَرُمِ(٣)

٧٨ ـ فَسَوَّدَ العَجْزُ مُبْيَضَّ المُنَى وَغَدَا
مُخْضَرُّ عَيْشِكَ مُغْبَرّاً لِفَقْدِهِمِ(٤)

= (واطىء) مع (طائر)؛ لأن الواطىء هو الماشي على الأرض، والطائر: السائر في الهواء. و(فوق) مع (تحت)، و(خد) مع (ذيل)؛ لما فيهما من معنى العلو والسفل. و(الصبح) مع (الليل). و(مشتهر) مع (مكتتم). فجاءت فيه المقابلة بين خمسة وخمسة». ١٢٦/ب.

وقال: «الزيادة: فيه **الاستعارة في** (خد الصبح، وذيل الليل)». ١٢٨/ب.

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **المطابقة في النفي** الخالية من المقابلة، واشتمل البيت على مثالين من ذلك، أحدهما: (رأى ما لا رأى). والثاني: (قام ولم يقم). فأوجب الرؤية ثم نفاها، وأوجب القيام ثم نفاه». ١٢٩/أ.

وقال: «الزيادة: فيه **تجنيس الاشتقاق** بين (قام ولم يقم) وفيه: **الاقتباس** من حديث الإسراء». ١٣٠/أ.

وتقدم تخريج حديث الإسراء، ص ٦٨.

(٢) كذا في الأصل، وفي ب، وج، ومط: «عزم».

(٣) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **المقابلة في النفي**، والشاهد في: (جدوا) مع (لم تجد)، و(أقدم) مع (لم تقدم)، و(رام) مع (لم ترم)، ففيه مقابلة ثلاثة موجبات بثلاثة منفيات».

وقال: «الزيادة: فيه **جناس الاشتقاق**، وذلك بين كل كلمة منفية، ومثبتة». ١٣٠/ب.

(٤) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو: **التدبيج على جهة الكناية**، فإنه كنى بتسويد العجز عن حصول العوائق والبعد عن حصول الغرض، وبابيضاض المنى عن قربها ووضوح التوصل إليها، وباخضرار العيش عن طيبه، وباغبراره عن نكده، فطابق فيه بين أربعة ألوان». ١٣١/أ.

٧٩ ـ فِي قَصْدِهِمْ رَافِقِ الإِلْفَيْنِ: أَبْيَضَ ذَا
بِشْـرٍ وَأَسْوَدَ مَهْمـا شَابَ[١] يبتَسِمِ[٢]

٨٠ ـ قَدْ أَغْرَقَ الدَّمْعُ أَجْفَانِي وَأَدْخَلَنِي
نَارَ الأَسَىٰ عَزْمِيَ الوَانِي، فَوَانَدَمِي[٣]

٨١ ـ مَا ابْيَضَّ وَجْهُ المُنَى إِلَّا لِأَغْبَرَ مِنْ
خَوْضِ الغُبَارِ أَمَامَ الكُوْمِ فِي الأَكَمِ[٤]

---

(١) كذا في ب، ومط. وفي الأصل «شاء».

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **التدبيج على جهة التورية**، فإنه ورّى (بأبيض) عن الصباح، وهو المعنى البعيد، والقريب: صاحب أبيض، وورّى (بأسود) عن الليل، وهو المعنى البعيد، والقريب: صاحب أسود. وهذا النوع من التدبيج ـ أعني المورّى به ـ قليل الوقوع في كلامهم» **١٣٢**/أ.

وقال: «الزيادة: فيه **الجمع والتقسيم**، فإنه جمع (الإلفين) في المرافقة، ثم قسمهما إلى أبيض وأسود.

وفيه من (**المعاني**): **الحصر** بتقديم الجار والمجرور.

وفيه من (**البيان**): **استعارة البشر للنهار، واستعارة الشيب والتبسم لليل**». **١٣٢**/ب.

(٣) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو: **الطباق الخفي**، والشاهد في قوله: (أغرق)، مع (أدخل) وإنما كان هذا طباقاً خفياً لأن (أدخل) ليس ضداً (لأغرق)، وإنما صار ضداً بسبب متعلّقه وهو (النار)، فإن من دخل النار احترق، والاحتراق ضد الغرق، فلأجل هذا كان طباقاً خفياً» ورقة **١٣٢**/ب.

وقال: «الزيادة: فيه **الاستعارة**، فإنه جعل للأسى ناراً». **١٣٣**/أ.

(٤) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو: **إيهام الطباق**، والشاهد في قوله: (ابيضّ) مع (أغبر)، فإن الغبرة ليست ضد البياض، بل توهم بلفظها أنها ضده، وليس كذلك، وإنما المراد به الذي يعلوه الغبار. والبياض هنا كناية عن حصول المنى وتيسيرها، وليس بين حصول المنى وعلو الغبار مضاددة لا بظاهر ولا بتأويل، وإنما حصل الإيهام من جهة اللفظ». =

٨٢ ـ فَلُذْ بَبَــرٍّ رَحِيْمٍ بِـالْبَـرِيَّــةِ إِنْ
عَقَّتْكَ(١) شِدَّةُ دَهْـرٍ عَاقَ وَاعْتَصِمِ(٢)

= وقال: «الزيادة: فيه **الاستعارة**، فإنه جعل للمنى وجهاً. وفيه **تجنيس الاشتقاق**» ١٣٣/ب.

الكوم: الجماعة من الإبل. الأكم: جمع أكمة، وهي التل.

(١) في ج: «في البرية إن عاقتك».

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو: **الملحق بالطباق** لرجوعه إلى المضادة بتأويل، والشاهد في قوله: (رحيم) مع (شدة دهر)، فإن الرحمة ليست نقيضاً للشدة، لكن لما كانت الرحمة تستلزم اللين، واللين ضد الشدة، جعل الرحمة ضد اللين» ١٣٤/أ.

وقال: «الزيادة: فيه **الجناس الناقص** بين (عق وعاق). وفيه **الجناس الشبيه بالمشتق** بين (بر والبرية). وفيه **المطابقة** من غير ما نحن فيه، وذلك بين (بر وعق)». ١٣٤/ب.

ذِكْرُ مُرَاعَاةِ النَّظِير[1]

ويسمّى: **التناسب، والتأليف، والتوافق.**

وهو أن تذكر الشيء، وما يناظره لا على وجه التضاد. وهو أنواع:

الأول: أن تذكر الشيء مع ما يلائمه فقط.

الثاني: أن تذكر أشياء، كل واحد مع ما يلائمه في جمل مستوية المقدار، أو قريبة من الاستواء، ويسمّى هذا النوع: **التوفيف**[2].

---

(١) المفتاح: ١٧٩، نهاية الأرب: ١٥٨/٧ باسم (المناسبة)، الإيضاح: ٤٨٨، التلخيص: ٣٥٤، شرح الكافية: ١٢٨، خزانة ابن حجة: ١٣١، نظم الدر والعقيان: ٢٨٥، شرح السيوطي: ١٤، معاهد التنصيص: ٢٢٧/٢، أنوار الربيع: ١١٩/٣، نفحات الأزهار: ١٦٦، حلية البديع: ٢٢٠، بديع التحبير: ١٠٠، جواهر البلاغة: ٣٦٨، علوم البلاغة: ٣٣٣.

(٢) كذا الأصل. ويقال: (التفويف) لشبهه بالثوب المفوف، وهو الذي فيه خطوط مستوية شبه استواء الجمل.

انظر: قانون البلاغة: ١٢٥، تحرير التحبير: ٢٦٠، نهاية الأرب: ١٤١/٧، الإيضاح: ٤٩١، الطراز للعلوي: ٨٤/٣، شرح الكافية: ٧٩، خزانة ابن حجة: ١١١، نظم الدر، ٢٨٧، شرح السيوطي: ٥، أنوار الربيع: ٣٠٨/٢، نفحات الأزهار: ١٧٣، حلية البديع: ١٠١، بديع التحبير: ٣٤.

الثالث: أن تذكر الشيء وما يلائمه، ثم تذكر بعدهما شيئاً يرجع إليهما مما يناسبهما، ويسمى هذا النوع: **تناسب الأطراف**(١).

الرابع: أن تذكر الشيء، ثم تذكر معه لفظاً مشتركاً ينطلق على ما يلائمه وعلى ما لا يلائمه، وهو مرادك، فإذا سمعه السامع توهم أن المراد الملائم. ويسمّى هذا النوع: **إيهام النظير**.

ويشتمل على هذه الأنواع ستة أبيات، وهي:

٨٣ ـ يُرْوَى حَدِيْثُ النَّدَىٰ وَالبِشْرِ عَنْ يَدِهِ
وَوَجْهِهِ بَيْنَ مُنْهَلٍّ وَمُبْتَسِمِ (٢)

٨٤ ـ تَبْكي ظُبَاهُ دَماً وَالسَّيْفُ مُبْتَسِمٌ
يَخُطُّ كَالنُّونِ بَيْنَ اللاّمِ واللِّمَمِ (٣)

---

(١) ويسمى: **(تشابه الأطراف)** كما أشار القزويني في «الإيضاح»: ٤٩٠، ولتشابه الأطراف حدّ يخالف المذكور هنا. انظر تحرير التحبير: ٥٢٠، نهاية الأرب: ٧/١٨١، وشرح الكافية: ١٠٧، وخزانة ابن حجة: ١٠٢، وأنوار الربيع: ٤/١٩٥، ونفحات الأزهار: ٤٥٩، وحلية البديع: ٩٨، وجواهر البلاغة: ٣٩١.

(٢) في مط: «ومنسجم».

(٣) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو: **مراعاة النظير**. فشاهده في البيت الأول: (يروى) مع الحديث، ثم مع قوله: (عن)، فإن العنعنة تناسب الرواية والحديث، والندى والبشر، فإن (البشر) يناسب (الكرم)، و(اليد مع الوجه)، و(المنهل مع اليد)؛ لأن يد الكريم تنهل بالمواهب، و(مبتسم مع الوجه).

والشاهد في البيت الثاني: (الظبا) مع (السيف)، و(النون واللام) مع (يخط)، وكل واحد من النون واللام مع صاحبه، إلا أن مناسبة اللام لفظية لا معنوية». ١٣٦/ب.

وقال: «الزيادة: في البيت الأول: **اللف والنشر**، بين (يده ووجهه)، و(منهل ومبتسم).

=

٨٥ ـ دَمْعٌ بِلاَ مُقَلٍ، ضِحْكٌ بِغَيْرِ فَمٍ
كَتْبٌ بِغَيْرِ يَدٍ، خَطٌّ بِلاَ قَلَمِ

٨٦ ـ جَاوِرْهُ يَمْنَعْ(١)، وَلُذْ يَشْفَعْ، وَسَلْهُ يَهَبْ •
وَعُدْ يَعُدْ، وَاسْتَزِدْ يَفْعَلْ، وَدُمْ يَدُمِ(٢)

= وفي البيت الثاني: **المطابقة** بين (تبكي ومبتسم). وفيه **التجنيس الشبيه بالمشتق** بين (اللام واللمم). وفيه **التورية** في قوله: (اللام)؛ فإنه ورَّى به عن الحرف، ومراده الدرع». ١٣٩/ب.

الظُبا: جمع ظُبَة، وهي حد السنان والسيف والنصال ـ اللام: جمع لامة، وهي الدرع، كما أشار، والأصل: لأمة، بالهمز، إلا أنها سُهلت. اللمم: جمع لِمَّة، بكسر اللام، وهو شعر الرأس المجاوز شحمة الأذن.

(١) كذا في ب، ومط. وفي الأصل: «تُمنع».

(٢) الرعيني: «فيهما استشهاد واحد، وهو **مراعاة النظير** المسمى **بالتفويف**، والشاهد في البيتين في عشرة مواضع، أربعة في الأول وستة في الثاني. ألا ترى أنه قسم البيت الأول على أربع جمل متساوية المقدار، كل جملة منها أربع كلمات قد اشتملت على متناسبين، في كل واحدة منها معنى التعجب لإتيانها على غير المعتاد، وهي من الجمل الطويلة، فالأولى: (دمع بلا مقل) ناسب فيها بين الدمع والمقل. والثانية: (ضحك بغير فم) ناسب فيها بين الضحك والفم. والثالثة: (كتب بغير يد) ناسب فيها بين الكتب واليد. والرابعة: (خط بلا قلم) ناسب فيها بين الخط والقلم.

وقسم البيت الثاني على ست جمل متساوية المقدار، قد اشتملت كل واحدة منها على أمر وجوابه متناسبين، وهي من الجمل المتوسطة...». ١٤٠/ب.

وقال: «الزيادة: في البيت الأول: **اللف والنشر** مع البيت الذي قبله، فقوله: (دمع بلا مقل)؛ راجع إلى قوله: (تبكي ظباه دماً)، وقوله: (ضحك بغير فم) راجع إلى قوله: (والسيف مبتسم). و(كتب بغير يد) و(خط بلا قلم)؛ راجع إلى قوله: (يخط كالنون)». ١٤٢/ب.

٨٧ ـ لَمْ يَخْشَ قِرْناً وَيَخْشَى القِرْنُ صَوْلَتَهُ
فَهْوَ المَنِيْعُ المَبِيْحُ الأُسْدَ لِلرَّخَمِ (١)
٨٨ ـ وَالشَّمْسُ رُدَّتْ وَبَدْرُ الأُفْقِ شُقَّ لَهُ
وَالنَّجْمُ أَيْنَعَ مِنْهُ كُلُّ مُنْحَطِمِ (٢)

---

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **مراعاة النظير** المسمى **بتناسب الأطراف**. والشاهد في قوله: (المنيع والمبيح)، ألا ترى أنه ذكر أولاً أمرين، أحدهما: أنه لا يخشى القرن، الثاني: أن القرن يخشاه، ثم أتبعهما بما يناسب كل واحد منهما، فذكر (المنيع) وهو يناسب عدم الخشية من قِرنه إذ لو لا منعته لخشي من قرنه، وذكر (المبيح)، وهو مناسب لخشية القرن منه؛ إذ لو لم يكن مبيحاً للأعداء لما خشيه قرنه» **١٤٣**/أ.

وقال: «الزيادة: فيه **المطابقة في النفي** بين قوله: (لم يخشَ قرناً ويخشى القرن صولته). وفيه **العكس**؛ لأن التقدير: لم يخشَ صولة قرن، ويخشى القرن صولته، فأخر الصولة في الكلام الثاني، وكانت متقدمة في الأول، ثم حذفها لدلالة الثاني عليها.

وفيه أيضاً **المطابقة الظاهرة في الإيجاب** بين (منيع ومبيح). وفيه **المطابقة الخفية** بين (الأسد والرخم)؛ لأن هذا مما يطير، وهذا مما يمشي. وفيه **اللف والنشر**، (فالمنيع) راجع إلى قوله: (لم يخشَ قرناً)، و(المبيح) راجع إلى قوله: (ويخشى القرن صولته).

وفيه **المجاز** لإطلاق الأسود، والمراد الأبطال». **١٤٣**/ب.

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **إيهام النظير**، والشاهد: ذكر (النجم) مع (الشمس والبدر)، فإن السامع يتوهم أن المراد من (النجم) الكوكب الذي في السماء لذكره مع الشمس والقمر، فيتوهم مراعاة النظير، وليس كذلك؛ لأن المراد بالنجم النبات، بدليل نسبة الإيناع إليه والانحطام».

وقال: «الزيادة: فيه **مراعاة النظير** بين (الشمس والقمر). وفيه **الاقتباس** من حديث ردّ الشمس إلى النبي ﷺ.

روي عن أسماء بنت عُمَيْس: أن النبي ﷺ كانَ يُوحَى إلَيْهِ وَرَأْسُه في =

= حجْرِ علي ـ رضي الله عنه ـ فَلَمْ يُصَلِّ العَصْرَ حَتّى غَرُبَتِ الشَّمْسُ، فقَال رسول الله ﷺ: أَصَلَّيْتَ يَا علي؟ قالَ: لاَ. فقالَ رسولُ الله ﷺ: اللّٰهُمَّ إِنَّهُ كَانَ فِي طاعَتِكَ وَطَاعَةِ رَسُولِكَ، فَارْدُدْ عَلَيْهِ الشَّمْسَ. قالت أسماء: فرأيتُها غَرُبَتْ، ثم رأيتُها طَلَعتْ بَعْدَ ما غَـرُبَتْ وَوَقَعَتْ على الجِبَالِ والأَرْضِ، وذلك بالصَّهبَاءِ في خَيْبَر. . .

وفيه أيضاً **الاقتباس** من حديث انشقاق القمر، وهو حديث صحيح، ففي البخاري عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: انشَقَّ القمرُ على عهدِ رسول الله ﷺ فرقتين: فرقةٌ فوق الجبل، وفرقة دونه. فقال رسول الله ﷺ: اشهدوا.

وفيه أيضاً **الاقتباس** من حديث الاستسقاء، حين استغاث به الناس، وقد صار كل نبت هشيماً، فدعا، فأحيا الله به الأرض بعد موتها، فاخضرّ منها كلُ يبسٍ متحطِّم. . » **١٤٤/أ ـ ب**.

وحديث أسماء في: شرح الزرقاني: **١١٣/٥**، ومشكل الآثار: **٨/٢**، والشفا: **٥٤٨/١**، وفي الحديث كلام. انظر «شرح الزرقاني».

وحديث انشقاق القمر عن ابن مسعود في جامع الأصول: **٣٩٦/١١**، وهو مخرج عن البخاري: **٤٦٤/٦**، في الأنبياء: باب سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ آية، فأراهم انشقاق القمر، وفي فضائل أصحاب النبي ﷺ: باب انشقاق القمر، وفي تفسير سورة ﴿**اقتربت الساعة**﴾ ومسلم: **(٢٨٠٠)**، في صفات المنافقين: باب انشقاق القمر، والترمذي: **(٣٢٨٥)**، و**(٣٢٨٧)**، في التفسير: باب ومن سورة القمر. وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وحديث الاستسقاء تقدم مخرجاً في الصفحة: ٧٣.

ذِكْرُ الإِرْصَاد(1)

وهو أن تسوق الكلام في البيت سوقاً، بحيث يعرف منه السامع كلمة الروي [قبل أن يسمعها](2). وله بيت واحد، وهو:

---

(1) ويسمى: **التوشيح**، وسماه بعضهم: **التسهيم**، وبينهما فرق كما أشار الحلي في شرح الكافية: **٢٦٩**، وغيره.

انظر: نقد الشعر: ١٦٨ (التوشيح)، والمنصف: ٦٨ (التسهيم)، الصناعتين: **٣٩٧** (التوشيح)، العمدة: **٢/ ٣١** (التسهيم)، سر الفصاحة: **١٥٢**، قانون البلاغة: **١٠١** (التسهيم)، تحرير التحبير: **٢٢٨**، نهاية الأرب: **٧/ ١٣٧** (التوشيح)، **٧/ ١٤٢** (التسهيم)، الإيضاح: **٤٩٢**، التلخيص: **٣٥٥**، الطراز للعلوي: **٣/ ٧٠**، (التوشيح)، ومعاهد التنصيص: **٢/ ٢٣٦**، وجواهر البلاغة: **٣٦٩**، وعلوم البلاغة: **٣٣٥**، مع البلاغة العربية في تاريخها: **٦٤**.

والتوشيح في شروح البديعيات: شرح الكافية: **٧٤**، خزانة ابن حجة: **١٠٠**، شرح السيوطي: **١١**، أنوار الربيع: **٣/ ٣٢**، نفحات الأزهار: **٣٤٩**، حلية البديع: **١٢٤**، بديع التحبير: **٤٣**. ويمكن مراجعة (التسهيم) في هذه الشروح.

(2) زيادة من ج.

٨٩ ـ وَإِذْ دَعَا السُّحْبَ حَالَ الصَّحْوِ فَانْسَجَمَتْ
وَمِنْ يَدَيْهِ ادْعُهَا إِنْ شِئْتَ تَنْسَجِمِ [(١)]

---

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو الإرصاد، والشاهد في قوله: (فانسجمت)؛ لأنك إذا سمعت: (ومن يديه ادعها إن شئت)، علمت أن القافية (تنسجم)، بدليل قوله: (فانسجمت)، مع قوله: (دعا) في صدر البيت، وهذا مما الدلالة فيه لفظية». ١٤٦/أ.

وقال: «الزيادة: فيه **الاقتباس** من حديث الاستسقاء. . . .

وفيه **الكناية**، فإنه كنى بقوله: (ومن يديه ادعها إن شئت تنسجم عن الكرم)». ١٤٧/أ.

وحديث الاستسقاء تقدم مخرجاً ص: ٧٣.

ذِكْرُ الْمُشَاكَلَةِ(١)

وهو أن تذكر مع اللفظ شيئاً لا يناسبه وقد ذكرت مع ذلك الشيء شيئاً يناسبه، فلما أعدته ساغ لك أن تذكر معه ما لا يناسبه لمشاكلته لما قبلُ. وله بيت واحد، وهو:

٩٠ ـ سَقَاهُمُ الْغَيْثُ مَاءً إِذْ سَقَىٰ ذَهَباً
فَغَيْـرَ كَفَّيْهِ إِنْ أَمْحَلْتَ(٢) لَا تَشِمِ(٣)

---

(١) اضطربت عبارة ج في تعريف هذا النوع. وانظر: تحرير التحبير: ٣٩٣، المفتاح: ١٧٩، الإيضاح: ٤٩٣، التلخيص: ٣٥٦، شرح الكافية: ١٨١، خزانة ابن حجة: ٣٥٦، شرح السيوطي: ١٦، أنوار الربيع: ٥/٢٨٤، نفحات الأزهار: ٣٥٤، حلية البديع: ٢٢٤، بديع التحبير: ٨٤، جواهر البلاغة: ٣٧٥، علوم البلاغة: ٣٣٥.

(٢) في ب: «أجدبت».

(٣) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو المشاكلة الملفوظ فيها بالمتشاكلين. واللفظ الذي وقع به المشاكلة متأخر، فهي على الأكثر، وموضع الشاهد قوله: (إذ سقى ذهباً) كان الأصل أن يقول: إذ أعطى ذهباً، فعبّر عن أعطى بسقى. ليشاكل (سقى) الأول» ١٤٨/ب.

وقال: «الزيادة: فيه الجمع والتفريق، فإنه جمع بين الغيث وبينه عليه السلام في أنَّ كل واحد منهما يسقي الناس، ثم فرَّق بينهما فجعل سقي الغيث ماءً، وسقيه عليه السلام ذهباً». ١٤٩/ب.

ذِكْرُ الاسْتِطْرَاد(١)

وهو أن تذكر في الكلام غير مقصودك على وجه الاستطراد، إذ لا على قصد له منك، ولا أردت بالكلام الذي قبله توصلك إليه. والأبلغ في الاستطراد أن يكون المذكور مستطرداً مما تستفيد به تقوية لقصدك، وربما كان عن قصد.

وقد اشتملت على أنواعه الثلاثة ثلاثة أبيات. وهي:

٩١ ـ قَدْ أَفْصَحَ الضَّبُّ تَصْدِيْقاً لِبِعْثَتِـهِ
إِفْصَاحَ قُسٍّ وَسَمْعُ القَوْمِ لَمْ يَهِمِ(٢)

---

(١) المنصف: ٧٣، الصناعتين: ٤١٤، العمدة: ٢/٣٩، قانون البلاغة: ١١٣، تحرير التحبير: ١٣٠، نهاية الأرب: ٧/١١٩، الإيضاح: ٤٩٥، شرح الكافية: ٧٣، خزانة ابن حجة: ٤٤، شرح السيوطي: ٦، أنوار الربيع: ١/٢٢٨، نفحات الأزهار: ٢٢٠، حلية البديع: ٤٥، بديع التحبير: ٣٠، جواهر البلاغة: ٣٦٥.

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **الاستطراد غير المقصود** الذي ليس فيه تقوية لما تقدم. والشاهد قوله: (إفصاح قس)، فإنه كان في مدح النبي ﷺ، ولم يكن قس يخطر بباله، ثم عرض له ذكره عند فصاحة الضب، فشبَّه به فصاحة الضب تمكيناً لها وتحقيقاً». ١٥١/ب.

وقال: «الزيادة: فيه **الاقتباس** من حديث كلام الضب لرسول الله ﷺ. . .» ١٥٣/أ.

٩٢ - الهَاشِمُ الأُسْدَ هَشْمَ الزَّادِ تَبْذُلُـهُ
بَنَـانُ هَـاشِمٍ الـوَهَّـابِ لِلطُّعمِ (١)

٩٣ - كَأَنَّمَا الشَّمْسُ تَحْتَ الغَيْمِ غُرَّتُهُ
فِي النَّقْعِ حَيْثُ وُجُوهُ الأُسْدِ كَالْحُمَمِ (٢)

= قسّ: هو قس بن ساعدة الإيادي (ت ٢٣ ق. هـ).

وحديث الضب لرسول ﷺ في «الشفا»: **١/ ٥٩٤**، من طريق عمر، ومن طريق ابن عمر في شرح الزرقاني: **١٤٨/٥**.

وفي الحديث كلام. وهو مطعون فيه بالضعف. انظر «شرح الزرقاني».

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **الاستطراد غير المقصود** الذي فيه تقوية. والشاهد في قوله: (بنان هاشم)، ووجه التقوية أن هاشماً جد الممدوح ﷺ».

وقال: «الزيادة: فيه **التجنيس** بين (الهاشم، وهاشم، وهشم)». **١٥٤**/أ.

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **الاستطراد المقصود**، وهو قليل، ووجه الاستشهاد أنه استطرد وصف غرته إذا كانت تحت النقع، وذلك عن قصد منه، وكذلك أتى بالشمس والغيم ليتوصل بهما إلى قصده من ذلك». **١٥٤**/ب.

وقال: «الزيادة: فيه **اللف والنشر**، فإنه ذكر أولاً الشمس والغيم، ثم ذكر الغرة والنقع، الأول للأول، والثاني للثاني. وفيه **عكس التشبيه مبالغة**، فإنه شبه الشمس في الغيم بغرته في النقع، وكان الأصل في التشبيه العكس، ومثال ذلك أن تقول - في قولك: كأن زيداً أسد -: كأن الأسد زيد». **١٥٥**/أ.

ذِكْرُ الازْدِوَاج(1)

وهو أن تزاوج في الشرط والجزاء بين شيئين في كل واحد منهما وكل واحد من المزدوجين في الجزاء يلائم واحداً من المزدوجين في الشرط. وله بيت واحد، وهو:

٩٤ ـ إذَا تَبَسَّمَ فِي حَرْبٍ وَصَاحَ بِهِم
يُبْكِي الأُسُوْدَ وَيَرْمِي اللُّسْنَ بِالبَكَمِ(2)

---

(1) ويقال: **(المزاوجة)**. وقد اضطربت عبارة ج في تعريف الازدواج. وانظر: المفتاح: ١٧٩، نهاية الأرب: ٧/١٥٤ وسماه (التزاوج)، الإيضاح: ٤٩٧، التلخيص: ٣٥٨، شرح الكافية: ٣٠٧، خزانة ابن حجة: ٤٣٥، شرح السيوطي: ٧، معاهد التنصيص: ٢/٢٥٥، أنوار الربيع: ٦/١٠١، نفحات الأزهار: ٢٠٥، حلية البديع: ٢٦٦، بديع التحبير: ١٠٢، جواهر البلاغة: ٤٠٤، علوم البلاغة: ٣٣٦، مع البلاغة العربية في تاريخها: ٦٤.

وفي الصناعتين: ٢٦٦، وسر الفصاحة: ١٦٣، باب السجع والازدواج، وحدّه يختلف عن النوع المذكور هنا، كذلك يختلف هذا الحد عن الذي ذكره ابن أبي الإصبع في تحرير التحبير: ٤٥٢.

(2) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **الازدواج**. وموضع الشاهد: (تبسم وصاح)، فإنه زاوج بينهما في الشرط. و(يبكي، ويرمي)، فإنه زواج بينهما في الجزاء» ١٥٥/ب.

وقال: «الزيادة: فيه **المقابلة**، فإنه ذكر أولاً أمرين، وهما: التبسم والصياح، ثم قابلهما بضدهما، وهو: البكاء والرمي بالبكم.

وفيه: **المطابقة** من غير المقابلة، وذلك في (اللسن، والبكم).

وفيه: **الإرصاد**، فإن كلمة الروي مفهومة عند السامع قبل ذكرها» ١٥٥/ب ـ ١٥٦/أ.

ذِكْرُ الرُّجُوع(1)

وهو أن ترجع على الكلام الأول بالنقض لنكتة تزيد في المعنى المقصود. وله بيت واحد، وهو:

٩٥ ـ قَلُّوا بِبَـدْرٍ فَفَلُّوا غَرْبَ شَـانِئِهِم
بِـهِ وَمَا قَلَّ جَمْـعٌ بِالـرَّسُوْلِ حُمِي(2)

(1) بديع ابن المعتز: ٦٠، الصناعتين: ٤١١، تحرير التحبير: ٣٣١ باسم: (الاستدراك والرجوع)، نهاية الأرب: ١٤٤/٧، الإيضاح: ٤٩٩، التلخيص: ٣٥٩، شرح الكافية: ٣٣١، خزانة ابن حجة: ٣٦٧، شرح السيوطي: ٦، معاهد التنصيص: ٢٥٧/٢، أنوار الربيع: ٣٦٩/٤، نفحات الأزهار: ٢٤١، حلية البديع: ٢٧٩، بديع التحبير: ١٧، علوم البلاغة: ٣٣٨، علم البديع والبلاغة عند العرب: ٤٨.

(2) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **الرجوع**. والشاهد فيه في قوله: (وما قل)، وناقض بالنفي؛ لأن الكلام المتقدم إثبات، وهو قوله: (قلوا ببدر)، والنكتة فيه: أن القليل إذا كان فيهم النبي ﷺ فهم في الحقيقة كثيرون». **١٥٦** أ ـ ب.

وقال: «الزيادة: فيه **التجنيس المضارع** بين (قلوا وفلوا). **ومطابقة النفي** بين (قلوا وما قل). وفيه **الاقتباس** من حديث بدر». **١٥٧**/أ.

الغَرْب هنا: الحد، وغرب كل شيء: حده. الشانىء: المبغض. وأراد بحديث بدر ما كان من أمر قلة عدد المسلمين بالقياس إلى عدد المشركين، ومع ذلك كانت الغلبة والنصر لهم.

ذِكْرُ العَكْس (1)

وهو على أنواع:

فقد يكون بين المضاف والمضاف إليه والعامل فيه.

وقد يكون في المضاف والمضاف إليه، فتعكس الثاني أولاً والأول ثانياً.

ثم المضاف إليه قد يكون معمولاً في الجملة، وقد يكون أحدَ جزئي الجملة.

وقد يكون المنعكس متعلّقاً من متعلقات الجملة، فيكون العكس بتقديمه على الجملة، وقد تعكس جزئي الجملة.

ويجمع هذه الأنواع خمسة أبيات، وهي:

٩٦ ـ فَابْيَضَّ بَعْدَ سَوَادٍ قَلْبُ مُنْتَصِرٍ
وَاسْوَدَّ بَعْدَ بَيَاضٍ وَجْهُ مُنْهَزِمِ (2)

---

(1) ويقال: (التبديل)، أو (العكس والتبديل). انظر: الصناعتين: ٣٨٥، سر الفصاحة: ١٩٥، قانون البلاغة: ١٠٩، تحرير التحبير: ٣١٨، نهاية الأرب: ١٤٤/٧، الإيضاح: ٤٩٧، التلخيص: ٣٥٨، شرح الكافية: ١٤٥، خزانة ابن حجة: ١٦٢، نظم الدر والعقيان: ٢٩٩، شرح السيوطي: ٨، أنوار الربيع: ٣٣٧/٣، نفحات الأزهار: ١٠١، حلية البديع: ١٥٤، بديع التحبير: ٦٣، جواهر البلاغة: ٣٩٢، علوم البلاغة: ٣٣٧.

(2) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو العكس بين العامل والمضاف=

٩٧ ـ فَاتْبَعْ رِجَالَ السُّرَىٰ فِي البِيْدِ وَاسْرِ لَهُ
سُرَىٰ الرِّجَالِ ذَوِي الأَلْبَابِ وَالْهِمَمِ (١)

٩٨ ـ خَيْرُ اللَّيَالِي لَيَالي الخَيْرِ في إِضَمِ
وَالْقَوْمُ قَدْ بَلَغُوا أَقْصَىٰ مُرَادِهِمِ (٢)

٩٩ ـ بِعَزْمِهِمْ بَلَغُوا خَيْرَ الأَنَامِ فَقَدْ
فَازُوا وَمَا بَلَغُوا إِلَّا بِعَزْمِهِمِ (٣)

= إليه. وهذا النوع من القلب غريب في شكله، بديع في حسنه، لم أَرَ في مُثُلهم نظيراً له؛ لأن فيه رد الفعل مضافاً ورد المضاف فعلاً».

وقال: «الزيادة: فيه **مطابقة التدبيج** بين السواد والبياض. وفيه **التوازن المماثل**، فكل لفظة من النصف الأول لها نظير في النصف الثاني. وفيه **مراعاة النظير** بين (القلب والوجه). وفيه **المطابقة** من غير تدبيج بين (منتصر ومنهزم)». ١٥٧/ب.

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **العكس في المضاف والمضاف إليه** وموضع الشاهد قوله: (رجال السرى وسرى الرجال)، عكس فيهما المضاف والمضاف إليه. وهذا النوع أيضاً عزيز الوجود، كثير الحسن الموجود».

وقال: «الزيادة: فيه **التجنيس المشتق** بين (السرى واسر)». **١٥٨/أ.**

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **عكس المضاف والمضاف إليه** في جملة واحدة. والشاهد في قوله: (خير الليالي ليالي الخير)، فعكس المضاف والمضاف إليه من كل واحد من جزئي الجملة» **١٥٨/ب.**

(٣) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو عكس **متعلق الجملة**. والشاهد في قوله: (بعزمهم)؛ فإنه قدَّمه أولاً على (بلغوا)، ثم أخَّره عنه في الجملة الثانية».

وقال: «الزيادة: فيه **رد العجز على الصدر**، فإنه ذكر أولاً (بعزمهم) صدراً، ثم كرره عجزاً. وفيه **تقديم المعمول لأجل الحصر**، دليله قوله: (وما بلغوا إلا بعزمهم). وفيه **المطابقة في النفي** بين (بلغوا وما بلغوا)». **١٥٩/أ.**

١٠٠ ـ يَقُوْمُ بِالأَلْفِ صَاعٌ حِيْنَ يُطْعِمُهُم
وَالصَّـاعُ مِنْ غَيْرِهِ بِـاثْنَيْنِ لَمْ يَقُمِ[(١)]

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **تعاكس الفاعل مع فعله**. والشاهد في قوله: (صاع) فإنه جاء به أولاً متأخراً عن (يقوم) لكونه فاعلاً، ثم قدَّمه عليه فصار مبتدأ» **١٥٩/ب**.

وقال: «الزيادة: فيه **مطابقة النفي** بين (يقوم ولم يقم). **ورد العجز على الصدر**؛ فإنه ذكر أولاً (يقوم) صدراً، ثم ذكره عجزاً. وفيه **الاقتباس** من حديث جابر؛ ففي الحديث الصحيح أن جابراً أطعم النبي ﷺ يوم الخندق هو وألف رجل معه من صاع شعير وعَناق. قال جابر: فأقسم بالله لأكلوا حتى تركوه وانحرفوا، وإن بُرْمَتَنَا لَتَغطُّ كما هي، وإن عَجِيننا لَيُخْبَزُ/ وكان رسول الله ﷺ قد بَصَقَ في العجين والبُرْمَة وبارك» **١٦٠/ب ـ ١٦١/أ**.

العناق: الأنثى من ولد المعز. والبُرْمة: القِدر. غطَّت القدر تغط: غَلَت، وغطيطها: صوتها.

وحديث جابر مخرجاً عن البخاري ومسلم في «جامع الأصول»: **١١/٣٥٣** وما بعدها.

ذِكْرُ التَّوْرِيَةِ(١)

وهو أن تطلق لفظاً له معنيان: [أحدهما](٢) قريب، والآخر بعيد، ومرادك البعيد منهما. وهي أقسام:

الأول: أن لا تذكر شيئاً من لوازم المورَّى به، وهو المعنى القريب، ولا من لوازم المورَّى عنه، وهو المعنى البعيد، أو تذكر لكل واحدٍ منهما لازماً من لوازمه فيستويان، ويُسمّى هذا القسم: **التورية المجردة**، وهي نوعان بحسب ذكر اللوازم وعدمها.

الثاني: أن تذكر لازماً من لوازم المورَّى به فقط، إمَّا قبلُ وإما بعدُ، فهو نوعان، ويسمى هذا القسم: **التورية المرشّحة**.

الثالث: أن تذكرَ لازماً من لوازم المورّى عنه فقط، إما قبلُ وإما

---

(١) ذكرها ابن رشيق في العمدة: ١/٣١١، على أنها من أنواع الإشارة. وهي في: المفتاح: ١٨٠، ونهاية الأرب: ٧/١٣١ باسم الإيهام، تحرير التحبير: ٢٢٨، الإيضاح: ٤٩٩، التلخيص: ٣٥٩، الطراز للعلوي: ٣/٦٢، شرح الكافية: ١٣٥، خزانة ابن حجة: ٢٣٩، نظم الدر والعقيان: ٢٥٥، شرح السيوطي: ٦، أنوار الربيع: ٥/٥، نفحات الأزهار: ٢٧٩، حلية البديع: ٢١٠، بديع التحبير: ١٩، جواهر البلاغة: ٣٦٣، علوم البلاغة: ٣٣٨.

وقد يطلق بعضهم على التورية اسم: **الإيهام أو الإبهام أو التوجيه**، وبين هذه الأنواع وبين التورية فروق.

(٢) زيادة من ج.

بعدُ، فهو نوعان، ويسمّى هذا القسم: **التورية المُبيَّنة**.

الرابع أن يكون لفظ التورية لا يتهيأ فيه توريةٌ إلّا بحسب اللفظ الذي قبله أو بعده، أو تكون التورية في لفظين لولا كل واحد منهما لما تُصُوِّرَت التورية في صاحبه، فهو ثلاثة أنواع، ويُسمى هذا القسم: **التورية المهيَّأة**.

فمجموع أنواع التورية التسعة يجمعها تسعة أبيات. وهي:

١٠١ ـ مَنِ الغَزَالَةُ قَدْ رُدَّتْ لِطَاعَتِهِ
لَوْ رَامَ أَنْ لا تَزُوْرَ(١) الجَدْيَ(٢) لَمْ تَرُمِ (٣)

---

(١) كذا في ب، وج، ومط. وفي الأصل «تروم».

(٢) في ج «الخشف».

(٣) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو القسم الأول من **التورية المجردة**، وهو الذي لم يذكر فيه لازم من لوازم المورَّى به ولا من لوازم المورَّى عنه. والشاهد من البيت في موضعين، في قوله: (الغزالة)، وفي قوله: (الجدي)، فإن الغزالة تطلق على الحيوان المعروف، وهو المعنى القريب المورَّى به، وتطلق على الشمس، وهو المعنى البعيد المورَّى عنه، ولم يذكر شيئاً من لوازم المورَّى به؛ كطول العنق، وحسن الالتفات، ولا من لوازم المورَّى عنه؛ كالإشراق والطلوع والغروب.

والجدي هنا يطلق على ولد الغزالة لأنها من الماعز، وهو المعنى القريب المورَّى به، وعلى البرج العاشر في السماء، وهو المعنى البعيد المورَّى عنه، ولم يذكر أيضاً شيئاً من لوازم المورَّى به، كالرعي، ولا من لوازم المورَّى عنه؛ كالسير في السماء، فوقعت التورية مجردة...». ١٦٣/أ ـ ب.

وقال: «الزيادة: فيه **التجنيس الشبيه بالمشتق** بين (رام ولم ترم). وفيه **مراعاة النظير** بين (الغزالة والجدي). وفيه **الاقتباس** على وجهين: وذلك أن (الغزالة) إن أخذناها باعتبار الشمس ـ وهو المورَّى عنه ـ فقد رُدت إليه، وقد تقدم الحديث [ص ٩٣ مخرجاً]... وإن أخذناها باعتبار الغزالة الوحشية، =

١٠٢ ـ دَانِي الْقُطُوْفِ جَمِيْلُ العَفْوِ مُقْتَدِرٌ
مَا ضَاقَ مِنْـهُ لِجَانٍ وَاسِـعُ الكَرَمِ (١)

١٠٣ ـ لَا يَرْفَعُ العَيْنَ لِلرَّاجِيْنَ يَمْنَحُهُمْ
بَلْ يَخْفِضُ الرَّاسَ قَوْلاً : هَاكَ فَاحْتَكِمِ (٢)

= وهو المورّى به، فقد رُدت أيضاً إليه. . .» ١٦٤/ب.

وحديث الغزالة الوحشية ومناجاتها لـه عندما صادها الأعرابي ولها خشفان ـ طالبة منه إطلاقها لتعود إلى خشفيها فترضعهما ثم ترجع إلى الأعرابي. في «الشفا»: ١/٦٠٢، وشرح الزرقاني: ٥/١٥٠. وفيه كلام، أورده الزرقاني.

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو القسم الثاني من **التورية المجردة** التي ذُكر معها لازمُ المورَّى به والمورَّى عنه. والشاهد في قوله: (جان)، فإنه يراد به اسم الفاعل من جنى عليه، وهو المعنى البعيد المورَّى عنه، وقد ذكر من لوازمه (جميل العفو)، ويراد به اسم الفاعل من جنى الثمرة، وهو المعنى القريب المورَّى به، وقد ذكر من لوازمه (داني القطوف)، ولما ذكر لازماً لهذا ولازماً لهذا فكانا كالبيتين المتكافئين، تعارضا وتساقطا، فعادت التورية مجردة». ١٦٥/أ ـ ب.

وقال: «الزيادة: فيه **التجنيس اللاحق** بين (دان وجان). وفيه **المطابقة** بين (ضاق وواسع)». ١٦٦/أ.

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو القسم الثالث من **التورية** وهو الأول من **التورية المرشحة** المذكورُ لازمُه من بعدُ. والشاهد في قوله: (العين)؛ فإنه يراد به عين الذهب، وهو المعنى البعيد المورَّى عنه، ويراد به الجارحة، وهو المعنى القريب المورَّى به، ومن لوازمه (الراس)، وقد ذكر هنا متأخراً». ١٦٦/ب.

وقال: «الزيادة: فيه **المطابقة** بين (الرفع والخفض). وفيه **مراعاة النظير** بين (العين والرأس). وفيه **الاقتباس** من حديث مال البحرين؛ فإنه لمَّا أُتِيَ بِهِ جَعَلَهُ ﷺ فِي المَسْجِدِ، وَخَلَّى بَيْنَ النَّاسِ وَبَيْنَهُ، فَكَانَ يَقُوْلُ لِلرَّجُلِ: خُذْ، وَيُنَزِّهُ يَدَهُ الكَرِيْمَةَ عَنْ مَسِّ عَرَضِ الدُّنْيا» ١٦٧/أ. =

١٠٤ ـ يَا قاطِعَ الْبِيْدِ يَسْرِيْهَا عَلَى قَدَمٍ
شَوْقاً إِلَيْهِ لَقَدْ أَصْبَحْتَ ذَا قَدَمِ (١)

١٠٥ ـ قَدِ اعْتَصَمْتَ بِأَقْوَامٍ جُفُوْنُهُمُ
لَا تَعْرِفُ السَّيْفَ خِلْوَاً مِنْ خِضَابِ دَمِ (٢)

= وحديث مال البحرين هذا في: «جامع الأصول»: ٧٧١/٢، من طريق أنس بن مالك رضي الله عنه مخرجاً عن البخاري: ٤٣١/١، ٤٣٢، في الصلاة: باب القسمة وتعليق القنو في المسجد، وفي الجهاد: باب ما أقطع النبي ﷺ من مال البحرين، مع خلاف في اللفظ.

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو القسم الرابع من **التورية**، وهو الثاني من **التورية المرشحة** المذكور لازمه من قبلُ. والشاهد في قوله: (ذا قدم)، فإنه يحتمل أن يكون الرِّجْل، وهو المعنى القريب المورَّى به وقد ذكر من لوازمه على جهة الترشيح (السُّرى) وهو مقدم، ويحتمل أن تكون السابقة في الخير، وهو المعنى البعيد المراد، وهو المورَّى عنه» ١٦٧/ ب.

وقال: «الزيادة: فيه **التجنيس المماثل** بين (قدم وقدم)». ١٦٨/أ.

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو القسم الخامس من **التورية** وهو القسم الأول من **المبيّنة** المذكور لازمه بَعدُ. والشاهد في قوله: (جفونهم)، فإنه يحتمل أن تكون غمود السيوف، وهو المعنى البعيد المورَّى عنه، فهو المراد، وقد ذكر من لوازمه على جهة التبيين (السيوف)، وهي من بَعدُ، ويحتمل أن تكون جفون العين، وهو المعنى القريب المورَّى به» ١٦٨/ب.

وقال: «الزيادة: فيه **مراعاة النظير** بين (الجفون) التي هي الأغماد، وبين (السيف)». ١٦٩/أ.

=

١٠٦ ـ جَوَازِمُ الصَّبْرِ عَنْ(١) فِعْلِ الجَوَى مُنِعَتْ
وَرَفْعُــهُ حَــالَ إلَّا حَــالَ قُــرْبِهِم(٢)

١٠٧ ـ فِي الْقَلْبِ والطَّرْفِ مِنْ أَهْلِ الحمى قَمَرٌ
مَنْ يَعْتَصِمْ(٣) بِحِمَاهُ الرّحْبِ يُحْتَرَم(٤)

---

(١) في مط. «من».

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو القسم السادس من **التورية**، وهو الثاني من **المبيَّنة** الذي ذكر لازمه من قبلُ. وموضع الشاهد قوله: (فعل الجوى) وقوله: (ورفعه)، فإنهما يحتملان الفعل والرفع في اصطلاح النحويين، وهو المعنى القريب المورَّى به، ويحتملان الفعل والرفع اللغويَّيْن، وهو المعنى البعيد المورَّى عنه، وهو المراد، وقد بيَّنهما بذكر (الصبر) قبلهما، فعُلم أن مراده بالفعل: تأثير المحبة في القلب، وبالرفع: إزالة ذلك التأثير» **١٦٩/ب**.

وقال: «الزيادة: فيه **التورية المبيَّنة** بما بعدُ، وهو من شواهد البيت المتقدم، والشاهد في قوله: (جوازم الصبر)، فإنه يحتمل جوازم الأفعال والقواطع، وإضافتها إلى الصبر يبين أن المراد بها القواطع.

وفيه **التجنيس التام** بين (حال وإلَّاحال)». **١٧١/أ**.

(٣) كذا في ب، وج، ومط. وفي الأصل: «يحتمي».

(٤) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو القسم السابع من **التورية**، وهو الأول من المهيَّأة الذي وقعت فيه التورية بما بعدُ. والشاهد فيه قوله: (القلب والطرف)، مع قوله: (قمر) بعدهما، فإن القلب والطرف يحتملان العضوين، وهو المعنى البعيد المورَّى عنه، وهو المراد، ويحتملان منزلتي القمر، وهو المعنى القريب المورَّى به، ولولا ذكر القمر بعدهما ما تنبَّه السامع للمنزلتين، ولا فهم غير العضوين، لكن بذكر القمر تهيأت التورية». **١٧١/ب**.

وقال: «الزيادة: فيه **مراعاة النظير** بين (القلب والطرف) على المعنيين: البعيد والقريب، وبينهما وبين (القمر) على المعنى القريب». **١٧٢/أ**.

١٠٨ ـ يَا مُتْهِمِيْنَ عَسَى أَنْ تُنْجِدُوا رَجُلاً
لَمْ يَسْلُ عَنْكُمْ ولَمْ يُصْبِحْ بِمُتَّهَمِ (١)
١٠٩ ـ أَغَارَ دَهْرٌ رَمَى بِالْبُعْدِ نَازِحَنَا
فَأَنْجِدُوا يَا كِرَامَ الذَّاتِ وَالشِّيَمِ (٢)

---

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو القسم الثامن من **التورية**، وهو الثاني من **المهيّأة**، وهو الذي وقعت فيه التهيئة بكلمة من قبلُ، والشاهد في قوله: (عسى أن تنجدوا) فإنه يحتمل دخول نجد، وهو المعنى القريب المورَّى به، ويحتمل النصرة، وهو المعنى البعيد المورَّى عنه، فهو المراد، ولولا قوله: (يا متهمين) لم تتهيأ التورية في (انجدوا) ولم يفهم منه إلا معنى النصرة والإعانة، فلما ذكر ما يفهم منه دخول تهامة تهيأ (انجدوا) إلى أن يفهم منه دخول نجد». ١٧٢/ب.

وقال: «الزيادة: فيه **التجنيس الشبيه بالمشتق** بين (متهمين ومتَّهم). وفيه **رد العجز على الصدر** بلفظ المتجانسين. وفيه **الطباق** بين (المتهم والمنجد) على المعنى القريب لما فيهما من الرفع والخفض». ١٧٣/أ.

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو القسم التاسع من **التورية**، وهو الثالث من **المهيأة**، وهي التي تهيأت فيه بين لفظين لولا كل واحد منهما لما تهيأت التورية في الآخر، والشاهد في قوله: (أغار)، وفي قوله: (أنجد)، فإن (أغار) يحتمل معنى الإغارة على العدو، وهو المعنى البعيد المورَّى عنه، فهو المراد، ويحتمل دخول الغَور، وهو المعنى القريب المورَّى به. و(أنجد) يحتمل النصرة، وهو المعنى البعيد المورَّى عنه، ويحتمل دخول نجد، وهو المعنى القريب المورَّى به، ولولا ذكر (أنجدوا) ما فهم من (أغار) دخول الغور، ولولا ذكر الغور ما فهم من (أنجدوا) دخول نجد، فلم تتهيأ التورية في كل واحد منها إلا بذكر الآخر» ١٧٣/أ ـ ب.

وقال: «الزيادة: فيه **المطابقة** بين (أغار وأنجد) باعتبار المورَّى به» ١٧٤/أ.

ذِكْرُ الاسْتِخْدَام(١)

وهو أن تُطْلِقَ لَفظاً مشتركاً بين معنيين، ثم تُعيد عليه ضميرَيْن، تريد بأَحدهما أَحَدَ معنييه، وبالآخر المعنى الآخر، وتريد باللفظ الظاهر أحدَ معنييه، وبضميره المعنى الآخر، فهو نوعان، يجمعهما بيتان، وهما:

١١٠ ـ إِنَّ الغَضَى لَسْتُ أَنْسَىٰ أَهْلَهُ فَهُمُ
شَبُّوهُ بَيْنَ ضُلُوعِي(٢) يَوْمَ بَيْنِهِمِ(٣)

---

(١) تحرير التحبير: ٢٧٥، نهاية الأرب: ٧/١٤٣، الإيضاح: ٥٠٢، التلخيص: ٣٦٠، شرح الكافية: ٢٩٦، خزانة ابن حجة: ٥٢، نظم الدر والعقيان: ٢٤٢، شرح السيوطي: ١١، معاهد التنصيص: ٢/٢٦٠، أنوار الربيع: ١/٣٠٧، نفحات الأزهار: ١١٤، حلية البديع: ٥٦، بديع التحبير: ١٥، جواهر البلاغة: ٣٦٤، علوم البلاغة: ٣٤٠.

(٢) في الأصل: «ضلوع»، والتصحيح من ب ومط.

(٣) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو القسم الأول من **الاستخدام** الذي يعود فيه على اللفظ المشترك ضميران كل واحد منهما يراد به أحد المعنيين. وموضع الاستشهاد قوله: (الغضى)، والضميران هما اللذان في (أهله) وفي (شبّوه)، فإن (الغضى) يحتمل الموضع، فالضمير في (أهله) راجع إليه بهذا اللحظ، ويحتمل الشجر، فالضمير في (شبوه) راجع إليه بهذا اللحظ، فقد أطلقت الغضى واستعملته في معنييه». ١٧٨/ب، ١٧٩/أ.

وقال: «الزيادة: فيه **التجنيس التام** في (بين وبينهم)». ورقة ١٧٩/ب.

١١١ - جَرَى العَقِيْقُ بِقَلْبِي بَعْدمَا رَحلُوا
وَلَوْ جَرَى مِنْ دُمُوعِ العَيْنِ لَمْ أَلَمِ [١]

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو القسم الثاني من **الاستخدام**، وهو الذي أريد فيه أحد المعنيين باللفظ المشترك، وأريد المعنى الآخر بالضمير العائد عليه. والشاهد في قوله: (العقيق)، وفي الضمير الفاعل الذي في قوله: (ولو جرى)، فأراد بلفظ (العقيق): الوادي المبارك، [بظاهر المدينة الشريفة] وبالضمير: الحجر المعروف المشبّه به الدمع». ١٧٩/ب.

وقال: «الزيادة: فيه **الجناس التام** بين (جرى) بمعنى خَطَرَ، وبين (جرى) بمعنى سال. وفيه **الجناس الناقص** بين (لَم وأُلم).» ١٨١/أ.

ذِكْرُ اللّفِّ والنَّشْرِ [1]

وهو أن تذكر مُتعدّداً تفصيلاً أو جُملة، ثم تذكر ما لكلّ واحدٍ إمّا على الترتيب، وإمَّا على العكس، وتفوّض أمر ذلك إلى العقل في ردّ كل واحد إلى نظيره، إلاّ أنّك تبيّن نظير كل واحد بالنص.

فالمذكور على التفصيل نوعان بحسب الترتيب والعكس.

والمذكور على الجملة نوع واحد، إذ لا يتبين فيه ترتيب ولا عكس.

ويجمع الأنواع الثلاثة خمسة أبيات، وهي:

١١٢ ـ حَيْثُ الّذِي إنْ بَدَا فِي قَوْمِهِ وَحَبَا
عُفَاتَهُ وَرَمَى الأَعْدَاءَ بِالنّقَمِ

١١٣ ـ فَالْبَدْرُ فِي شُهْبِهِ وَالغَيْثُ جَادَ لِذِي
مَحْلٍ وَلَيْثُ الشَّرَى قَدْ صَالَ فِي الغَنَمِ [2]

---

(١) ويقال: (**الطي والنشر**). انظر: المفتاح: ١٧٩، نهاية الأرب: ١٢٩/٧، الإيضاح: ٥٠٣، التلخيص: ٣٦١، الطراز للعلوي: ٤٠٤/٢، شرح الكافية: ٧٦، خزانة ابن حجة: ٦٦، نظم الدر والعقيان: ٢٧٦، شرح السيوطي: ٦، معاهد التنصيص: ٢٧٣/٢، أنوار الربيع: ٣٤١/١، نفحات الأزهار: ٧٢، حلية البديع: ٦٤، بديع التحبير: ٨٨، جواهر البلاغة: ٣٧٦، علوم البلاغة: ٣٤١.

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **اللف والنشر المفصل المرتب**، فاللف =

١١٤ - وَإِنْ عَلاَ النَّقْعُ فِي يَوْمِ الوَغَىٰ فَدَعا(١)
أَنْصَارَهُ وَأَجَالَ الْخَيْلَ فِي اللُّجُمِ
١١٥ - تَرَىٰ الثُّرَيَّا تَقُوْدُ الشُّهْبَ يُرْسِلُهَا
لَيْثٌ هَدَىٰ الأُسْدَ خَوْضَ البَحْرِ فِي الظُّلَمِ (٢)

= شاهده في البيت الأول، فإنه ذكر ستة أشياء مفصلة، وهي: (بدا، وقومه، وحبا، وعفاته، ورمى، والأعداء)، والنشر شاهده في البيت الثاني، فإنه ذكر ستة أشياء كل واحد منها يرجع إلى واحد مما تقدم على الترتيب، الأول للأول، والثاني للثاني، (فالبدر) راجع إلى قوله: (بدا). و(الشهب) راجع إلى (قومه). و(الغيث) راجع إلى (حبا). و(ذي محل) راجع إلى (عفاته). و(ليث الشرى) راجع إلى (رمى). و(الغنم) راجع إلى (الأعداء). فهذه ستة راجعة إلى ستة». ١٨٢/أ.

وقال: «الزيادة: فيهما **مراعاة النظير** في أماكن بين (حبا وعفاته)، وبين (الأعداء والنقم)، وبين (البدر والشهب). وفيه **المطابقة** بين (الغيث والمحل).» ١٨٣/ب.

(١) في ب، ومط: «ودعا».

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **اللف والنشر** على العكس من القسم المتقدم، فإنه لف في البيت الأول ستة أشياء، ونشر في الثاني ستة أشياء، الأول من البيت الثاني إلى الآخر من البيت الأول، هكذا إلى أن وقع الآخر من البيت الثاني راجعاً إلى الأول من البيت الأول، (فالثريا) راجعة إلى (اللجم)، و(الشهب) راجعة إلى (الخيل)، و(ليث) راجع إلى الضمير الفاعل في (أجال) و(الأسْد) راجعة إلى (الأنصار)، و(خوض البحر) راجع إلى (الوغى)، و(الظلم) راجع إلى (النقع)، فلفَّ ونشر بين ستة وستة على جهة العكس» ١٨٤/ب.

وقال: «الزيادة: فيهما **مراعاة النظير** بين (النقع والوغى) و(الأنصار والخيل واللجم)، وبين (الثريا والشهب)، وبين (الخوض والبحر).

وفيه [في الثاني] **المطابقة** بين (الهداية والظُلم)، فإن الظلام يقتضي الحيرة» ١٨٥/أ.

١١٦ ـ أَخَفَوْا فِي الإِنْجِيْلِ وَالتَّوْرَاةِ بِعْثَتَهُ
فَـأَظْهَـرَ اللَّهُ مَـا أَخْفَـوْا بِــرَغْمِهِم[١]

---

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **اللف والنشر على الإجمال**، فإنه أجمل اللف في قوله: (أخفوا) حيث كنى عن المراد بالضمير وهو راجع للنصارى واليهود، ثم قال: (في الإنجيل) فرجع إلى النصارى، وقال: (والتوراة) فرجع إلى اليهود، ولا يظهر في النشر هنا ترتيب ولا عكس؛ إذ الملفوف مكنى عنه بالضمير، فلا يُعلم المقدَّم منه ولا المؤخر، إذ التقدير صالح للأمرين فيمكن أن يقدر: أخفت النصارى واليهود في الإنجيل والتوراة، فيكون/ النشر مرتباً كالقسم الأول، ويمكن أن يقدر: أخفت اليهود والنصارى في الإنجيل والتوراة، فيكون النشر على العكس كالقسم الثاني» ١٨٥/ب ـ ١٨٦/أ.

وقال: «الزيادة: فيه [في الأصل: فيهما] **مراعاة النظير** بين (الإنجيل والتوراة). **والمطابقة** بين: الإظهار والإخفاء» ١٨٦/أ.

ذِكْرُ الجَمْع (١)

وهو أن تجمع بين شيئين في أمرٍ واحدٍ. ولَهُ بيتٌ واحد، وهو:

١١٧ ـ قَدْ أَحْرَزَ البَأْسَ وَالإِحْسَانَ فِي نَسَقٍ
وَالْعِلْمَ وَالْحِلْمَ قَبْلَ الدَّرْكِ لِلْحُلُمِ (٢)

---

(١) المفتاح: ١٧٩، الإيضاح: ٥٠٥، التلخيص: ٣٦٣، الطراز للعلوي: ٣/١٤٢، شرح الكافية: ١٦٦، خزانة ابن حجة: ٣٦١، معاهد التنصيص: ٢/٢٨٣، أنوار الربيع: ٣/٣٧١، نفحات الأزهار: ٢١٦، حلية البديع: ٢٢٨، جواهر البلاغة: ٣٧٧، علوم البلاغة: ٣٤٢.

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **الجمع**، وشاهده في موضعين من البيت: الأول قوله: (البأس والإحسان)، فإنه جمعهما في حكم واحد، وهو كون النبي ﷺ أحرزهما قبل الدرك للحلم في نسق.

الثاني قوله: (العلم والحلم)؛ فإنه جمعهما أيضاً في مثل ذلك» ١٨٧/أ ـ ب.

وقال: «الزيادة فيه **المطابقة** بين (البأس والإحسان). وفيه **الجناس اللاحق**/ بين (العلم والحلم). وفيه **تجنيس التحريف** بين (الحِلم والحُلُم)».

وقال: «وفيه أيضاً لقب غريب من ألقاب (**البديع**) يقال له: **الاحتباك**، وهو عزيز عندهم، وهو أن تحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، وتحذف من الثاني ما أثبت نظيره في الأول» ١٨٧/ب ـ ١٨٨/أ.

ونوع **الاحتباك** في: شرح السيوطي: ٧، حلية البديع: ٢٠٤، بديع التحبير: ٥٨.

ذِكْرُ التَّفْرِيق (1)

وهو أن تذكر شيئين مشتبهين، ثم تفرِّق بينهما [بفَرقٍ يفيد](2) زيادة في المقصود من مدح أو غيره. وله بيت واحد، وهو:

١١٨ ـ لَا يَسْتَوِي الْغَيْثُ مَعْ كَفَّيْهِ: نَائِلُ ذَا
مَـاءٌ، وَنَائِـلُ ذَا(3) مَـالٌ فَـلَا تَهِـمِ (4)

(١) المفتاح: ١٧٩، نهاية الأرب: ٧/١٥٣، الإيضاح: ٥٠٥، التلخيص: ٣٦٣، شرح الكافية: ١٦٧، خزانة ابن حجة: ١٧٢، شرح السيوطي: ١٢، معاهد التنصيص: ٢/٣٠٠، أنوار الربيع: ٤/٢٥٩، نفحات الأزهار: ٢٠٠، حلية البديع: ١٦٤، بديع التحبير: ٦٥، جواهر البلاغة: ٣٧٧، علوم البلاغة: ٣٤٢.

(٢) في الأصل: «بقيد». والزيادة من ج.

(٣) في ب: «ونائله مال..».

(٤) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو التفريق. والشاهد في قوله: (نائل ذا ماء ونائله مال) [على رواية ب]، فإن كفَّه ﷺ والغيث مشتبهان في الكرم، وقد فرَّق بينهما بأن الغيث عطاؤه ماء، وعطاء النبي ﷺ مال».
وقال: «الزيادة: فيه التجنيس اللاحق بين (ماء ومال)». ١٨٩/أ.

ذِكْرُ التَّقْسِيم(1)

وهو أن تذكر متعدّداً، أو شيئاً تُعَدِّدُ(2) أجزاءه، ثم تذكر حكمَ كلٍّ واحدٍ على سبيل التقسيم.

ويُطلَق التقسيمُ أيضاً على ذكرِكَ الشيء ثم ما يناسِبُه، ثم الآخرَ وما يناسبه، هكذا إلى آخر ما تريد ذكره.

ويطلق أيضاً إلى أن يقسّم الشيء إلى جملة أنواعه.

ويجمع الأنواع الثلاثة ثلاثة أبيات، وهي:

119 ـ غَيْثَانِ: أَمَّا الَّذِي مِنْ فَيْضِ أَنْمُلِهِ

فَدَائِمٌ وَالَّذِي لِلْمُزْنِ(3) لَمْ يَدُمِ(4)

---

(1) المنصف لابن وكيع: 65، المفتاح: 180، نهاية الأرب: 7/153، الإيضاح: 506، التلخيص: 364، شرح الكافية: 169، خزانة ابن حجة: 362، شرح السيوطي: 13، معاهد التنصيص: 2/306، أنوار الربيع: 5/293، نفحات الأزهار: 310، حلية البديع: 233، بديع التحبير: 62، جواهر البلاغة: 378، علوم البلاغة: 343.

(2) في الأصل: «متعدد» والتصويب من ج.

(3) كذا في ب، وج، ومط. وفي الأصل: «للغيث» وأشار في الحاشية إلى رواية «للمزن».

(4) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو أحد أنواع التقسيم، وهو ما ذكر فيه=

١٢٠ ـ جَلاَ قُلُوْباً وَأَحْيَا أَنْفُساً وَهَدَى
عُمْيـاً وَأَسْمَـعَ آذانـاً ذَوِي صَمَمِ (١)

١٢١ ـ يُرِيْكَ بِالْيَوْمِ مِثْلَ الأَمْسِ مِنْ كَرَمٍ
وَلَيْسَ فِي غَـدِهِ هَـذا بِمُنْعَـدِمِ (٢)

= حكم كل واحد من المتعددات على التعيين. . . وموضع الشاهد أنه ذكر أولاً غيثين، وهو متعدد معنى، ثم قسمه بذكر حكم كل واحد منهما على التعيين، فذكر أن الغيث الذي من أنمله دائم، وأن الغيث الذي من المزن لم يدم، فلو قال: أحدهما دائم والآخر لم يدم، لم يكن فيه تعيين، ودخل في باب اللف والنشر» ١٩٠/أ.

وقال: «الزيادة: فيه **الطباق** في النفي بين قوله: (دائم ولم يدم)». ١٩٠/ب.

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو النوع الثاني من **التقسيم**، وهو الذي ذكر فيه الشيء وما يناسبه والشيء وما يناسبه إلى أن تستوفي ما تريد. والشاهد في قوله: (جلا قلوباً) إلى آخر البيت، فإنه يشتمل على أربع جمل كل جملة منها تحتوي على شيء وما يناسبه، ففيه أربعة أقسام، فالجلاء يناسب القلوب، والإحياء يناسب النفوس، والهدى يناسب العمى، والسمع يناسب الآذان».

وقال: «الزيادة: فيه **مراعاة النظير**» ١٩١/م.

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو النوع الثالث من **التقسيم**، وهو الذي تستوفى فيه أقسام الشيء. والشاهد في قوله: (اليوم والأمس والغد)، فإنه قسَّم الزمان إلى هذه الأقسام الثلاثة، والمراد: الحال والماضي والاستقبال، ولا رابع لها، وهذا القسم أكثر في الكلام من القسمين الأولين». ١٩١/ب.

وقال: «الزيادة: فيه **مراعاة النظير** بين (اليوم والأمس والغد)، وفي أثناء ذلك **المطابقة** بين (أمس وغد).» ١٩٣/أ.

ذِكْرُ الجَمْعِ والتَّفْرِيق(١)

وهو أن تجمع بين شيئين ـ كما تقدم ـ ثم تفرّق بينهما بشيء مما خصّ كلّ واحدٍ منهما. وله بيت واحد، وهو:

١٢٢ ـ فَلُذْ بِمَنْ كَفُّهُ وَالْبَحْرُ مَا افْتَرَقَا
إلَّا بِكَفٍّ وَبَحْرٍ فِي كَلَامِهِمِ(٢)

---

(١) المفتاح: ١٨٠، نهاية الأرب: ٧/١٥٣، الإيضاح: ٥٠٧، التلخيص: ٣٦٤، الطراز للعلوي: ٣/١٤٢، شرح الكافية: ١٧٠، خزانة ابن حجة: ٣٥٧، شرح السيوطي: ١٣، معاهد التنصيص: ٣/٤، أنوار الربيع: ٥/١٦٨، نفحات الأزهار: ٢٣٦، حلية البديع: ٢٧٣، بديع التحبير: ٦١ و٩٣، جواهر البلاغة: ٣٧٩، علوم البلاغة: ٣٤٤.

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **الجمع والتفريق**، فالجمع في قوله: (فلذ بمن كفه والبحر ما افترقا)، فجمع بين كفه عليه السلام، والبحر في الحكم عليهما بعدم الفرق، أي هما سواء في الكرم، والتفريق في قوله: (إلا بكف وبحر في كلامهم)؛ أي لا فرق بينهما إلا من جهة اللفظ الواقع في كلام الناس من حيث إن هذه تسمى كفاً، وهذا يسمى بحراً. فساوى بينهما من جهة المعنى الذي هو الإعطاء والإفادة، وفرّق بينهما بمجرد اللفظ». ١٩٤/أ.

وقال: «الزيادة: فيه من (**المعاني**): **حذف المضاف**، وذلك في قوله: (بكف وبحر)، إذ التقدير: بلفظ كف ولفظ بحر». ١٩٥/أ.

ذِكْرُ الجَمْعِ والتَّقْسِيْم[1]

وهو أن تجمع ـ كما تقدم ـ ثم تذكر كل واحد بما لَهُ من حكم على سبيل التقسيم، وله بيت واحد، وهو:

١٢٣ ـ وَالْمَالُ وَالْمَاءُ[2] مِنْ كَفَّيْهِ قَدْ جَرَيَا
هٰذا لِرَاجٍ وَذَا لِلْجَيْشِ حِيْنَ ظَمِي[3]

(١) المفتاح: ١٨٠، نهاية الأرب: ٧/١٥٤، الإيضاح: ٥٠٧، التلخيص: ٣٦٥، الطراز للعلوي: ٣/١٤٣، شرح الكافية: ١٧١، خزانة ابن حجة: ٣٥٦، شرح السيوطي: ١٣، معاهد التنصيص: ٣/٥، أنوار الربيع: ٥/١٧٣، نفحات الأزهار: ٣٢١، حلية البديع: ٢٢٥، جواهر البلاغة: ٣٧٩، علوم البلاغة: ٣٤٤.

(٢) في ج و مط. «والماء والمال».

(٣) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **الجمع والتقسيم**، فإنه جمع بين المال والماء في الجريان من كفيه، ثم قسمهما فجعل المال للراجين، والماء للجيش حين ظمي». ١٩٥/أ.

وقال: «الزيادة: فيه **التجنيس اللاحق** بين (المال والماء). وفيه **الاقتباس** من حديث نبع الماء بين أصابعه [ﷺ] وهو حقيقة، ومن حديث تفريق المال. والجريان فيه **مجاز**». ١٩٦/أ.

وحديث نبع الماء بين أصابعه ﷺ في «جامع الأصول»: ١١/٣٨٤ وما بعدها مخرجاً عن مسلم رقم (٣٠٠٦ وحتى ٣٠١٤) في الزهد: باب حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسَر.

وحديث تفريق المال تقدم ص ١٠٦.

ذِكْرُ الجَمْعِ والتَّقْسِيْم والتَّفْرِيْق[1]

وهو أن تجمع ثم تقسم ثم تفرق على حسب ما تقدم في تفسير الثلاثة. وله بيت واحد، وهو:

١٢٤ ـ فَازَ المُجِدَّانِ دَانٍ أَوْ مُدِيْمُ سُرًى
فَـذَاكَ نَـاجٍ وَذَا رَاجٍ لجـودِهم[2]

(١) المفتاح: ١٨٠، الإيضاح: ٥٠٩، التلخيص: ٣٦٦، أنوار الربيع: ٥/١٧٦، علوم البلاغة: ٣٤٥.

(٢) في ب: «لقربهم».

الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **الجمع والتفريق والتقسيم**، فإنه جمع أولًا (المجدَّين) في الفوز، ثم فرَّق بينهما بالدنو وإدامة السرى، ثم قسم بقوله: (فذاك ناج وذا راج)؛ فناج: راجع للداني، وراج: راجع لمديم السرى» ١٩٦/أ ـ ب.

وقال: «الزيادة: فيه **التجنيس الناقص** بحرفين بين (المجدان، [و] دان). وفيه **اللاحق** بين (ناج وراج)». ١٩٧/ب.

ذِكْرُ التَّجْرِيْد(١)

وهو على نوعين: أحدهما: أن تُجَرِّد من الشيء شيئاً آخر مبالغة في المدح، كما تقول: لي في وجهه بدر. والثاني أن تجرِّد نفسك فتخاطبها كأنها غيرك. ويجمع النوعين بيتان، وهما:

١٢٥ ـ مِنْ وَجْهِ أَحْمَدَ لِي بَدْرٌ وَمِنْ يَدِهِ
بَحْرٌ، وَمِنْ فَمِهِ دُرٌّ لِمُنْتَظِمِ(٢)

---

(١) نهاية الأرب: ١٥٦/٧، الإيضاح: ٥١٢، التلخيص: ٣٦٨، الطراز للعلوي: ٧٢/٣، شرح الكافية: ٢٠٧، خزانة ابن حجة: ٤٣٦، شرح السيوطي: ١٥، معاهد التنصيص: ١٣/٣، أنوار الربيع: ١٥٣/٦، نفحات الأزهار: ٤٧٠، حلية البديع: ٢٦٩، بديع التحبير: ٧٣، جواهر البلاغة: ٣٧٤، علوم البلاغة: ٣٤٦.

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو القسم الأول من **التجريد**، وهو الذي جاء على جهة **التشبيه**، وقع من البيت في ثلاثة مواضع: الأول في قوله: (بدر)، فإنه شبه أولاً وجهه بالبدر، ثم رأى أن قد بلغ في الحسن مبلغاً يقتضي أن يكون بدراً بذاته، فعدل عن أن يقول: كالبدر، إلى أن جعله بدراً مستقلاً. ولا يخفى ما في هذا من المبالغة. الثاني: في قوله: (بحر). الثالث: في قوله: (در) والكلام فيهما كالكلام على الأول» ١٩٨/أ.

وقال: «الزيادة: فيه **مراعاة النظير** بين (الوجه واليد والفم). وفيه **التجنيس اللاحق** بين (بدر وبحر). وفيه **السجع الموازي** بين قوله: (من وجه أحمد =

١٢٦ ـ كَمْ قُلْتُ: يَا نَفْسِ مَا أَنْصَفْتِ أَنْ[1] رَحَلُوا
وَمَا رَحَلْتِ، وَقَامُوا ثُمَّ لَمْ تَقُم[2]

= لي بدر ومن يده بحر)؛ فإن اللفظ الأخير من كل فاصلة موافق للآخر وزناً وقافية، وهما بالنسبة إلى (در) **سجع مطرف** للاتفاق في القافية دون الوزن» ١٩٩/م.

(١) في ج: «للنفس... إذ..».

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو القسم الثاني من **التجريد**، وهو تجريد النفس ومخاطبتها. والشاهد في قوله: (يا نفس)، وهو من النوع الذي جاء على التوبيخ، لأنه وبّخها على تخلفها عن الراحلين إلى زيارته ﷺ» ١٩٩/ب.

وقال: «الزيادة: فيه **الطباق في النفي** في موضعين، في قوله: (رحلوا وما رحلت)، وفي قوله: (قاموا ثم لم تقم)». ٢٠١/أ.

وهذا النوع من التجريد، بمثل هذا الشاهد يسمى: **(معاتبة المرء نفسه)**.

ذِكْرُ المُبَالَغَة(١)

وهو أنواع.

وحقيقتها أن تُبالِغ في المدح وغيره إلى مَبْلَغٍ بعيدٍ حتّى يَتَوَهَّمَ السامع أن الموصوفَ فيما وصفته به غيرُ بالغٍ إلى غايته، ثم ذلك المبلغ البعيد: إمّا أن يكون ممكناً عقلاً وعادةً، مع بعده، ويسمَّى هذا النوع: التَّبْلِيْغ(٢).

---

(١) نقد الشعر: ١٤١، الصناعتين: ٣٧٨، العمدة: ٢/٥٣، سر الفصاحة: ٢٦٣، قانون البلاغة: ٩٦، نهاية الأرب: ٧/١٢٤، الإيضاح: ٥١٤، التلخيص: ٣٧٠، الطراز للعلوي: ٣/١١٦، شرح الكافية: ١٥٠، خزانة ابن حجة: ٢٢٥، معاهد التنصيص: ٣/١٦، أنوار الربيع: ٤/٢٠٧، نفحات الأزهار: ٣٦٦، حلية البديع: ١٨٨، بديع التحبير: ٦٩، جواهر البلاغة: ٣٨٠، علوم البلاغة: ٣٤٨.

والملاحظ أنه لم يأت بشاهد لنوع المبالغة وعدَّه نوعاً شاملاً لما بعده. علماً أن البديعيين قد جعلوه نوعاً مستقلاً على الغالب.

(٢) ويسمى: (الإيغال). انظر: نقد الشعر: ١٦٩، المنصف: ٧٠، الصناعتين: ٣٩٥، العمدة: ١/٢٧٩، قانون البلاغة: ٩٩، تحرير التحبير: ٢٣٢، نهاية الأرب: ٧/١٣٨، الإيضاح: ٥١٤، الطراز للعلوي: ٣/١٣١، شرح الكافية: ١٥٢، خزانة ابن حجة: ٢٣٤، شرح السيوطي: ١١، أنوار الربيع: ٥/٣٣٣، نفحات الأزهار: ٤٠٣، حلية البديع: ٢٠٥.

وإمّا أن يكونَ ممكناً عقلاً لا عادةً، ويسمَّى: **الإغْراق**[1].

وإمّا أن يكونَ لا يمكن عقلاً ولا عادةً، ويسمَّى: **الغُلوْ**[2]، وهو قسمان: مقبولٌ وغير مقبولٍ. فالمقبول منه: ما أدخلت عليه شيئاً يقرّبُه مثل (كأنَّ)، أو (كاد)، أو بنيته على **تخيل حسن** يقبله العقل بأول وهلة. وغير المقبول منه ما لم يكن فيه شيء من ذلك.

ويجمع هذه الأنواع خمسة أبيات، وهي:

١٢٧ - يَمِّمْ نَبِيّاً تُبَارِيْ الرِّيْحَ أَنْمُلُهُ
وَالْمُزْنَ مِنْ كُلِّ هَامِي الوَدْقِ مُرْتَكِمِ[3]

---

(١) المنصف: ٧٨، العمدة: ٢/٦٤، ٦٥، تحرير التحبير: ٣٢١، نهاية الأرب: ٧/١٤٩، الإيضاح: ٥١٤، التلخيص: ٣٧١، شرح الكافية: ١٥٢، خزانة ابن حجة: ٢٢٧، شرح السيوطي: ١٣، معاهد التنصيص: ٣/٢٥، أنوار الربيع: ٤/٢١٩، نفحات الأزهار: ٣٠٦، حلية البديع: ١٩١، بديع التحبير: ٤٢.

(٢) نقد الشعر: ٥٨، المنصف: ٧٨، الصناعتين: ٣٦٩، العمدة: ٢/٥٥، سر الفصاحة: ٢٦٣، قانون البلاغة: ٩٧، تحرير التحبير: ٣٢٣، نهاية الأرب: ٧/١٤٩، الإيضاح: ٥١٥، التلخيص: ٣٧١، شرح الكافية: ١٥٣، خزانة ابن حجة: ٢٢٩، شرح السيوطي: ١٣، معاهد التنصيص: ٣/٢٧، أنوار الربيع: ٤/٢٢٩، نفحات الأزهار: ٢٩٩، حلية البديع: ١٩٣، بديع التحبير: ٧٠.

(٣) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **التبليغ**، وهو القسم الأول من أقسام **المبالغة**، وهو الممكن عقلاً وعادة. والشاهد في قوله: (تباري الريح أنمله والمزنَ)، فإنه لا يستحيل في العقل ولا في العادة أن يعطي ﷺ كلما هبت الريح وكلما أمطرت المزن» ٢٠٢/أ.

وقال: «الزيادة: فيه **مراعاة النظير** بين (الريح والمزن والودق)». ٢٠٢/ب.

الودق: المطر.

١٢٨ ـ لَوْ قَابَلَ الشُّهْبَ لَيْلاً فِي مَطَالِعِهَا
خَــرَّتْ حَيَــاءً وَأَبْـدَتْ بِــرَّ مُحْتَــرِمِ (١)
١٢٩ ـ تَكَــادُ تَشْهَــدُ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَــلَهُ
إِلَى الوَرَىٰ نُطَفُ الأَبْنَاءِ فِي الرَّحِمِ (٢)

---

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو القسم الثاني من **المبالغة** المسمى **بالإغراق**، وهو الممكن عقلاً لاعادةً. والشاهد في قوله: (خرَّت حياءً وأبدت بِرَّ محترِمِ) لأنه لا يستحيل في العقل أن تخرّ الشهب حياءً منه ﷺ، ولا أن تبدي لـه بر محترم لقدره، وهو ممتنع عادة، لكن الله تعالى يخرق العادة لأنبيائه، كما شق له القمر، وأنطق له الحجر» ٢٠٢/ب.

وقال: «الزيادة: فيه **مراعاة النظير** بين (الشهب والليل والمطالع)». ٢٠٤/أ.

وقد تقدم تخريج حديث انشقاق القمر ص **٩٣**.

وانظر أحاديث نطق الحجر وتسبيحه في يد رسول الله ﷺ في: الشفا: ١/٥٨٨، وشرح الزرقاني: ١٢٢/٥.

(٢) **الرعيني**: «فيه استشهاد واحد، وهو أول نوع من أنواع القسم الثالث المسمى **بالغلو**، وهو النوع الذي يستحيل عقلاً وعادةً، والنوع المذكور منه في هذا البيت هو **المقرب إلى القبول** بـ (كاد)، وهو أحد النوعين المقبولين. والشاهد في نسبة الشهادة للنطف وهي في الأرحام، فإن هذا لا يمكن عقلاً؛ لأن النطف في الأرحام لا يتصور منها الشهادة، وما استحال عقلاً استحال عادة». ٢٠٤/أ.

وقال: «الزيادة: فيه **الاحتراس** بقوله: (في الرحم)، فإنه لولاه لكانت **المبالغة من الإغراق**؛ إذ النطف بعد بروزها من الأرحام تمكن شهـادتها عقلاً. وفيه **مراعاة النظير** بين (النطف والأرحام)». ٢٠٤/ب.

١٣٠ ـ لَوْ عَامَتِ الْفُلْكُ فِيمَا فاضَ مِنْ يَدِهِ
لَمْ تَلْقَ أَعْظَمَ بَحْراً مِنْهُ إنْ تَعُمِ(١)

١٣١ ـ تُحِيْطُ كَفَّاهُ بِالْبَحْرِ المُحِيْطِ فَلُذْ
بِهِ وَدَعْ كُلَّ طامِي المَوْجِ مُلْتَطِمِ(٢)

---

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو النوع الثاني من **الغلو المقبول**، وهو المبني على **تخيّلٍ حَسَنٍ** يدعو العقل إلى قبوله أول وهلة. فالغلو في جعل اليد (أعظم بحر)، والتخيل الحسن الذي حسن به الغلو وتقرب إلى العقل بسببه هو ذكر الفلك والعوم قبل ذكر البحر، فاستأنس الذهن بهما أولاً. فجاء ذكر البحر/ بعد ذلك والذهن متشوّف إليه، فصادف موقعاً». ٢٠٤/ب ـ ٢٠٥/أ.

وقال: «الزيادة: فيه **مراعاة النظير** بين (العوم والفلك والبحر). وفيه **رد العجز على الصدر** حيث قال: (إن تعم) في آخر البيت، بعد قوله: (عامت) في حشو النصف الأول». ٢٠٥/أ.

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو النوع الثالث من **الغلو**، وهو **غير المقبول**. والشاهد في قوله: إن كفيه قد اشتملتا على البحر المحيط، وهذا لا يمكن عقلاً ولا عادة، وهو خال مما يقرّبه» ٢٠٥/ب.

وقال: «الزيادة: فيه **تجنيس الاشتقاق** بين (تحيط والمحيط). وفيه **مراعاة النظير** بين (الموج والبحر)». ٢٠٦/ب.

ذِكْرُ المَذْهَب الْكَلاَمِي (١)

وهو أن تأتي على ما ذكرته بدليل على طريق المتلكمين. وله بيتٌ واحدٌ، وهو:

١٣٢ ـ لَوْ لَمْ تُحِطْ كَفُّهُ بِالْبَحْرِ مَا شَمِلَتْ
كُلَّ الأَنَامِ وَأَرْوَتْ قَلْبَ كُلِّ ظَمِي (٢)

---

(١) بديع ابن المعتز: ٥٣، الصناعتين: ٤٢٦، العمدة: ٧٨/٢ ضمن باب التكرار، قانون البلاغة: ١٢٤، تحرير التحبير: ١١٩، نهاية الأرب: ١١٤/٧، الإيضاح: ٥١٦، التلخيص: ٣٧٤، شرح الكافية: ١٣٧، خزانة ابن حجة: ١٦٥، شرح السيوطي: ٨، معاهد التنصيص: ٤٨/٣، أنوار الربيع: ٣٥٦/٤، نفحات الأزهار: ٢١٨، حلية البديع: ١٥٦، بديع التحبير: ٥١، جواهر البلاغة: ٣٧٠، علوم البلاغة: ٣٥٠، علم البديع والبلاغة عند العرب: ٤٤.

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **المذهب الكلامي**. وموضع الاستشهاد: الجملة الواقعة بعد (لو) وجوابها، وهي على اصطلاحهم مقدَّمَةٌ شرطيةٌ متصلة استدل بها على ما تقدم أن كفه محيطة بالبحر، وحُذفت المقَدَّمة الاستثنائية والنتيجة للعلم بهما، وكيفية ذلك أن الاستثناء ها هنا يكون نقيض التالي الذي هو (ما شملت) إلى آخر البيت، فينتج نقيض المقدَّم الذي هو (لو لم تحط كفه بالبحر) فنقول: لكنها شملت كل الأنام وأروت كل ظم، فينتج: فهي محيطة بالبحر. وبيان صحة الاستثناء أنه من بلغت كفه أن تشمل كل الأنام وتعمّهم بالريّ دل ذلك على أنها محيطة بالبحر» ٢٠٧/أ.

وقال: «الزيادة: فيه **المطابقة** بين (الري والظمأ)». ٢٠٩/أ.

ذِكْرُ حُسْنِ التَّعْلِيلِ[1]

وهو أن تذكر للشيء عِلَّةً مناسبةً له غير حقيقية تعود إلى زيادة في مقصودك من مدح أو غيره.

وشرطُها أن تكون على وجه لطيفٍ مُسْتَحْسَن.

ثم الوصف المعلل إما ثابت تريد تعليله، وإما غيرُ ثابت تريد إثباتَه بالتعليل الذي تذكره. فأما الوصف الثابت فعلى وجهين: إمّا أن تكون علّتُه في نفس الأمر خفيةً بحيث لا تظهر، وإمّا أن تكونَ له علّة ظاهرة.

وأمَّا الوصف غير الثابت فعلى وجهين أيضاً: إمّا مُمْكِن، وإمّا غيرُ ممكن. فالجميع أربعة أقسام، يجمعها أربعة أبيات، وهي:

١٣٣ ـ لَمْ تَبْرُقِ السُّحْبُ إلاّ أنَّها فَرِحَتْ

إذْ ظَلَّلَتْهُ فَأَبْدَتْ وَجْهَ[2] مُبْتَسِمِ[3]

---

(١) سر الفصاحة: ٢٦٩، تحرير التحبير: ٣٠٩، نهاية الأرب: ١١٥/٧، الإيضاح: ٥١٨، التلخيص: ٣٧٥، الطراز للعلوي: ١٣٨/٣، شرح الكافية: ٢٨٣، خزانة ابن حجة: ٤١٦، شرح السيوطي: ١٢، معاهد التنصيص: ٥١/٣، أنوار الربيع: ١٣٦/٦، نفحات الأزهار: ٢٤٥، حلية البديع: ١٤٢، بديع التحبير: ٦٠، جواهر البلاغة: ٣٧١، علوم البلاغة: ٣٥١.

(٢) في ب وج، ومط: «حسن».

(٣) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو القسم الأول من حسن التعليل، وهو الذي =

١٣٤ ـ وَالْمَاءُ لَوْ لَمْ يَفِضْ مِنْ بَيْنِ أَنْمُلِهِ
مَا كَانَ رِيُّ الظَّما(١) في وِرْدِهِ الشَّبِمِ (٢)
١٣٥ ـ يَسْتَحْسِنُ الْفَقْرَ ذُو الدُّنْيَا لِيَسْأَلَهُ
فَيَأْمَنَ الْفَقْرَ مِمَّا نَالَ مِنْ نِعَمِ (٣)

= يكون الوصف فيه ثابتاً خفيَّ العلَّة. والشاهد في قوله: (لم تبرق السحب إلا أنها فرحت)، ألا ترى أن وصف البريق للسحب ثابت، والعلة فيه خفية، إذ لا يعلم ما سبب البرق، وقد علل ذلك الناظم بعلة مناسبة فيها غير حقيقية، حصل بها تقوية للمقصود من المدح، وحدث بسببها معنى لطيف، وذلك أنه جعل علة إضاءة السحاب بالبرق كونها فرحت بأنها ظللت النبي ﷺ، فأظهرت بشر السرور فتبسمت. ومعلوم أن هذه العلة ليست هي العلة في نفس الأمر» **٢٠٩**/أ ـ ب.

وقال: «الزيادة: فيه **مراعاة النظير** بين (البرق والسحب)، وبين (الفرح والابتسام)». **٢١١**/ب.

(١) في ب: «الظمي».

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو القسم الثاني من **حسن التعليل**، وهو الوصف الثابت الظاهر العلة، وذلك أن العلة الظاهرة في أن الماء يروي العطشان ما جعل الله فيه من الرطوبة والبرودة المقابلتين لما في العطش من اليبوسة والحرارة، والناظم علل ذلك بعلة مناسبة غير حقيقية، وهي أن ذلك لكون الماء نبع من أصابع النبي ﷺ، وأنت ترى ما في هذه العلة من اللطف وكثرة المدح» **٢١٢**/أ.

وقال: «الزيادة: فيه **مراعاة النظير** بين (الماء والري). وفيه **المطابقة** بين (الري والظمأ). وفيه **المذهب الكلامي**. وفيه **الاقتباس** من حديث نبع الماء من أصابعه ﷺ». **٢١٣**/أ.

وحديث نبع الماء تقدم تخريجه ص **١٢٠**.

(٣) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو القسم الثالث من **حسن التعليل**، وهو الوصف الذي ليس بثابتٍ مع إمكانه. والشاهد في قوله: (يستحسن الفقر ذو الدنيا) لأن استحسان الفقر ليس بصفة ثابتة مع أنها ممكنة، وقد علل الناظم =

١٣٦ - وَالْبَــدْرُ أَبْقَىٰ بِمَــرْآهُ لِيُعْلِمَنَــا
بِــالانْـشِقَــاقِ لَــهُ آثَــارَ مُنْثَلِمِ(١)

= استحسان الفقر بأن الغني خائف على ذهاب ماله؛ فيتمنى أن يحصل له الفقر ليسأل النبي ﷺ، فينال من إحسانه ما يأمن به من الفقر، وإذا كان الفقر موصلاً إلى الغنى الذي لا يغنىٰ كان مستحسناً». ٢١٣/ب.

وقال: «الزيادة: فيه **المطابقة** بين (الفقر والدنيا)، إذ المراد بها هنا: الغنى. وفيه **مراعاة النظير** بين السؤال والفقر. وفيه **الاقتباس** من حديث أبي هريرة وغيره في بركة ما أعطى النبي ﷺ، حتى قال بعضهم: لولا أني كلته ما فني، وذلك مذكور في «الصحيح».

وفيه من **(المعاني)**: **الإتيان بالظاهر مكان المضمر**، وذلك في قوله: (فيأمن الفقر)، كان الأصل: فيأمنه، لكن أتى به ظاهراً لتعظيم الأمر وتهويله، وهو كثير في الكلام» ٢١٤/أ - ب.

وحديث بركة ما أعطى النبي ﷺ وجدته من طريق عائشة رضي الله عنها في «جامع الأصول» ٤/٦٨٨، مخرجاً عن البخاري ومسلم والترمذي.

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو القسم الرابع من **حسن التعليل**، وهو الذي تكون فيه الصفة لا ثابتة ولا ممكنة، والشاهد في قوله: (أبقى بمرآه)؛ لأن الإبقــاء من البدر صفة غير ثابتة له ولا ممكنة منه، لأنه لا يتصور ذلك منه لكونه غير حي، فلا إرادة له، وقد نسب الناظم إليه أنه أبقى آثار الانثلام في نفسه، وعلل ذلك بأن القمر أراد أن يُعلم أن/ هذا الأثر الباقي فيه هو من انشقاقه للنبي ﷺ، فانظر ما حدث بهذا التعليل من لطافة المعنى وحسن المدح» ٢١٤/ب - ٢١٥/أ.

وقال: «الزيادة: فيه **الاقتباس** من انشقاق القمر للنبي ﷺ». ٢١٥ أ.

وحديث انشقاق القمر تقدم في ص ٩٣.

ذِكْرُ التَّفْرِيْع (١)

وهو أن تثبت لشيءٍ مِمَّا يتعلق بالأمر الذي تريد مدحه أو ذَمَّه حكماً بعد أن تثبتَ ذلك الحكم لشيءٍ آخر مما يتعلق أيضاً بذلك الأمر، فيكون الحكم فرعاً عن الأول. وله بيتٌ واحد، وهو:

---

(١) العمدة: ٢/٤٢، قانون البلاغة: ١٢٧، تحرير التحبير: ٣٧٢، نهاية الأرب: ٧/١٦٠، الإيضاح: ٥٢٣، التلخيص: ٣٧٩، الطراز للعلوي: ٣/١٣٢، شرح الكافية: ٣٠٣، خزانة ابن حجة: ٤١٤، شرح السيوطي: ١٣، معاهد التنصيص: ٣/٨٨، أنوار الربيع: ٦/١١١، نفحات الأزهار: ٤٣٥، حلية البديع: ٢٥٣، بديع التحبير: ١٠٠، جواهر البلاغة: ٣٨٦، علوم البلاغة: ٣٥٣.

وقد ذكر الناظم تعريف (التفريع) حسب ما أورده القزويني في «الإيضاح»، وله قسم ثانٍ، وحدُّه: أن تأتي بـ(ما) النافية لا غيرها من أدوات النفي، فتدخلها على اسم يناسب مقصودك ثم تصف ذلك الاسم بأحسن أوصافه المناسبة للمقام، ثم تخبر عن ذلك الاسم بأفعل التفضيل، ثم تدخل (مِن) على المقصود بالمدح أو الذم أو غيرهما، وتعلق المجرور بأفعل التفضيل، فيحصل المساواة بين الاسم المجرور بمِن وبين الاسم الداخلة عليه (ما) النافية؛ لأن حرف النفي قد نفى الأفضلية فتبقى المساواة. مثل: ما الزهر إذا بكى له الغمام فضحك أحسن من أخلاق زيد. (الرعيني). وعلى هذا الحد سار معظم أصحاب البديعيات.

١٣٧ ـ أَزَالَ ضُرَّ الْبَعِيْرِ الْمُسْتَجِيْرِ كَمَا
بِـهِ الْغَـزَالَـةُ قَـدْ لَاذَتْ فَلَمْ تُضَمِ (١)

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو القسم الأول من **التفريع**. وموضع الشاهد في قوله: (كما به الغزالة) فإنه رتب أولاً إزالة الضر على استجارة البعير به، ثم رتبه ثانياً على لياذ الغزالة به، مفرّعاً من إزالة ضر البعير». ٢١٦/أ.

وقال: «الزيادة: فيه **مراعاة النظير** بين (البعير والغزال). وفيه **الاقتباس** من حديث شكوى البعير له ﷺ وشكوى الغزالة» ٢١٨/ب.

وحديث شكوى البعير في «الشفا»: ٦٠١/١، وشرح الزرقاني: ١٤٠/٥، ونسيم الرياض: ٨١/٣.

وتقدم حديث الغزالة مخرجاً ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

ذِكْرُ تَأْكِيْدِ المَدْحِ بِما يُشْبِهُ الذَّمَّ[1]

وهو أنواع:

الأول: أن تثبت صفةَ مدحٍ، ثم تأتي بأداة الاستثناء، وبعدها صفة مدح أخرى، وتأكيد المدحِ فيه من وجهٍ واحدٍ؛ وهو أنّ السامع عند ذكر أداة الاستثناء يتوهّمُ أنّك تأتي بعدها بصفة ذم، فإذا أتيت بصفة المدح زال الوهم، وتأكّد المدح الأول بمدحٍ ثانٍ.

النوع الثاني: أن تنفي صفة ذمٍ، ثم تستثني صفة مدح على تقدير دخولها في صفات الذم، وهو مُحال، وتأكيد المدح فيْه[2] من وجهين: الأول: أنك علّقْتَ الذمَّ على تقديرِ محالٍ، والمعلّق على المحال محالٌ، فلا يكون الذمّ فيه بوجه، ويكون الاستثناء كالتنبيه على ما ادعيت من نفي الذم، فإنك لما ادَّعيت أولاً نفي الذم؛ بنيت

---

(١) بديع ابن المعتز: ٦٢، تحرير التحبير: ١٣٣، نهاية الأرب: ١٢١/٧، الإيضاح: ٥٢٤، التلخيص: ٣٨٠، شرح الكافية: [illegible] خزانة ابن حجة: ٤١٩ (المدح في معرض الذم) ومثله في: شرح السيوطي: ١٦، أنوار الربيع: ٢٧/٦، نفحات الأزهار: ٩٨، حلية البديع: ٢٩٨، بديع التحبير: ٩٥. وانظر: معاهد التنصيص: ١٠٧/٣، جواهر البلاغة: ٣٨١، علوم البلاغة: ٣٥٤، علم البديع والبلاغة عند العرب: ٤٩.

(٢) كذا في ج. وفي الأصل: «منه».

صِحَّة ما ادّعَيْتَ بتعليق الذم على محال، وهو ما تقدّم من تقدير دخول صفة المدح في صفات الذم، ويكون الاستثناء على هذا الوجه مقدَّرَ الاتصالِ، وهو في الحقيقة منقطعٌ. الوجه الثاني: أن يكونَ الاستثناء منقطعاً على كل حال، فيكون كما في النوع الأول، ويكون تأكيد المدح من جهة أنَّ نفي الذم مدحٌ، ثم تأتي بعده بأداة الاستثناء بصفة مدحٍ مثبتةٍ، والاستثناء منقطعٌ، فيكون مدحاً مستأنفاً مؤكداً للمدح الأول الحاصل من نفي الذم.

النوع الثالث: من تأكيد المدح: أن يكون الاستثناء مفرّغاً، والعامل صفة ذم منفية، ويجري في هذا كله أداة الاستثناء أو ما يقوم مقامها مثل: (لكن).

ويجمع الأنواع الثلاثة ثلاثة أبيات، وهي:

١٣٨ ـ مِنْ أَعْرَبِ العُرْبِ إلّا أَنَّ نِسْبَتَهُ
إِلَى قُـرَيْشٍ حُمَاةِ الْبَيْتِ وَالْحَـرَمِ (١)

---

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو النوع الأول من **تأكيد المدح بما يشبه الذم**، وهو الذي يكون فيه تأكيد المدح من وجه واحد.

والشاهد أولاً في قوله: (من أعرب العرب) فأثبت صفة مدح، ثم ثانياً في قوله: (إلا أن نسبته إلى قريش)، فاستثنى صفة مدح أخرى، والاستثناء منقطع، فكان مدحاً مستأنفاً بعد مدح سابق، فصار تأكيداً للأول من هذا الوجه لا غير».

وقال: «الزيادة: فيه **تجنيس الاشتقاق** بين (أعرب والعرب). وفيه **مراعاة النظير** بين (البيت والحرم). وفيه **عقد الحديث** المتقدم، وهو قوله ﷺ: «أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ بَيْدَ أَنِي مِنْ قُرَيْشٍ». ٢٢٠/ب.

والحديث: في «كشف الخفا»: ٢٣٢/١، بلفظ: أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ، وقال: «قال في (اللآلىء): معناه صحيح، ولكن لا أصل له ـ كما قال ابن كثير وغيره من الحفاظ ـ وأورده أصحاب الغريب، =

١٣٩ ـ لَا عَيْبَ فِيْهِمْ سِوَىٰ أَنْ لَا تَرَىٰ لَهُمُ
ضَيْفاً يَجُوْعُ، وَلَا جَاراً بِمُهْتَضَمِ (١)

= ولا يعرف له إسناد. ورواه ابن سعد عن يحيى بن يزيد السعدي مرسلاً بلفظ: أَنَا أَعْرَبُكُمْ أَنَا مِنْ قُرَيْشٍ، وَلِسَانِي لِسَانُ سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ. ورواه الطبراني عن أبي سعيد الخدري بلفظ: أَنَا أَعْرَبُ الْعَرَبِ، وُلِدْتُ فِي بَنِي سَعْدٍ، فَأَنَّى يَأْتِينِي اللَّحْنُ؟! كذا نقله في (مناهل الصفا) بتخريج أحاديث الشفا) للجلال السيوطي، ثم قال فيه: والعجب من المحلي حين ذكره في (شرح جمع الجوامع) من غير بيان حاله، وكذا من شيخ الإسلام زكريا حيث ذكره في (شرح الجزرية). ومثله: أَنَا أَفْصَحُ العَرَبِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ، أورده أصحاب الغرائب، ولا يعلم من أخرجه، ولا إسناده».

ورواية ابن سعد في: «ضعيف الجامع الصغير»: ٢/٧، وفيه: «موضوع».

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو النوع الثاني من **تأكيد المدح بما يشبه الذم**.

والشاهد أولاً في قوله: (لا عيب فيهم) فنفى صفة ذم، ثم ثانياً في قوله: (سوى أن لا ترى لهم ضيفاً يجوع)، واستثنى صفة مدح، وتأكّد فيه المدح من وجهين، كما تقدم. فإن قدّرنا الاستثناء منقطعاً كان مدحاً بعد مدح كالنوع الأول، وإن قدرناه متصلاً كان الاتصال ـ كما تقدم ـ مبنياً على محال؛ لأن كونهم لا يجوع لهم ضيف، ولا يضام لهم جار، صفة مدح، فدخولها في صفة الذم المتقدم مُحال: فيستحيل التطرق إلى ذمهم البتّة». ٢٢١/أ ـ ب.

وقال: «الزيادة: فيه **مراعاة النظير** بين الضيف وعدم جوعه، وبين الجار وعدم اهتضامه؛ لأن المناسب للضيف أن لا يجوع، والمناسب للجار أن لا يضام». ٢٢٢/أ.

١٤٠ ـ مَا عَابَ مِنْهُمْ عَدُوٌّ(١) غَيْرَ أَنَّهُمُ
لَمْ يَصْرِفُوا السَّيْفَ يَوْماً عَنْ عَدُوِّهِمِ (٢)

---

(١) في ج: «فيهم».
(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو القسم الثالث من **تأكيد المدح بما يشبه الذم**، وهو الذي يكون فيه الاستثناء مفرغاً، والعامل فيه صفة ذم منفية.
والشاهد في قوله أولاً: (ما عاب) فنفى الفعل المقتضي للذم، ثم ثانياً في قوله: (غير) فاستثنى استثناء مفرغاً، لأن (عاب) يحتاج إلى مفعول به، فانتصب (غير) مفعولاً به، فحصل تأكيد المدح بكون المعنى يقتضي أنه لم يوجد فيهم عيب سوى أنهم لا يردّون سيوفهم عن عدوهم. وهذا غاية المدح، وإذا كان هذا عيبهم، وهو غاية مدح غيرهم، فما بالك بمحاسنهم». ٢٢٢/ب.
وقال: «الزيادة: فيه **رد العجز على الصدر**، فإنه كرر لفظ (عدو) في آخر البيت وفي حشو النصف الأول». ٢٢٣/أ.

ذِكْرُ تَأْكِيْدِ الذَّمِّ بِمَا يُشْبِهُ المَدْحَ[1]

وهو أنواع:

الأول: أن تأتي بصفة ذمٍّ مُثبتة، ثم تستثني صفة ذمٍّ أخرى مثبتة أيضاً، كالنوع الأول من **تأكيد المدح**.

الثاني: أن تأتي بصفة مدحٍ منفية، ثم تستثني صفة ذم. والكلام فيه كالكلام في النوع الثاني من تأكيد المدح.

الثالث: أن تأتي بصفة ذم [مثبتة][2]، ثم تأتي بعدها بصفةٍ توهم دفع الأول عند سماعها، وهو في التحقيق ذمٌّ بعد ذمٍّ[3].

ويجمع الأنواع الثلاثة ثلاثة أبيات، وهي:

١٤١ ـ مَنْ غَضَّ مِنْ مَجْدِهِمْ فَالْمَجْدُ عَنْهُ نَأَىٰ
لَكِنَّـهُ غُصَّ إِذْ سَـادُوا عَلَى الأُمَمِ[4]

---

(١) نهاية الأرب: ٧/١٢٢، الإيضاح: ٥٢٦، التلخيص: ٣٨٢، نفحات الأزهار: ٨٧، حلية البديع: ٨١، بديع التحبير: ٣٢، جواهر البلاغة: ٣٨٢، علوم البلاغة: ٣٥٦.

(٢) زيادة من ب. ورقة ٢٢٣.

(٣) قال الرعيني: «النوع الثالث من اختراع الناظم وهو حسن». ٢٢٣/ب.

(٤) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو النوع الأول من **تأكيد الذم**، وموضع =

١٤٢ ـ لا خَيْرَ فِي الْمَرْءِ لَمْ يَعْرِفْ حُقُوْقَهُمُ
لَكِنَّـهُ مِنْ ذَوِيْ الأَهْـوَاءِ وَالتُّـهَمِ (١)
١٤٣ ـ عِيْبَتْ عِدَاهُمْ فَزَانُوْهُمْ بِأَنْ تَرَكُوا
سُيُـوْفَهُمْ وَهْيَ تِيْجَـانٌ لِهَـامِهِـمِ (٢)

= الشاهد في قوله أولاً: (من غض من مجدهم)، فأثبت صفة ذم، ثم في قوله ثانياً: (لكنه غض)، فاستثنى صفة ذم، فصار ذماً بعد ذم».

وقال: «الزيادة: فيه **التجنيس المضارع** بين (غض وغض)». **٢٢٤**/أ.

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو النوع الثاني من **تأكيد الذم**.

والشاهد في قوله أولاً: (لا خير في المرء) فنفى صفة مدح، ثم في قوله ثانياً: (لكنه من ذوي الأهواء) فاستثنى صفة ذم، وحكمه في المبالغة كالنوع الثاني من تأكيد المدح، فالكلام عليهما واحد».

وقال: «الزيادة: فيه **مراعاة النظير** بين (الأهواء والتهم)». **٢٢٤**/ب.

(٢) كذا في ب، ومط. وفي الأصل: «لها بهم».

الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو القسم الثالث من **تأكيد الذم**، وهو الذي ابتدعه الناظم.

والشاهد في قوله أولاً: (عيبت عداهم)، فأثبت صفة ذم، وفي قوله ثانياً: (فزانوهم)، فإنه يوهم أنه لا يأتي بعده إلا بما يزيل صفة الذم المثبتة قبلُ، فلما ذكر أن تلك الزينة هي جعل سيوفهم تيجاناً لرؤوسهم زال ذلك الوهم، وتبين أنهم مقهورون مغلوبون، فصار عيباً بعد عيب» **٢٢٥**/أ.

وقال: «الزيادة: فيه **المطابقة** بين (عاب وزيّن). وفيه **مراعاة النظير** بين (الزين والتيجان)، وبين (التيجان والهام).». **٢٢٥**/ب.

ذِكْرُ الاسْتِبْاع[1]

وهو أن تَسْتَتْبِعَ في كلامِك كلاماً يقتضي وجهاً آخر من جنس الأول. وله بيتٌ واحدٌ، وهو:

١٤٤ ـ تَجْرِيْ دِمَاءُ الأَعَادِيْ مِنْ سُيُوْفِهِم
مِثْلَ المَوَاهِبِ تَجْرِيْ مِنْ أَكُفِّهِمِ[2]

---

(١) المفتاح: ١٨١، الإيضاح: ٥٢٦، التلخيص: ٣٨٣، شرح الكافية: ٢٨٨، خزانة ابن حجة: ٤١٧، شرح السيوطي: ١٥، معاهد التنصيص: ٣/١٣٢، أنوار الربيع: ٦/١٤٨، نفحات الأزهار: ٤٤٠، حلية البديع: ٢٩٦، جواهر البلاغة: ٣٨٦، علوم البلاغة: ٣٥٦.

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **الاستتباع**. والشاهد في مدحهم بالشجاعة حيث قال: (تجري دماء الأعادي من سيوفهم) مشبهاً لها بجري المواهب من أكفهم، حصل من ذلك مدحهم بالكرم، ولو شبهه بجري الماء أو ما أشبه لحصل المقصود من التشبيه، إلا أنه كان يفوت مدحهم بالكرم» ٢٢٥/ب.

وقال: «الزيادة: فيه **مراعاة النظير** بين (الدماء والسيوف)، وبين (المواهب والأكف). وفيه **المطابقة** بين (البأس والكرم)». ٢٢٦/ب.

ذِكْرُ الإِدْمَاجِ (١)

وهو أن تدمج في الكلام كلاماً آخر يقتضي معنى غير الأول، لا بشرط أن يكون من جنسه، فهو أعمُّ من **الاستتباع**. وله بيتٌ واحدٌ، وهو:

١٤٥ ـ لَهُمْ أَحَادِيْثُ مَجْدٍ كَالْرِّيَاضِ إِذَا
أَهْــدَتْ نَـوَاسِمَ تُحْيِي بَــالِي النَّسَمِ (٢)

---

(١) في الصناعتين ٤٤١، تحت رسم: المضاعفة، العمدة: ٤١/٢، تحرير التحبير: ٤٤٩، نهاية الأرب: ١٦٤/٧، الإيضاح: ٥٢٦، التلخيص: ٣٨٣، الطراز للعلوي: ١٥٧/٣، شرح الكافية: ٣١٤، خزانة ابن حجة: ٤٥٧، شرح السيوطي: ١٨، معاهد التنصيص: ١٣٤/٣، أنوار الربيع: ٢٧٩/٦، نفحات الأزهار: ٤٥٦، حلية البديع: ٣١٧، بديع التحبير: ٧٥، جواهر البلاغة: ٣٧٠، علوم البلاغة: ٣٥٦.

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **الإدماج**.

والشاهد في أنه جعل لهم أولاً (أحاديث مجد) طيبة، وأدمج في ذلك وصف (الرياض) بالطيب حيث قال: (أهدت نواسم تحيي بالي النسم)». ٢٢٧/أ.

وقال: «الزيادة: فيه **التجنيس الشبيه بالمشتق** بين (نواسم والنسم). وفيه **الطباق** بين (يحيي وبالي النسم)». ٢٢٨/أ.

ذِكْرُ التَّوْجِيْه(١)

وهو أن يكون الكلام محتمِلاً لوجهين مختلفين، كالمدح والذم، أو وجهين من المدح مختلفين، أو وجهين من غيره مختلفين، وإن كان المراد أحدهما. لكن تركْتُ القسمَ الأوَّلَ والآخر أدباً، لأنَّ مقصودنا في النظم منزه عنهما. وله بيتٌ واحدٌ. وهو:

١٤٦ ـ تَرَىٰ الْغَنِيَّ لَدَيْهِمْ وَالْفَقِيْرَ وَقَدْ
عَـادَا سَوَاءً فَـلازِمْ بَـابَ قَصْـدِهِمِ(٢)

---

(١) المفتـاح: ١٨٠، الإيضاح: ٥٢٨، التلخيص: ٣٨٤، الطراز للعلوي: ١٣٦/٣، شـرح الكافيـة: ١٢٢، خزانـة ابن حجـة: ١٣٥، نـظم الـدر والعقيان: ٢٤٥، شرح السيوطي: ١١، معاهد التنصيص: ١٣٨/٣، أنوار الربيع: ١٤٣/٣، نفحـات الأزهار: ١٣١، حليـة البديـع: ١٠٨، بديـع التحبير: ٣٩، جواهر البلاغة: ٣٨٣، علوم البلاغة: ٣٥٧.

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو القسم الذي احتمل معنيين من المدح. وموضع الشاهد التسوية بين (الغني والفقير)، فإنه يحتمل وجهين من المدح: أحدهما: مدحهم بالكرم، وهو المقصود، والمعنى: أنهم يعطون الفقير حتى يصير مساوياً للغني. والثاني: مدحهم بالعدل، والمعنى: أنهم يساوون بين الغني والفقير في المنزلة والحكم له وعليه». ٢٢٨/ب.

وقال: «الزيادة: فيه **المطابقة** بين (الغني والفقير)». ٢٣١/أ.

ذِكْرُ إِجْرَاءِ الهَزْلِ مجرَىٰ الجِدّ(١)

وهو ضربٌ من الاستهزاء. وله بيتٌ واحدٌ، وهو:

قُـلْ لِلصَّبَـاحِ إِذَا مَـا لَاحَ نُـوْرُهُمُ
إِنْ كَانَ عِنْدَكَ هَذَا(٢) النُّوْرُ فَابْتَسِمِ(٣)

(١) عرّفه الرعيني فقال: «وهو أن يقصد المتكلم ذم إنسان أو مدحَه، فيخرج ذلك مخرج المجون والاستهزاء». ورقة ٢٣١. ويقال أيضاً (الهزل المراد به الجد).

بديع ابن المعتز: ٦٣، قانون البلاغة: ١٣٥، تحرير التحبير: ١٣٨، نهاية الأرب: ١٢٤/٧، الإيضاح: ٥٣٠، التلخيص: ٣٨٥، شرح الكافية: ٨٠، خزانة ابن حجة: ٥٦، شرح السيوطي: ٥، معاهد التنصيص: ١٥٦/٣، أنوار الربيع: ١٦٦/٢، نفحات الأزهار: ٢٢٢، حلية البديع: ٦٨، بديع التحبير: ٢٨، علوم البلاغة: ٣٥٨، مع البلاغة العربية في تاريخها: ٦٩.

(٢) في ج «من ذا».

(٣) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **الهزل المراد به الجد**. والشاهد في قوله: (إن كان عندك هذا النور فابتسم)، فإنه أخرج هذا الكلام مخرج الهزل والمراد به الجد، لأن الصباح، لا يقدر أن يضاهي نورهم إذا ابتسم» ٢٣١/ب.

وقال: «الزيادة: فيه مراعاة **النظير** بين (الصباح والنور)، وبين (النـور والابتسام)». ٢٣٢/أ.

ذِكْرُ تَجَاهُلِ العَارِف(١)

وهو إخراج المعلوم مخرج المجهول قصْداً للمبالغة في مدحٍ أو غيره. وله بيتٌ واحدٌ، وهو:

١٤٨ ـ إِذَا بَدَا البَدْرُ تَحْتَ اللَّيْلِ قُلْتُ لَهُ:
أَأَنْتَ يَا بَدْرُ أَمْ مَرْأَى وُجُوهِهِم!؟(٢)

---

(١) ويسمى: سؤال العالم عما يعلم، وسوق المعلوم مساق غيره لنكتة، والتجاهل، وتجاهل العارف، ومزج الشك باليقين.

انظر: بديع ابن المعتز: ٦٢، الصناعتين: ٤١٢، قانون البلاغة: ١٣٤، مفتاح العلوم: ١٨٠، تحرير التحبير: ١٣٥، نهاية الأرب: ١٢٣/٧، الإيضاح: ٥٣٠، التلخيص: ٣٨٥، الطراز للعلوي: ٨٠/٣، شرح الكافية: ١١٧، خزانة ابن حجة: ١٢٢، شرح السيوطي: ٧، معاهد التنصيص: ١٥٩/٣، أنوار الربيع: ١١٩/٥، نفحات الأزهار: ٦٢، حلية البديع: ١٢١، بديع التحبير: ١٦، جواهر البلاغة: ٣٩٢، علوم البلاغة: ٣٥٨، علم البديع والبلاغة عند العرب: ٤٩.

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **تجاهل العارف** الواقع للمبالغة في المدح. والشاهد في قوله: (أأنت يا بدر) إلى آخره». ٢٣٢/ب.

وقال: «الزيادة: فيه **مراعاة النظير** بين (البدر والليل)». ٢٣٣/ب.

ذِكْرُ القَوْلِ بِالُموجِب[1]

وهو نوعان:

الأول: أن تطلقَ اللفظ على عمومه في أصل وضعه فتقيّده بذكر متعلّقه عندك.

الثاني: أن تثبت المخالف حكماً مرتباً على صفة ادعاها لغير من هي له، فتُسَلِّم أنت وجود الصفة، إلاّ أنّك تثبتها لمن هي له في الحقيقة، ساكتاً عن إثبات ذلك الحكم له أو نفيه عنه.

ويجمع النوعين بيتان، وهما:

١٤٩ ـ كَانُواْ غُيُوْثاً وَلَكِنْ لِلْعُفَاةِ كَمَا
كَانُوا لُيُوثاً وَلَكِنْ فِي عُدَاتِهِمِ[2]

---

(١) تحرير التحبير: ٥٩٩، نهاية الأرب: ٧/١٧٠، الإيضاح: ٥٣٢، التلخيص: ٣٨٦، شرح الكافية: ٩٦، خزانة ابن حجة: ١١٦، شرح السيوطي: ٦، معاهد التنصيص: ٣/١٨٠، أنوار الربيع: ٢/١٩٨، نفحات الأزهار: ١٣٦، حلية البديع: ١١٤، بديع التحبير: ٣٣، جواهر البلاغة: ٣٨٤، علوم البلاغة: ٣٥٩.

(٢) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو القول بالموجب، وهو القسم الذي خُصت به الصفة بعد عمومها، وموقعه من البيت في موضعين:
الأول: قوله: (ولكن للعفاة)؛ فإنه أطلق الوصف بأنهم غيوث، فظاهره =

١٥٠ ـ كَمْ قَائِلٍ قَالَ: حَازَ المَجْدَ وَارِثُهُ
فَقُلْتُ: هُمْ وَارِثُوْهُ عَنْ جُدُوْدِهِم[1]

= العموم، ثم خصصه بالعفاة، لأن الشيء لا يكون مدحاً إلا إذا وقع في محله.

الثاني: قوله: (ولكن في عداتهم)؛ فإنه أطلق الوصف بأنهم ليوث، فظاهره العموم، ثم خصصه بالعداة، لأن الشجاعة والصولة على غير العداة ليست بمحمودة... ووجه القول بالموجب أنه قال: بكونهم غيوثاً وبكونهم ليوثاً الموجبين لثبوت الكرم والشجاعة لهم، إلا أنه جعل الأول للعفاة، والثاني للعداة». ٢٣٤/أ ـ ب.

وقال: «الزيادة: فيه **المطابقة** بين (الغيوث والليوث)، وبين (العداة والعفاة). وفيه **التجنيس اللاحق** المختلف بالأول بين (الغيوث والليوث). والتجنيس اللاحق المختلف بالوسط بين (العفاة والعداة). وفيه **مراعاة النظير** بين (العفاة والغيوث)». **٢٣٥**/ب.

(١) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو القسم الثاني من **القول بالموجب**، وهو أن تثبت الصفة الموجبة للحكم لغير من أثبتها له المتكلم.

وموضع الاستشهاد أنه حكى أولاً عن عداتهم أنهم قالوا: إنما حاز المجد من ورثه، يريدون أنفسهم، فالحكم هو الحيازة، والصفة الموجبة للحكم هي الوراثة، فأثبت الصفة التي هي الوراثة للممدوحين، وهم غير من أثبت له أولاً، فثبت لهم الحكم المرتب عليها، وهو حيازة المجد، ولم يتعرض لنفي الحكم عن الغير [كذا] ولا ثبوته له».

وقال: «الزيادة: فيه **تجنيس الاشتقاق** بين (قائل وقال). وفيه **مراعاة النظير** بين (الجد والوراثة)». **٢٣٦**/أ.

ذِكْرُ الاطِّرَادِ(1)

وهو أن تأتي باسم الممدوح، واسم آبائه عل الترتيب، فيما ذكرته منهم في سياقٍ سَهْلٍ مطّرد نظمه كاطراد الماء في الجريان.

وله بيت واحد، وهو:

١٥١ ـ قَدْ أَوْرَثَ المَجْدَ عَبْدَ اللَّهِ شَيْبَةُ عَنْ

عَمْرِو بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ عَنْ قُصَيِّهِمِ(2)

وهذا آخر القسم الثاني من ألقاب البديع(1). وما بعد ذلك من

(1) العمدة: ٢/٨٢، تحرير التحبير: ٣٥٢، نهاية الأرب: ٧/١٥٥، الإيضاح: ٥٣٤، التلخيص: ٣٨٧، الطراز للعلوي: ٣/٩٣، شرح الكافية: ١٣٢، خزانة ابن حجة: ١٦٠، شرح السيوطي: ٧، معاهد التنصيص: ٣/٢٠١، أنوار الربيع: ٣/٣٢٤، نفحات الأزهار: ١٨٨، حلية البديع: ١٤٩، بديع التحبير: ٤٩، علوم البلاغة: ٣٦٠.

(2) الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو الاطّراد. والشاهد في قوله: (عبدالله شيبة عن عمرو بن عبد مناف عن قصيهم)، فذكر عبدالله والد النبي ﷺ، ثم شيبة، وهو والد عبدالله، ثم عمراً وهو والد شيبة، ثم عبد مناف، وهو والد عمرو، ثم قصياً وهو/ والد عبد مناف، فطرد خمسة من آباء النبي ﷺ على التوالي، وهو غاية ما وجد في هذا الباب نظماً». ٢٤١/ب ـ ٢٤٢/أ.

وشيبة: هو عبد المطلب، وعمرو: هو هاشم.

(1) الرعيني: «وهنا انتهى كلام الناظم على أبواب البديع التي احتوى عليها=

الأبيات فهي تتمة القصيدة، مع أنه لم يخلُ بيتٌ مما نَذْكُره عن لقب من ألقاب البديع المتقدمة:

١٥٢ ـ فَجَاءَ فِيهِمْ بِمَنْ جَالَ السَّمَاءَ وَمَنْ
سَمَا عَلَى النَّجْمِ فِي سَامِي بُيُوتِهِمِ[(١)]

١٥٣ ـ فَالعُرْبُ خَيْرُ أُنَاسٍ ثُمَّ خَيْرُهُمُ
قُرَيْشُهُمْ[(٢)] وَهْوَ فِيهِمْ خَيْرُ خَيْرِهِمِ[(٣)]

١٥٤ ـ قَوْمٌ إِذَا قِيلَ: مَنْ؟ قَالُوا: نَبِيُّكُمُ
مِنَّا فَهَلْ هٰذِهِ تُلْفَىٰ لِغَيْرِهِمِ[(٤)]

= (الإيضاح) على الوفاء والتمام، إلا (حسن الانتهاء) فإنه أخّره إلى البيت الأخير من القصيدة؛ لأنه لا يمكن أن يكون إلا هناك... وما بقي من أبيات القصيدة إنما هو تتمة حسَّن بها الناظم ختام نظمه، وأودعها من ملح البديع خاتمة بديعه، وإنما الشيء بختمه». ٢٤٢/أ ـ ب.

(١) الرعيني: «(البديع): فيه **التجنيس اللاحق** بين فعلين مختلفين بالآخر، وهما قوله: (جاء وجال). **والتجنيس الناقص** بين (سماء وسما). **والمشتق** بين (سما وسام).

وفيه **الاقتباس** من حديث الإسراء». ٢٤٣/أ.

وحديث الإسراء تقدم تخريجه ص ٦٨.

(٢) في ج: «من بينهم».

(٣) الرعيني: «(البديع): فيه **عقد الحديث** المروي عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ اخْتَارَ خَلْقَهُ، فَاخْتَارَ مِنْهُمْ بَنِي آدَمَ، ثُمَّ اخْتَارَ بَنِي آدَمَ فَاخْتَارَ مِنْهُمُ العَرَبَ، ثُمَّ اخْتَارَ العَرَبَ فاخْتَارَ مِنْهُمْ بَنِي هَاشِمٍ، ثُمَّ اخْتَارَ بَنِي هَاشِمٍ فَاخْتَارَنِي، فَلَمْ أَزَلْ خِيَاراً مِنْ خِيَارٍ» ٢٤٣/أ ـ ب.

وحديث ابن عمر هذا بلفظ فيه اختلاف، في «ضعيف الجامع الصغير»: ٦٧/٢، وقال: «ضعيف».

(٤) الرعيني: «(البديع): فيه **المذهب الكلامي**، وهو [الأصل: وهما] مما =

١٥٥ - إنْ تَقْرَأِ النَّحْلَ تُنْحِلْ جِسْمَ حَاسِدِهِمْ
وَفِي بَرَاءَةَ يَبْدُو وَجْهُ جَاهِهِمِ [(١)]

١٥٦ - قَوْمُ النَّبِيِّ فَإِنْ تَحْفِلْ بِغَيْرِهِم
بينَ[(٢)] الوَرَىٰ فَقَدِ اسْتَسْمَنْتَ ذَا وَرَمِ [(٣)]

١٥٧ - إنْ تَجْحَدِ العُجْمُ فَضْلَ العُرْبِ قُلْ لَهُمُ:
خَيْرُ الْوَرَىٰ مِنْكُمُ أَمْ[(٤)] مِنْ صَمِيْمِهِمِ [(٥)]

= عدل فيه عن الجواب إلى الدليل المثبت للمقصود قطعاً للخصم، فإنه لو قالوا في الجواب: نحن بنو فلان، لاحتاجوا إلى سؤال آخر بأن يقال لهم: فما الدليل على شرفكم؟ فكانوا يقولون: دليل شرفنا أن نبيكم منا، وكون نبيكم منا دليل على شرفنا. فاختصروا هذا، وعدلوا إلى قولهم: نبيكم منا، وترتيب الدليل أن يقال: نحن قوم نبيكم منا، ومن كان نبيكم منهم فهم أفضل، فنحن أفضل» **٢٤٣**/ب.

(١) الرعيني: «(**البديع**): فيه **التجنيس الشبيه بالمشتق** بين (النحل وتنحل)، وبين (الوجه والجاه). وفيه **التلميح** في موضعين: في قوله: (إن تقرأ النحل)، فإنه أشار إلى قوله تعالى فيها: ﴿**لِسَانُ الَّذِيْ يُلْحِدُوْنَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِيْنٌ**﴾ [١٦/١٠٣]. وفي قوله: (وفي براءة)، فإنه أشار إلى قوله تعالى فيها: ﴿**لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُوْلٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ**﴾ الآية» [**١٢٩** من سورة التوبة **٩**]. **٢٤٤**/ب.

(٢) كذا في الأصل وج وفي ب، ومط: «من».

(٣) الرعيني: «(**البديع**): فيه **تضمين المثل**، وهو قولهم لمن يعظم الشيء الحقير: لقد استسمنت ذا ورم ونفخت في غير ضرم. وفيه **التجنيس اللاحق** المختلف بالآخر بين (الورى وورم)». **٢٤٤**/ب.

والمثل في: زهر الأكم: ١٧٨/٣. وفيه: «والمثل مشهور عند المتأخرين».

(٤) في ج، ومط: «أو».

(٥) الرعيني: «(**البديع**): فيه **المطابقة** بين (العرب والعجم)، وفيه **المذهب الكلامي** على طريق السبر والتقسيم، فإن الناس إما عرب وإما عجم لا غير، =

١٥٨ ـ مَنْ فَضَّلَ العُجْمُ فَضَّ اللَّهُ فَاهُ وَلَوْ
فَاهُوْا لَغصُّوا وَغَضُّوا مِنْ نَبِيِّهِمِ (١)
١٥٩ ـ بَدْءاً وَخَتْماً وَفِيْمَا بَيْنَ ذَلِكَ قَدْ
دَانَتْ لَهُ الرُّسْلُ مِنْ عُرْبٍ وَمِنْ عَجَمِ (٢)
١٦٠ ـ لَئِنْ خَدَمْتُ بِحُسْنِ المَدْحِ حَضْرَتَهُ
فَذَاكَ فِي حَقِّهِ مِنْ أَيْسَرِ الخِدَمِ (٣)

= ولا يمكن أن يقولوا: إن النبي ﷺ من العجم، فلم يبق إلا أن يكون من العرب، فثبت للعرب الفضل الذي لا نزاع فيه». ٢٤٥/أ.

(١) الرعيني: «(البديع): فيه **التجنيس الناقص** بحرف من الأخير بين (فضّل وفضّ). **والتجنيس التام المركب** بين (فاه وفاهوا)، فإن (فاه) الأولى مركب من الضمير و(فا) الذي هو الفم، فصار موافقاً للفعل الذي هو (فاهوا)، ولا اعتبار بالواو من (فاهوا)؛ لأنها كلمة مستقلة.

وفيه **التجنيس المضارع** بين (غصوا وغضوا)، وهي مضارعة خطية، فيكون من **تجنيس التصحيف**» ٢٤٧/أ.

(٢) الرعيني: «(البديع): فيه **المطابقة** بين (بدءاً وختماً)، وبين (العرب والعجم). وفيه أحد أنواع **التقسيم**، وهو ذكر الأقسام المستوفاة، وذلك في موضعين، في قوله: (بدءاً وختماً وفيما بين ذلك)؛ فإنه قسم الزمان إلى أول وآخر ومتوسط بينهما ولا رابع، وفي قوله: (من عرب ومن عجم)؛ فإنه قسم الرسل ـ عليهم السلام ـ إلى عرب وإلى عجم. وفيه أيضاً **الجمع والتقسيم**، فإنه جمع أولاً في قوله: (الرسل)، ثم قسمهم إلى عرب وإلى عجم، وهذا التقسيم الواقع بعد الجمع لا يشترط فيه استيفاء الأقسام، وإنما المراد به تقسيم المجموع بخلاف الأول، فإنه يشترط فيه الاستيفاء، إلا أن التقسيم الواقع بعد الجمع هنا وقع مستوفي الأقسام اتفاقاً». ٢٤٧/ب.

(٣) الرعيني: «(البديع): فيه **تجنيس الاشتقاق** بين (خدمت والخدم)، وتصور من ذلك **رد العجز على الصدر** بالمجانس المشتق، وهما مما وقع فيه المُعاد في حشو النصف الأول». ٢٤٨/أ.

١٦١ ـ وَإِنْ أَقَمْتُ أَفَانِين(١) الْبَدِيْعِ حُلَى
لِمَدْحِهِ فَبِبَعْضِ الْبَعْضِ لَمْ أُقِمِ(٢)

١٦٢ ـ وَمَا مَحَلُّ فَمِي وَالشِّعْرِ حَيْثُ أَتَى
مَدْحٌ مِنَ اللّهِ مَتْلُوٌّ بِكُلِّ فَمِ(٣)

١٦٣ ـ لَكِنَّنِي حُمْتُ مَا حَوْلَ الحِمَى طَمَعاً
مَنْ ذَا الَّذِي(٤) حَوْلَ ذَاكَ الجُوْدِ لَمْ يَحُمِ(٥)

١٦٤ ـ يَا أَعْظَمَ الرُّسْلِ حَاشَا أَنْ أَخِيْبَ وَإِنْ
صَغُرْتُ قَدْراً فَقَدْ أَمَّلْتُ ذا عِظَمِ(٦)

---

(١) في ج: «قوانين».

(٢) الرعيني: «(البديع): فيه **التجنيس الشبيه بالمشتق** بين (أقمت ولم أقم)، وحصل منه رد **العجز على الصدر** بالمجانس». ٢٤٨/ب.

(٣) الرعيني: «(البديع): فيه **رد العجز على الصدر** بين قوله: (فم) في آخر البيت وبين (فمي) في أثناء النصف الأول. / وفيه **التلميح** بكل آية في القرآن فيها مدح للنبي ﷺ». ٢٤٨/ب ـ ٢٤٩/أ.

(٤) في ج: «من الذي».

(٥) الرعيني: «(البديع): فيه **التجنيس المشتق** بين (حمت والحمى)، وبين (حمت ولم أحم)، ويتصور منه، **رد العجز على الصدر**. وفيه **الاقتباس** من الحديث، من قوله عليه السلام: الحَائِمُ حَوْلَ الحِمَى يُوْشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيْهِ» ٢٤٩/أ.

والحديث في «جامع الأصول»: ٥٦٦/١٠ وما بعدها، من طريق النعمان بن بشير. وانظر روايته وتخريجه ثمة.

(٦) الرعيني: «(البديع): فيه **المطابقة** بين (الصغر والعظم)، وهو من أحسن المطابقة؛ لأن لفظ الصغير يطابق ما قبله وما بعده. وفيه **رد العجز على الصدر** بالمجانس بين (أعظم وعظم)». ٢٤٩/ب.

١٦٥ ـ لَعَلَّنِي مَعَ عِلاَّتِي سَتُغْفَرُ(١) لي
كُبْـرُ الكَبَـائِـرِ وَالإِلْمـامُ بِـالَّلمَمِ(٢)
١٦٦ ـ أَنْتَ الشَّفِيْعُ الرَّفِيْعُ الْمُسْتَجِيْبُ إِذَا
ما قالَ: نَفْسِيَ نَفْسِيْ كُلُّ مُحْتَرَمِ(٣)
١٦٧ ـ مَالِي سِـوَاكَ فَـآمَـالِي مُحَقَّقَـةٌ
وَرَأْسُ مَـالِي سُؤَالي خَيْرَ مُعْتَصَمِ(٤)
١٦٨ ـ فَاشْفَعْ لِعَبْدِكَ وَادْفَعْ ضُرَّ ذِي أَمَلٍ
يَرْجُو رِضَاكَ عَسَى يَنْجُو مِنَ الأَلَمِ(٥)

---

(١) في ب ومط: «سيغفر».
(٢) الرعيني: «(**البديع**): فيه **التجنيس الشبيه بالمشتق** بين (لعل وعلاتي)، وبين (كبر والكبائر) ـ إن ضبطناه بالكسر ـ والمشتق إن ضبطناه بالضم. وبين (الإلمام واللمم) **تجنيس اشتقاق** أيضاً. وفيه **المطابقة** بين (الكبائر واللمم). ومراعاة **النظير** بين (الغفران والذنوب).» **٢٥٠**/ب.
(٣) الرعيني: «(**البديع**): فيه **التجنيس اللاحق** بين (الشفيع والرفيع). وفيه **الاقتباس** من حديث الشفاعة؛ حيث يسأل الناس سائر الأنبياء في الشفاعة، فكل منهم يقول: نفسي، نفسي، فإذا أتوا النبي ﷺ قال: أنا لها». **٢٥١**/ب.
قوله: سائر، بمعنى جميع، خطأ شائع، صوابه أن تستخدم (سائر) بمعنى البقية.
وحديث الشفاعة بطوله في «جامع الأصول»: **١٠/٤٨٢**، من طريق أبي هريرة. وآخر ص **٤٧٧**، من طريق أنس بن مالك. وانظر تخريجهما ثمة.
(٤) الرعيني: «(**البديع**): (مالي) في أول البيت، إن أخذته مع (رأس مالي) كان فيه **التجنيس التام المركب**، وإن أخذته مع (آمالي، كان فيه **التجنيس الناقص** بحرفين من أول» **٢٥١**/ب.
(٥) الرعيني: «(**البديع**): فيه **التجنيس اللاحق** بين فعلين في قوله: (اشفع وادفع). وفي قوله: (يرجو وينجو). وفيه **تجنيس القلب** بين (أمل وألم)، وهو مما تُرك فيه الحرف الأول وقُلب ما عداه». **٢٥٢**/أ. =

١٦٩ ـ حَسْبِي صِلاَتُ صَلاَةٍ سُحْبُها شَمِلَتْ
آلاً وَصَحْباً هُمُ رُكْنِي وَمُلْتَزِمِي[(١)]

١٧٠ ـ بِصِدْقِ حُبِّيَ فِي الصِّدِّيْقِ فُزْتُ وَلاَ
أُفَارِقُ الحُبَّ لِلفَارُوقِ لَيْثِهِمِ[(٢)]

١٧١ ـ وَقَدْ أَنَارَ بِذِي النُّوْرَيْنِ صَدْرِيَ هَلْ
نَخَافُ نَاراً وَإِنَّا أَهْلُ حُبِّهِمِ[(٣)]

١٧٢ ـ بِغَيْثِهِمْ يَوْمَ إِحْسَانِ أَبِي حَسَنٍ
[(٤)]غَوْثِي وسِبْطَيْهِ سِمْطَيْ جِيْدِ مَجْدِهِمِ[(٥)]

= وقوله: (وادفع ضر..) لا يصح له معناه، فلا يدفع الضرَّ إلا الله عز وجل، كما قال في كتابه العزيز: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيْرٌ﴾ [سورة الأنعام: ١٧/٦].

فالله وحدَه الذي يكشف الضر ويدفع السوء، وهو وحده سبحانه وتعالى المستعان وعليه المعتمد، وبه المستغاث ولا غوث سواه، لا كما سيذكر الناظم بعد ثلاثة أبيات.

(١) في الأصل: «وملتزم».

الرعيني: «(البديع): فيه **التجنيس المحرف** بين (صِلات وصَلاة). وفيه **التجنيس اللاحق** بين (صحب وسحب) والاختلاف بالأول، وفيه **مراعاة النظير** بين (الآل والصحب والركن والملتزم).». ٢٥٣/أ.

وهذا البيت مع ما يليه مدح للصحابة رضوان الله عليهم.

(٢) الرعيني: «(البديع): فيه **تجنيس الاشتقاق** بين (صدق والصديق)، وبين (أفارق والفاروق)». ٢٥٦/أ.

(٣) الرعيني: «(البديع): فيه **تجنيس الاشتقاق** بين (أنار والنورين). وفيه **التجنيس الناقص** بين (هل وأهل)». ٢٥٧/أ.

(٤) جاء الشطر الثاني في ج مغايراً لجميع الروايات، وهو: «فيا له من إمام كان ذا كرم».

(٥) الرعيني: «(البديع): فيه **التجنيس اللاحق** بين (غيث وغوث). **والتجنيس** =

١٧٣ ـ أُطْفِي[1] بِحَمْـزَةَ وَالْعَبَّاسِ جَمْـرَةَ ذِي
بَـأْسٍ وَأَطْوِي زَمَانِي فِي[2] ضَمَانِهِم[3]
١٧٤ ـ صَحْبُ الـرَّسُولِ هُمُ سُـؤْلِي وَجُودُهُمُ
أَرْجُـو وَأَنْجُـو مِنَ الْبَلْوَىٰ بِبَـالِهِم[4]
١٧٥ ـ أُحِبُّ مَنْ حَبَّهُمْ مِنْ أَجْلِ مَنْ صَحِبُوا
أَجَـلْ وَأُبْغِضُ مَنْ يُعْـزَى لِبُغْضِهِم[5]
١٧٦ ـ هُمُ مَـآلِي وَآمَـالِي أُمِيْـلُ لَهُمْ
وَلَا يَمَـلُّ لِسَـانِي مِنْ حَـدِيْثِهِم[6]

= الشبيه بالمشتق بين (إحسان وحسن). والتجنيس المضارع بين سبط وسمط)». ٢٦٠/أ.

(١) في ج: «أطوي».

(٢) «في» ليست في ج.

(٣) الرعيني: «(البديع): فيه التجنيس اللاحق بين (أطفي وأطوي). وتجنيس التصحيف بينَ (حمزة وجمرة). والتجنيس الناقص بحرف من أول بين (عبّاس وبأس). والتجنيس اللاحق أيضاً بين (زمان وضمان) والاختلاف بالأول». ٢٦٢/أ.

(٤) الرعيني: «(البديع): فيه التجنيس الناقص بين (رسول وسول). والتجنيس اللاحق بين (أرجو وأنجو). والتجنيس الشبيه بالمشتق بين (البلوى وبالهم)». ٢٦٢/ب.

(٥) الرعيني: «(البديع): فيه تجنيس الاشتقاق بين (أحب وحب)، و(أبغض وبغضهم). وتجنيس التحريف بين (أَجْل وأَجَل). وفيه عقد الحديث: مَنْ أَحَبَّ العَرَبَ فَبِحُبِّي أَحَبَّهُمْ، وَمَنْ أَبْغَضَ فَبِبُغْضِي أَبْغَضَهُمْ» ٢٦٣/أ.

والحديث هو جزء من حديث (أنا خيار من خيار) وقد تقدم تخريجه ص ١٤٨.

(٦) الرعيني: «(البديع): فيه التجنيس الشبيه بالمشتق بين (مَالي وآمالي)، و(أميل ولا يمل).» ٢٦٣/ب.

١٧٧ ـ لَكِنْ وَإِنْ طَالَ مَدْحِي لاَ أَفِي أَبَداً
فَأَجْعَلُ الْعُذْرَ وَالإِقْرَارَ مُخْتَتَمِي[١]

وهذا آخر القصيدة، على ما شَرَطَه أهلُ هذه الصّناعة، فإنّهم قالوا: يجب على الناظم أن يتأنّق في ثلاثة مواضع: في **الابتداء**، **والانتهاء**، **والمخلص** من معنىً إلى معنى.

وحسن **الانتهاء**[٢]: أن يكون البيتُ الأخير يفهم منه السامع أنّه

---

(١) في الأصل: «مختتم».

الرعيني: «فيه استشهاد واحد، وهو **حسن الانتهاء**، وهو أن يأتي المتكلم بألفاظ يفهم منها آخر كلامه. وأخّره الناظم إلى هذا البيت لأنه لا يكون إلا خاتمة.

وموضع الشاهد قوله: (فأجعل العذر والإقرار مختتمي).

والغاية القصوى في ذلك خاتمة الكتاب العزيز حيث ختم بالتعوذ» ٢٦٣/ب.

وقال: «الزيادة: فيه مراعاة **النظير** بين (الإقرار والعذر).» ٢٦٤/ب.

ويقال: «**حسن الختام**»، و«**براعة الختام**»، و«**حسن الخاتمة**» و«**الانتهاء**»، و«**حسن المقطع**». انظر العمدة: ١/ ٢٣٩، تحرير التحبير: ٦١٦، نهاية الأرب: ١٣٥/٧، الإيضاح: ٥٩٩، التلخيص: ٤٣٤، الطراز للعلوي: ١٨٣/٣، شرح الكافية: ٣٣٣، خزانة ابن حجة: ٤٦٠، شرح السيوطي: ١٨، معاهد التنصيص: ٢٧٢/٤، نفحات الأزهار: ٥٠١، حلية البديع: ٣٤٧، بديع التحبير: ١٠٧، جواهر البلاغة: ٤٢١، علوم البلاغة: ٣٩٢.

(٢) العمدة: ٢٣٩/١، الإيضاح: ٥٩٨، التلخيص: ٤٣٤، الطراز للعلوي: ١٨٣/٣، شرح الكافية: ٣٣٣، خزانة ابن حجة: ٤٦٠، شرح السيوطي: ١٨، معاهد التنصيص: ٢٧٣/٤، أنوار الربيع: ٣٢٤/٦، نفحات الأزهار: ٥٠١، حلية البديع: ٣٤٧، بديع التحبير: ١٠٧، جواهر البلاغة: ٤٢١، علوم البلاغة: ٣٩٢.

آخر القصيدة، قبل أن يخبر بذلك، كما في البيت الأخير من هذه القصيدة.

واللَّهَ نسألُ أن ينفع بما أبدعناه فيها من ترصيع الكلام، ويرفعنا بما أَوْدعناه إيّاها من مَناقِبِ خَيْرِ الأَنَامِ صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الأعلام، ورضي الله عن التابعين مصابيح الهُدى وأئمة الإسلام.

تمت والحمدُ لِلَّه المَلِكِ العَلّام.

كان الفراغ في سنة (٨٤٤).

هذا النظم والشرح لشارح «الألفية» المعروف بالأعمى والبصير، يعرف بابن جابر الهَواري.

وعليها شرح آخر[١] للرُّعَيْني كبير، أكثر من عشر كراريس: إعراب، ولغة، وشواهد كثيرة، وتراجم، وغير ذلك، وهو بالمؤيدية.

وبالباسطية نظم آخر للشيخ زين الدين شعبان الآثاري صاحب «الألفية» في النحو المتقدم، له بديعية[٢].

ولابن حجة الشاعر نظم آخر[٣]، ضَمَّن كلٌّ منهما في كل بيت لَقَبَ البديع، واستغنى به عن التبويب، وتقدم أن أحسنها للآثاري، ومن ألفيته:

---

(١) وهو الذي اعتمدت عليه في الحديث عن أنواع البديع ضمن أبيات الناظم. وسمّى شرحه هذا: «طراز الحُلّة وشِفاء الغُلّة».

(٢) بل له ثلاث بديعيات وقد طبعت. انظر الحديث عنه، وعنها في: «البديعيات في الأدب العربي» ٨٤ ـ ٨٩، و: ٢٦٨ ـ ٢٧٤.

(٣) سمى ابن حجة بديعته: «تقديم أبي بكر»، وسمى شرحها: «خزانة الأدب» وهو مطبوع. انظر الحديث عنها: «البديعيات في الأدب العربي»: **٩٣ ـ ٩٥**.

لِلاِسْمِ : أَلْ أجْرُرْ، وَنَادِ، انْسبْ، وَصِفْ
نَوِّنْ، وَصَغِّرْ ، وَاجْمَعَنْ، وَاسْنِدْ، وَضِفْ

فهذه عشر علامات[1].

---

(١) كتب بحاشية الصفحة: «بلغ النظم تصحيحاً على شيخنا شهاب الدين أحمد الخواص، نفعنا الله به في شعبان سنة ٨٤٧».

وأحمد الخواص هو: أحمد بن عباد بن شعيب، أبو العباس، شهاب الدين القنائي، فقيه شافعي أزهري. توفي سنة (٨٥٨ هـ). (الأعلام: ١ / ١٤٢).

الحلة السيرا
في مدح خير الورى

بسم الله الرحمن الرحيم

بِـطَيْبَـةَ انْـزِلْ وَيَمِّمْ سَيِّـدَ الأُمَـمِ
وَانْشُـرْ لَهُ المـدْحَ وَانْثُرْ أَطْيَبَ الْكَلِمِ
وَابْـذُلْ دُمُوعَـكَ وَاعْذُلْ كُـلَّ مُصْطَبِـرٍ
وَالْحَقْ بِمَنْ سَارَ وَالْحَظْ مَا عَلَى الْعَلَمِ
سَنَـا نَبِـيٍّ أَبِـيٍّ أَنْ يُـضَـيِّـعَـنَـا
سَلِيْلِ مَجْدٍ سَلِيْمِ العِـرْضِ مُحْتَرَمِ
جَمِيْـلِ خَلْقٍ عَلَى حَقٍّ جَزِيْـلِ نَدًى
هَـدًى، وَفَاضَ نَـدَى كَفَّيْـهِ كَـالـدِّيَمِ
كَفَّ العُـدَاةَ، وَكَـدَّ الحـادِثَـاتِ كَفَى
فَكَمْ جَـرَى مِنْ جَـدَا كَفَّيْـهِ مِنْ نِعَمِ
وَكَمْ حَبَـا وَعَلَى المُسْتَضْعَفِيْـنَ حَنَـا
وَكَمْ صَفَـا وَضَفَـا جُـوْداً لِجَبْـرِهِمِ
مَا فَاهَ في فَضْحِهِ مَنْ فَاءَ لَيْس سِوَى
عَـدْلٍ بِعَـدْلٍ وَنُصْـحٍ غَيْـرِ مُتَّهَمِ
حَانٍ عَلَى كُلِّ جَانٍ حَابٍ انْ قَصَدُوا
حَامٍ شَفَى مِنْ شَقَا جَهْلٍ وَمِنْ عَدَمِ

لَيْثُ الشَّرَى إِذْ سَرَى مَوْلاَهُ صَارَ لَـهُ
جَـاراً فَجَازَ وَنَيْـلاً مِنْـهُ لَمْ يَـرُمِ
كَـافِي الأَرَامِلِ وَالأَيْتَـامِ ، كَـافِلُهُم
وَافِي النَّـدَىٰ لِمُـوافِي ذَلِـكَ الحَـرَمِ
أَجَارَ مِنْ كُلِّ مَنْ قَـدْ جَارَ حِيْنَ أَتَى
حَتَّى أَتَـاحَ لَنَـا عِـزّاً فَلَمْ نُضَمِ
وَعَـامَ بَـدْرٍ أَعَـامَ الخَيْـلَ فِي دَمِهِم
حَتَّى أَبَاتَ أَبَـا جَهْـلٍ عَلَىٰ نَـدَمِ
وَحَـاقَ إِذْ جَحَدُوا حَقَّ الـرَّسُولِ بِهِمْ
كَبِيْـرُ هَـمٍّ أَرَاهُـمْ نَـزْعَ هَـامِهِـمِ
فَهَـدَّ آطَـامَ مَنْ قَـدْ هَـادَ إِذْ طَمِعُـوا
فِي شَتِّـهِ فَـرَمَـاهُمْ فِي شَتَـاتِهِـمِ
وَجَلَّ عَنْ فَضْحِ مَنْ أَخْفَى فَجَامَلَهُمْ
مَـارَدَّ رَائِـدَ رِفْـدٍ مِـنْ جُنَـاتِهِـمِ
مَـنْ زَارَهُ يَـقِـهِ أَوْزَارَهُ وَنَـوَىٰ
لَـهُ نَـوَافِـلَ بَـذْلٍ غَيْـرِ مُنْصَـرِمِ
كَالْغَيْثِ فَاضَ إذ المَحْلُ اسْتَفَاضَ تَلاَ
أَنْفَـالَ جُـوْدٍ تَـلاَفَى تَـالِفَ النِّسَمِ
سَـلْ مِنْهُـمُ صِلَةً لِـلصَّـبِّ وَاصِلَةً
وَالْثَمْ أَنَـامِـلَ أَقْـوَامٍ أَنَـا بِـهِـمِ
أَقِمْ إلى قَصْدِهِمْ سُوْقَ السُّرَىٰ وَأَقِمْ
بِـدَارِ عِـزٍّ وَسُـوْقَ الأَيْنُقِ الْتَثِمِ

وَالحَقْ بِمَنْ كاسَ وَاحْثُثْ كاسَ كُلِّ سُرى
فَـالـدَّهْـرُ إِنْ جَـارَ رَاعَىٰ جـارَ بَيْتِهِمِ
عُجْ بِي عَلَيْهِمْ فَعُجْبِيْ مِنْ جَفَاءِ فَتًى
جَــازَ الــدِّيَــارَ وَلَمْ يُلْمِمْ بِــرَبْعِـهِمِ
دَعْ عَنْكَ سَلْمى وَسَلْ مَا بِالْعَقِيْقِ جَرَىٰ
وَأُمَّ سَلْعــاً وَسَــلْ عَنْ أَهْلِهِ الْقُــدُمِ
مَنْ لِي بِـدَارِ كِـرَامٍ فِي البِـدَارِ لَهَـا
عِـزٌّ، فَمَنْ قَدْ لَهَـا عَنْ ذَاكَ يُهْتَضَمِ
بَـانُوا فَهَـانَ دَمِي وَجْداً، فَهَـا نَـدَمِي
فَقَــدْ أَرَاقَ دَمِي فِيْمَــا أَرَىٰ قَــدَمِي
يُـولُـونَ مَــا لَهُمُ مَنْ قَـدْ لَجَـا لَهُمُ
فَــاشْـدُدْ يَــداً بِهِمِ وَانْـزِلْ بِبَــابِهِمِ
يَـا بَرْدَ قَلْبِي إِذَا بُـرْدُ الوِصَـالِ ضَفَا
وَيَــا لَهِيْبَ فُؤَادِي بَـعْــدَ بُعْـدِهِـمِ
مَـا كَـانَ مَنْــعُ دَمِي بُخْـلاً بِــهِ لَهُمُ
لَكِنْ تَخَـوَّفْتُ قَبْلَ القُـرْبِ مِنْ عَدَمِ
أَهْــلاً بِهـا مِنْ دِمَــاءٍ فِيْهِمِ بُــذِلَتْ
وَحَبَّــذا وِرْدُ مَــاءٍ مِـنْ مِـيَـاهِـهِـمِ
مَنْ نَــالَــهُ جَــاهُهُمْ مِنَّـا لَـهُ ثِقَـةٌ
أَنْ لاَ يُصَـابَ بِضَيْمٍ تَحْتَ جَـاهِهِمِ
بَــدَارِ وَالْحَقْ بِــدَارِ الهَــاشِمِيِّ بِنَـا
قَبْلَ المَمَاتِ وَمَهْمَا اسْطَعْتَ فَـاغْتَنِمِ

جَــزْمِي لَئِنْ سَــارَ رَكْبٌ لاَ أُرَافِقُــهُ
فَــلاَ أُفَارِقُ مَــزْجِي أَدْمُعِي بِــدَمِي
فَــأَيُّ كَـرْبٍ لِــرَكْبٍ يُبْصِرُونَ سَنَـا
بَــرْقٍ لِقَبْــرٍ مَتَى تَبْلُغْــهُ تُـحْتَــرَم
مَـتَى أُحُــلُّ حِـمَى قَــوْمٍ يُـحِبُّهُـمُ
قَلْبِي، وَكَـمْ هَــائِمٍ قَـبْلِي بِـحُبِّهِمِ
جَـارَ الـزَّمَــانُ فَكَفُّـوا جَــوْرَهُ وَكَفَـوا
وَهَـلْ أُضَامُ لَـدَىٰ عُـرْبٍ عَلَىٰ إِضَمِ
وَحَقِّهِـمْ مَــا نَسِيْنَـا عَـهْـدَ حُبِّهِمِ
وَلاَ طَـلَبْنَــا سِــوَاهُـم، لاَ وَحَقِّـهِـمِ
لاَ يَـنْقَـضِي أَلَـمِي حَـتّـى أَرَى بَــلَداً
فِيْــهِ الّـذِي رِيْقُــهُ يَشْفِي مِنَ الأَلَمِ
وَقَــدْ تَشَمَّـرَ ثَــوْبُ النَّقْـعِ عَنْ أُمَمٍ
شَـتّى يَـؤُمُّــوْنَ طُـرّاً سَيِّـدَ الأُمَـمِ
مَتَى أُرَىٰ جَــارَ قَوْمٍ عَــزَّ جَــارُهُمُ
عَهْـدٌ عَلَيَّ السُّـرَى حِفْـظاً لِعَهْـدِهِمِ
صَبُّ الـدُّمُوعِ كَـأَمْثَالِ العَقِيْقِ عَلَى
وَادِي العَقِيْقِ اشْتِيَــاقــاً حَقُّ صَبِّـهِمِ
أَبَحْتُ فِيْهِمْ دَمِي لِلشَّــوْقِ يَمْــزُجُــهُ
بِمَاءِ دَمْعِي عَلَىٰ خَدِّي، وَقُلْتُ: دُمِ
وَلَيْسَ يَكْثُــرُ إِنْ آثَــرْتُ نَضْـحَ دَمِـي
حَيْثُ المُلُوكُ تَغُضُّ الطَّرْفَ كَالخَـدَمِ

مِنْ سَائِلِ الدَّمْعِ سَالٍ عَنْ مَعَاهِدِهِ
نَعِيْمُهُ أَنْ يُرَىٰ يَسْرِيْ مَعَ النَّعَمِ
لِلسَّيْرِ مُبْتَدِرٍ كَالسَّيْلِ مُحْتَفِرٍ
كَالطَّيْرِ مُشْتَمِلٍ بِاللَّيْلِ مُلْتَثِمِ
قَصْداً لِمُرْتَقِبٍ لِلَّهِ مُنْتَصِرٍ
فِي الحَقِّ مُجْتَهِدٍ لِلرُّسْلِ مُخْتَتِمِ
مَنْ لِي بِمُسْتَسْلِمٍ لِلْبِيْدِ مُعْتَصِمٍ
بِالْعِيْسِ لاَ مُسْئِمٍ يَوْماً وَلاَ سَئِمِ
لِلْبَرِّ مُقْتَحِمٍ لِلْبِرِّ مُلْتَزِمٍ
لِلْقُرْبِ مُغْتَنِمٍ لِلتُّرْبِ مُلْتَثِمِ
يَسْرِي إلى بَلَدٍ مَا ضَاقَ عَنْ أَحَدٍ
كَمْ حَلَّ مِنْ كَرَمٍ فِي ذلكَ الحَرَمِ
دَارٌ شَفِيْعُ الْوَرَىٰ فِيْهَا لِمُعْتَصِمٍ
جَارٌ رَفِيْعُ الذُّرا نَاهٍ لِمُجْتَرِمِ
فَهَجْرُ رَبْعِي لِذَاكَ الرَّبْعِ مُغْتَنِمِي
وَنَشْرُ جَمْعِي لِذَاكَ الجَمْعِ مُعْتَصَمِي
وَمَيْلُ سَمْعِي لِنَيْلِ القُرْبِ مِنْ شِيَمِي
وَسَيْلُ دَمْعِي بِذَيْلِ التُّرْبِ كَالدِّيَمِ
يَقُولُ صَحْبِي وَسُفْنُ العِيْسِ خَائِضَةٌ
بَحْرَ السَّرَابِ وَعَيْنُ القَيْظِ لَمْ تَنَمِ:
يَمِّمْ بِنَا البَحْرَ إنَّ الرَّكْبَ فِي ظَمَإٍ.
فَقُلْتُ: سِيْرُوا، فَهذَا البَحْرُ مِنْ أَمَمِ

وَافٍ كَـرِيْمٌ رَحِيْمٌ قَـدْ وَفَى وَوَقَى
وَعَمَّ نَفْعـاً فَكَمْ ضُـرٍّ شَفَى وَكَمِ
فَقُمْ بِنَـا فَلَكَمْ فَقْـرٍ كَفَى كَـرَمَـاً
وَجُـوْدُ تِلْكَ الأَيَـادِي قَـدْ ضَفَـا فَقُمِ
ذُو مِـرَّةٍ فَـاسْتَـوَى حَتَّى دَنَـا فَـرَأى
وَقِيْلَ: سَلْ تُعْطَ قَدْ خُيِّرْتَ فَـاحْتَكِمِ
وَكَـانَ آدَمُ، إِذْ كَـانَـتْ نُـبُـوَّتُـه،
مَـا بَيْنَ مَـاءٍ وَطِيْنٍ غَيْـرِ مُلْتَئِمِ
صَافِحْ ثَرَاهُ، وَقُلْ إِنْ جِئْتَ مُسْتَلِماً:
إِنَّـا مُـحَيُّـوْكَ مِـنْ رَبْـعٍ لِمُـسْتَلِمِ
قَدْ أَقْسَمَ اللَّهُ فِي الذِّكْـرِ الحَكِيْمِ بِهِ
فَقَـالَ: ﴿وَالنَّجْمِ﴾ هَذَا أَوْفَـرُ القَسَمِ
مَـا بَيْنَ مِنْبَـرِهِ السَّـامِي وَحُجْـرَتِـهِ
رَوْضٌ مِنَ الخُلْدِ نَقْـلُ غَيْـرُ مُتَّـهَمِ
مُهَنَّـدٌ مِنْ سُيُـوفِ اللَّهِ سُـلَّ عَلَى
عِـدَاه، نُـوْرٌ بِـهِ إِرْشَـادُ كُـلِّ عَمِ
إِنَّ الَّذِي قَالَ: «يُسْتَسْقَى الغَمَامُ بِهِ»،
لَوْ عَاش أَبْصَرَ مَا قَـدْ عَدَّ مِنْ شِيَمِ
تَـلُوحُ تَحْـتَ رِدَاءِ الـنَّـقْـعِ غُـرَّتُـهُ
كَـأَنَّ يُـوْشَـعَ رَدَّ الشَّمْسَ فِي الـظُّلَمِ
وَتَقْـرَعُ السَّمْـعَ عَنْ حَـقٍّ زَوَاجِـرُهُ
قَـرْعَ الـرِّمَـاحِ بِبَـدْرٍ ظَهْـرَ مُنْهَـزِمِ

قَالَتْ عِدَاهُ: لَنَا ذِكْرٌ، فَقُلْتُ: عَلَى
لِسَانِ دَاوُدَ ذِكْرٌ غَيْرُ مُنْصَرِمِ
إِنِّي لأَرْجُو بِنَظْمِي فِي مَدَائِحِهِ
رَجَاءَ كَعْبٍ وَمَنْ يَمْدَحْهُ لَمْ يُضَمِ
وَإِنَّ لَيْلِيَ إِلاَّ أَنْ أُوَافِيَهُ
لَيْلُ امْرِىءِ القَيْسِ مِنْ طُوْلٍ وَمِنْ سَأَمِ
نَامَ الخَلِيُّ وَلَمْ أَرْقُدْ وَلِي زَجَلٌ
بِذِكْرِهِ فِي ذرا الوَخَّادَةِ الرُّسُمِ
أَقُولُ: «يَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ»، وَأُنْشِدُهُ
بَيْتَ ابنِ حُجْرٍ وَفَجْرِي غَيْرُ مُبْتَسِمِ
فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلاَ بِهِمُ
تَلَفُّتُ الطَّرْفِ بَيْنَ الضَّالِ وَالسَّلَمِ:
أَلَمْحَةٌ مِنْ سَنَا بَرْقٍ عَلَى عَلَمٍ
أَمْ نُوْرُ خَيْرِ الوَرَى مِنْ جَانِبِ الخِيَمِ!؟
أَغَرُّ أَكْمَلُ مَنْ يَمْشِي عَلَى قَدَمٍ
حُسْناً وَأَمْلَحُ مَنْ حَاوَرْت فِي كَلِمِ
يَا حَادِيَ الرَّكْبِ إِنْ لاَحَتْ مَنَازِلُهُ
فَاهْتِفْ: أَلاَ عِمْ صَبَاحاً، وَادْنُ وَاسْتَلِمِ
وَاسْمَحْ بِنَفْسِكَ وَابْذُلْ فِي زِيَارَتِهِ
كَرَائِمَ المَالِ مِنْ خَيْلٍ وَمِنْ نَعَمِ
وَاسْهَرْ إِذَا نَامَ سَارٍ، وَامْضِ حَيْثُ وَنَى
وَاسْمَحْ إِذَا شَحَّ نَفْساً، وَاسْرِ إِنْ يَقُمِ

بِـوَاطِئٍ فَـوْقَ خَـدِّ الصُّبْحِ مُشْتَهِـرٍ
وَطَـائِرٍ تَحْتَ ذَيْـلِ اللَّيْـلِ مُكْتَتِمِ
إِلَـىٰ نَـبِـيٍّ رَأَىٰ مَـا لاَ رَأَىٰ مَـلَكٌ
وَقَـامَ حَيْثُ أَمِينُ الـوَحْيِ لَمْ يَـقُمِ
جَـدُّوا فَـأَقْـدَمَ ذُوْ عِـزٍّ وَرَامَ سُـرَى
فَـلَمْ تَجِـدَّ وَلَـمْ تُقْـدِمْ وَلَـمْ تَـرُمِ
فَسَـوَّدَ العَجْـزُ مُبْيَضَّ المُنَى وَغَـدَا
مُخْضَـرُّ عَيْشِـكَ مُغْبَـرّاً لِفَقْـدِهِـمِ
فِي قَصْدِهِمْ رَافِقِ الإِلْفَيْنِ: أَبْيَضَ ذَا
بِشْـرٍ وَأَسْـوَدَ مَهْمَـا شَـابَ يبْتَسِمِ
قَـدْ أَغْـرَقَ الـدَّمْـعُ أَجْفَـانِي وَأَدْخَلَنِي
نَـارَ الأَسَىٰ عَزْمِيَ الـوَانِي، فَوَانَـدَمِي
مَـا ابْيَضَّ وَجْهُ المُنَى إِلّا لأَغْبَـرَ مِنْ
خَوْضِ الغُبَارِ أَمَامَ الكُوْمِ فِي الأَكَمِ
فَـلُذْ بِـبَـرٍّ رَحِـيْـمٍ بِـالْـبَـرِيَّـةِ إِنْ
عَقَّتْـكَ شِـدَّةُ دَهْـرٍ عَـاقَ وَاعْتَصِمِ
يُرْوَى حَدِيْثُ النَّدَىٰ وَالبِشْرِ عَنْ يَـدِهِ
وَوَجْـهُـهُ بَـيْـنَ مُـنْـهَـلٍّ وَمُـبْـتَـسِـمِ
تَبْكِي ظُبَـاهُ دَمـاً وَالـسَّيْـفُ مُبْتَسِمٌ
يَخُطُّ كَـالنُّـونِ بَيْنَ الـلاّمِ واللِّمَمِ
دَمْـعٌ بِـلاَ مُقَـلٍ، ضِحْـكٌ بِغَيْـرِ فَمٍ
كَـتْبٌ بِـغَيْـرِ يَـدٍ، خَطٌّ بِـلاَ قَـلَمِ

جَاوِرْهُ يَمْنَعْ، وَلُذْ يَشْفَعْ، وَسَلْهُ يَهَبْ
وَعُدْ يَعُدْ، وَاسْتَزِدْ يَفْعَلْ، وَدُمْ يَدُمِ
لَمْ يَخْشَ قِرْناً وَيَخْشَىٰ القِرْنُ صَوْلَتَهُ
فَهْوَ المَنِيْعُ المُبِيْحُ الأُسْدَ لِلرَّخَمِ
وَالشَّمْسُ رُدَّتْ وَبَدْرُ الأُفْقِ شُقَّ لَهُ
وَالنَّجْمُ أَيْنَعَ مِنْهُ كُلُّ مُنْحَطِمِ
وَإِذْ دَعَا السُّحْبَ حَالَ الصَّحْوِ فَانْسَجَمَتْ
وَمِنْ يَدَيْهِ ادْعُهَا إِنْ شِئْتَ تَنْسَجِمِ
سَقَاهُمُ الْغَيْثُ مَاءً إِذْ سَقَىٰ ذَهَباً
فَغَيْرُ كَفَّيْهِ إِنْ أَمْحَلْتَ لاَ تَشِمِ
قَدْ أَفْصَحَ الضَّبُّ تَصْدِيْقاً لِبَعْثَتِهِ
إِفْصَاحَ قُسٍّ وَسَمْعُ القَوْمِ لَمْ يَهِمِ
الهَاشِمُ الأُسْدَ هَشْمَ الزَّادِ تَبْذُلُهُ
بَنَانُ هَاشِمٍ الوَهَّابَ لِلطُّعَمِ
كَأَنَّمَا الشَّمْسُ تَحْتَ الغَيْمِ غُرَّتُهُ
فِي النَّقْعِ حَيْثُ وُجُوهُ الأُسْدِ كَالْحُمَمِ
إِذَا تَبَسَّمَ فِي حَرْبٍ وَصَاحَ بِهِمْ
يُبْكِي الأُسُوْدَ وَيَرْمِي اللُّسْنَ بِالبَكَمِ
قَلُّوا بِبَدْرٍ فَفَلُّوا غَرْبَ شَانِئِهِمْ
بِهِ وَمَا قَلَّ جَمْعٌ بِالرَّسُوْلِ حُمِي
فَابْيَضَّ بَعْدَ سَوَادٍ قَلْبُ مُنْتَصِرٍ
وَاسْوَدَّ بَعْدَ بَيَاضٍ وَجْهُ مُنْهَزِمِ

فَاتْبَعْ رِجَالَ السُّرَىٰ فِي البِيْدِ وَاسْرِ لَهُ
سُرَىٰ الرِّجَالِ ذَوِي الأَلْبَابِ وَالْهِمَمِ
خَيْرُ اللَّيَالِي لَيَالي الخَيْرِ في إِضَمٍ
وَالْقَوْمُ قَدْ بَلَغُوا أَقْصَىٰ مُرَادِهِمِ
بِعَزْمِهِمْ بَلَغُوا خَيْرَ الأَنَامِ فَقَدْ
فَازُوا وَمَا بَلَغُوا إِلَّا بِعَزْمِهِمِ
يَقُوْمُ بِالأَلْفِ صَاعُ حِيْنَ يُطْعِمُهُم
وَالصَّاعُ مِنْ غَيْرِهِ بِاثْنَيْنِ لَمْ يَقُمِ
مَنِ الغَزَالَةُ قَدْ رُدَّتْ لِطَاعَتِهِ
لَوْ رَامَ أَنْ لا تَزُوْرَ الجَدْيَ لَمْ تَرُمِ
دَانِي الْقُطُوْفِ جَمِيْلُ العَفْوِ مُقْتَدِرُ
مَا ضَاقَ مِنْهُ لِجَانٍ وَاسِعُ الكَرَمِ
لَا يَرْفَعُ العَيْنَ لِلرَّاجِيْنَ يَمْنَحُهُمْ
بَلْ يَخْفِضُ الرَّاسَ قَوْلاً: هَاكَ فَاحْتَكِمِ
يَا قَاطِعَ الْبِيْدِ يَسْرِيْهَا عَلَى قَدَمٍ
شَوْقاً إِلَيْهِ لَقَدْ أَصْبَحْتَ ذَا قَدَمِ
قَدِ اعْتَصَمْتَ بِأَقْوَامٍ جُفُوْنُهُمُ
لَا تَعْرِفُ السَّيْفَ خِلْواً مِنْ خِضَابِ دَمِ
جَوَازِمُ الصَّبْرِ عَنْ فِعْلِ الجَوَى مُنِعَتْ
وَرَفْعُهُ حَالَ إِلَّا حَالَ قُرْبِهِمِ
فِي الْقَلْبِ وَالطَّرْفِ مِنْ أَهْلِ الحمى قَمَرٌ
مَنْ يَعْتَصِمْ بِحِمَاهُ الرَّحْبِ يُحْتَرَمِ

يَا مُتْهِمِيْنَ عَسَىٰ أَنْ تُنْجِدُوا رَجُلاً
لَمْ يَسْلُ عَنْكُمْ وَلَمْ يُصْبِحْ بِمُتَّهَمِ
أَغَارَ دَهْرٌ رَمَىٰ بِالْبُعْدِ نَازِحَنَا
فَأَنْجِدُوا يَا كِرَامَ الذَّاتِ وَالشِيَمِ
إِنَّ الغَضَى لَسْتُ أَنْسَىٰ أَهْلَهُ فَهُمُ
شَبُّوهُ بَيْنَ ضُلُوعِي يَوْمَ بَيْنِهِم
جَرَىٰ العَقِيْقُ بِقَلْبِي بَعْدَمَا رَحَلُوا
وَلَوْ جَرَى مِنْ دُمُوعِ العَيْنِ لَمْ أَلِمِ
حَيْثُ الّذِي إنْ بَدَا فِي قَوْمِهِ وَحَبَا
عُفَاتَهُ وَرَمَىٰ الأَعْدَاءَ بِالنّقَمِ
فَالْبَدْرُ فِي شُهْبِهِ وَالغَيْثُ جَادَ لِذِي
مَحْلٍ وَلَيْثُ الشَّرَىٰ قَدْ صَالَ فِي الغَنَمِ
وَإِنْ عَلاَ النَّقْعُ فِي يَوْمِ الوَغَىٰ فَدَعا
أَنْصَارَهُ وَأَجَالَ الْخَيْلَ فِي اللُّجمِ
تَرَىٰ الثُّرَيّا تَقُوْدُ الشُهْبَ يُرْسِلُهَا
لَيْثُ هَدَىٰ الأُسْدَ خَوْضَ البَحْرِ فِي الظُّلَمِ
أَخفَوْا فِي الإنْجِيْلِ وَالتَّوْرَاةِ بِعْثَتَهُ
فَأَظْهَرَ اللَّهُ مَا أَخْفَوْا بِرَغْمِهِمِ
قَدْ أَحْرَزَ البَأْسَ وَالإِحْسَانَ فِي نَسَقٍ
وَالْعِلْمَ وَالْحِلْمَ قَبْلَ الدَّرْكِ لِلْحُلُمِ
لاَ يَسْتَوِي الْغَيْثُ مَعْ كَفَّيْهِ: نَائِلُ ذَا
مَاءٌ، وَنَائِلُ ذَا مَالٌ فَلاَ تَهِمِ

غَيْثَانِ: أَمَّا الَّذي مِنْ فَيْضِ أَنْمُلِهِ
فَدَائِمٌ وَالَّذِي لِلْمُزْنِ لَمْ يَدُمِ
جَلا قُلُوباً وَأَحْيَا أَنْفُساً وَهَدَىٰ
عُمْياً وَأَسْمَعَ آذَاناً ذَوِي صَمَمِ
يُرِيْكَ بِالْيَوْمِ مِثْلَ الأَمْسِ مِنْ كَرَمٍ
وَلَيْسَ فِي غَدِهِ هٰذا بِمُنْعَدِمِ
فَلُذْ بِمَنْ كَفُّهُ وَالْبَحْرُ مَا افْتَرَقَا
إِلَّا بِكَفٍّ وَبَحْرٍ فِي كَلامِهِمِ
وَالْمَالُ وَالْمَاءُ مِنْ كَفَّيْهِ قَدْ جَرَيَا
هٰذا لِرَاجٍ وَذَا لِلْجَيْشِ حِيْنَ ظَمِي
فَازَ المُجِدَّانِ دَانٍ أَوْ مُدِيْمُ سُرًى
فَذَاكَ نَاجٍ وَذَا رَاجٍ لِجُودِهِم
مِنْ وَجْهِ أَحْمَدَ لِي بَدْرٌ وَمِنْ يَدِهِ
بَحْرٌ، وَمِنْ فَمِهِ دُرٌّ لِمُنْتَظِمِ
كَمْ قُلْتُ: يَا نَفْس|مَا أَنْصَفْتِ أَنْ رَحَلُوا
وَمَا رَحَلْتِ، وَقَامُوا ثُمَّ لَمْ تَقُم
يَمِّمْ نَبِيّاً تُبَارِيْ الرِّيْحَ أَنْمُلُهُ
وَالْمُزْنَ مِنْ كُلِّ هَامِي الوَدْقِ مُرْتَكِمِ
لَوْ قَابَلَ الشُّهْبَ لَيْلاً فِي مَطَالِعِهَا
خَرَّتْ حَيَاءً وَأَبْدَتْ بِرَّ مُحْتَرِمِ
تَكَادُ تَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَهُ
إِلَى الوَرَىٰ نُطَفُ الأَبْنَاءِ فِي الرَّحِمِ

لَوْ عَامَتِ الْفُلْكُ فِيمَا فَاضَ مِنْ يَـدِهِ
لَمْ تَلْقَ أَعْـظَمَ بَحْراً مِنْـهُ إِنْ تَعُمِ
تُحِيْطُ كَفَّـاهُ بِـالْبَحْـرِ المُحِيْطِ فَـلُذْ
بِـهِ وَدَعْ كُلَّ طَامِي المَـوْجِ مُلْتَطِمِ
لَـوْ لَمْ تُحِطْ كَفُّهُ بِـالْبَحْرِ مَـا شَمِلَتْ
كُـلَّ الأَنَـامِ وَأَرْوَتْ قَلْبَ كُـلِّ ظَمِي
لَمْ تَبْـرُقِ السُّحْبُ إلّا أَنَّهـا فَـرِحَتْ
إِذْ ظَلَّلَتْـهُ فَـأَبْـدَتْ وَجْـهَ مُبْتَسِـمِ
وَالْـمَـاءُ لَـوْ لَمْ يَفِضْ مِنْ بَيْـنِ أَنْمُـلِهِ
مَـا كَانَ رِيُّ الـظَّما في وِرْدِهِ الشَّبِمِ
يَسْتَحْسِنُ الْفَقْـرَ ذُو الـدُّنْيَـا لِيَسْـأَلَـهُ
فَيَـأْمَنَ الْفَقْـرَ مِمَّـا نَـالَ مِنْ نِعَمِ
وَالْبَـدْرُ أَبْقَـىٰ بِمَـرْآهُ لِيُعْـلِمَنَـا
بِـالاِنْـشِقَـاقِ لَـهُ آثَـارَ مُـنْثَـلِمِ
أَزَالَ ضُـرَّ الْبَعِيْـرِ المُسْتَجِيْـرِ كَمَـا
بِـهِ الْغَزَالَـةُ قَـدْ لاَذَتْ فَلَمْ تُضَمِ
مِنْ أَعْـرَبِ العُـرْبِ إلّا أَنَّ نِسْبَتَـهُ
إِلَىٰ قُـرَيْشٍ حُمَـاةِ الْبَيْتِ وَالْحَـرَمِ
لاَ عَيْبَ فِيْهِمْ سِوَىٰ أَنْ لاَ تَرَىٰ لَهُمُ
ضَيْفـاً يَجُـوْعُ، وَلَا جَـاراً بِمُهْتَضَمِ
مَـا عَـابَ مِنْهُمْ عَـدُوٌّ غَيْـرَ أَنَّـهُمُ
لَمْ يَصْرِفُوا السَّيْفَ يَوْماً عَنْ عَدُوِّهِمِ

مَنْ غَضَّ مِنْ مَجْدِهِمْ فَالْمَجْدُ عَنْهُ نَأَىٰ
لَكِنَّــهُ غُضَّ إِذْ سَــادُوا عَـلَى الأُمَمِ
لا خَيْرَ فِي الْمَرْءِ لَمْ يَعْرِفْ حُقُوْقَهُمُ
لَـكِنَّــهُ مِـنْ ذَوِيْ الأَهْــوَاءِ وَالتُّـهَـمِ
عِيْبَتْ عِـدَاهُمْ فَزَانُـوْهُمْ بِـأَنْ تَـرَكُـوا
سُيُــوْفَهُمْ وَهْيَ تِيْجَــانٌ لِـهَـامِهِــمِ
تَجْـرِيْ دِمَـاءُ الأَعَـادِيْ مِنْ سُيُـوْفِهِمِ
مِثْـلَ المَـوَاهِبِ تَجْــرِيْ مِنْ أَكُفِّهِمِ
لَهُمْ أَحَـادِيْثُ مَجْـدٍ كَـالْـرِّيَـاضِ إِذَا
أَهْــدَتْ نَـوَاسِمَ تُحْيِي بَــالِيَ النَّسَمِ
تَــرَىٰ الْغَنِيَّ لَـدَيْهِمْ وَالْفَقِيْــرَ وَقَــدْ
عَـادَا سَـوَاءً فَــلازِمْ بَـابَ قَصْـدِهِمِ
قُــلْ لِلصَّبَـاحِ إِذَا مَــا لاَحَ نُــوْرُهُمُ
إِنْ كَـانَ عِنْدَكَ هَـذَا النُّـوْرُ فَـابْتَسِمِ
إِذَا بَدَا البَدْرُ تَحْتَ اللَّيْـلِ قُلْتُ لَهُ:
أَأَنْتَ يَـا بَدْرُ أَمْ مَـرْأَىٰ وُجُـوْهِهِمِ!؟
كَــانُـواْ غُيُــوْثـاً وَلَكِنْ لِلْعُفَــاةِ كَمَــا
كَــانُـوا لُيُــوثــاً وَلَكِنْ فِي عُــدَاتِهِمِ
كَمْ قَـائِلٍ قَـالَ: حَازَ المَجْـدَ وَارِثُـهُ
فَقُلْتُ: هُمْ وَارِثُــوْهُ عَنْ جُـدُوْدِهِـمِ
قَدْ أَوْرَثَ المَجْدَ عَبْـدَ اللَّهِ شَيْبَةُ عَنْ
عَمْـرِو بْنِ عَبْـدِ مَنَــافٍ عَنْ قُصَيِّهِمِ

فَجَاءَ فِيْهِمْ بِمَنْ جَالَ السَّمَاءَ وَمَنْ
سَمَا عَلَى النَّجْمِ فِي سَامِي بُيُوْتِهِمِ
فَالعُرْبُ خَيْرُ أُنَاسٍ ثُمَّ خَيْرُهُمُ
قُرَيْشُهُمْ وَهْوَ فِيْهِمْ خَيْرُ خَيْرِهِمِ
قَوْمٌ إِذَا قِيْلَ: مَنْ؟ قَالُوا: نَبِيُّكُمُ
مِنَّا فَهَلْ هٰذِهِ تُلْفَى لِغَيْرِهِمِ
إِنْ تَقْرَأِ النَّحْلَ تُنْحِلْ جِسْمَ حَاسِدِهِمْ
وَفِي بَرَاءَةَ يَبْدُو وَجْهُ جَاهِهِمِ
قَوْمُ النَّبِيِّ فَإِنْ تَحْفِلْ بِغَيْرِهِمِ
بينَ الوَرَىٰ فَقَدِ اسْتَسْمَنْتَ ذَا وَرَمِ
إِنْ تَجْحَدِ العُجْمُ فَضْلَ العُرْبِ قُلْ لَهُمُ:
خَيْرُ الْوَرَىٰ مِنْكُمُ أَمْ مِنْ صَمِيْمِهِمِ
مَنْ فَضَّلَ العُجْمُ فَضَّ اللَّهُ فَاهُ وَلَوْ
فَاهُوْا لَغصُّوا وَغَصُّوا مِنْ نَبِيِّهِمِ
بَدْءاً وَخَتْماً وَفِيْمَا بَيْنَ ذَلِكَ قَدْ
دَانَتْ لَهُ الرُّسْلُ مِنْ عُرْبٍ وَمِنْ عَجَمِ
لَئِنْ خَدَمْتُ بِحُسْنِ المَدْحِ حَضْرَتَهُ
فَذَاكَ فِي حَقِّهِ مِنْ أَيْسَرِ الخِدَمِ
وَإِنْ أَقَمْتُ أَفَانِيْنَ الْبَدِيْعِ حُلَى
لِمَدْحِهِ فَبِبَعْضِ الْبَعْضِ لَمْ أَقُمِ
وَمَا مَحَلُّ فَمِي وَالشِّعْرِ حَيْثُ أَتَى
مَدْحٌ مِنَ اللَّهِ مَتْلُوٌّ بِكُلِّ فَمِ

لَكِنَّنِي حُمْتُ مَا حَوْلَ الحِمَى طَمَعاً
مَنْ ذَا الَّذِي حَوْلَ ذَاكَ الجُوْدِ لَمْ يَحُمِ
يَا أَعْظَمَ الرُّسْلِ حَاشَا أَنْ أَخِيْبَ وَإِنْ
صَغُرْتُ قَدْراً فَقَدْ أَمَّلْتُ ذا عِظَمِ
لَعَلَّنِي مَعَ عِلاَّتِي سَتُغْفَرُ لِي
كُبْرُ الكَبَائِرِ وَالإِلْمَامُ بِاللَّمَمِ
أَنْتَ الشَّفِيْعُ الرَّفِيْعُ المُسْتَجِيْبُ إِذَا
ما قالَ: نَفْسِيَ نَفْسِيْ كُلُّ مُحْتَرَمِ
مَالِي سِوَاكَ فَآمَالِي مُحَقَّقَةٌ
وَرَأْسُ مَالِي سُؤَالِي خَيْرَ مُعْتَصَمِ
فَاشْفَعْ لِعَبْدِكَ وَادْفَعْ ضُرَّ ذِي أَمَلٍ
يَرْجُو رِضَاكَ عَسَى يَنْجُو مِنَ الأَلَمِ
حَسْبِي صِلاَتُ صَلاَةٍ سُحْبُهَا شَمِلَتْ
آلاً وَصَحْباً هُمُ رُكْنِي وَمُلْتَزَمِي
بِصِدْقِ حُبِّيَ فِي الصِّدِيْقِ فُزْتُ وَلاَ
أُفَارِقُ الحُبَّ لِلفَارُوقِ لَيْثِهِمِ
وَقَدْ أَنَارَ بِذِي النُّوْرَيْنِ صَدْرِيَ هَلْ
نَخَافُ نَاراً وَإِنَّا أَهْلُ حُبِّهِمِ
بِغَيْثِهِمْ يَوْمَ إِحْسَانٍ أَبِي حَسَنٍ
غَوْثِي وسِبطَيْهِ سِمْطَيْ جِيْدِ مَجْدِهِمِ
أُطْفِي بِحَمْزَةَ وَالْعَبَّاسِ جَمْرَةَ ذِي
بَأْسٍ وَأَطْوِي زَمَانِي فِي ضَمَانِهِمِ

صَحْبُ الرَّسُوْلِ هُمُ سُؤلِي وَجُوْدَهُمُ
أَرْجُــو وَأَنْجُــو مِنَ الْبَلْوَىٰ بِبَــالِهِـم
أُحِبُّ مَنْ حَبَّهُمْ مِنْ أَجْلِ مَنْ صَحِبُوا
أَجَــلْ وَأُبْغِضُ مَنْ يُعْــزَى لِبُغْضِـهِم
هُـمُ مَــآلي وَآمَــالِي أَمِيْــلُ لَـهُـمْ
وَلَا يَـمَــلُّ لِسَــانِي مِنْ حَـدِيْثِهِـم
لَكِنْ وَإِنْ طَـالَ مَـدْحِي لَا أَفِي أَبَـداً
فَــأَجْعَــلُ الْعُــذْرَ وَالإِقْــرَارَ مُخْتَتَمِي

مصادر التحقيق ومراجعه

- القرآن العظيم.
- **الأحاديث المشكلة في الرتبة**: لمحمد بن درويش الحوت، ط. أ. عالم الكتب - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣.
- **الإحاطة في أخبار غرناطة**: للسان الدين الخطيب (ت ٧٧٦ هـ). تح. محمد عبدالله عنان - ط. ثا. مك. الخانجي بالقاهرة - ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
- **الأعلام**: لخير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦ هـ). ط. رابعة - دار العلم للملايين - بيروت - ١٩٧٩ م.
- **إنباء الغمر بأنباء العمر**: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ). تح. محمد أحمد دهمان - مكتب الدراسات الإسلامية - دمشق - ١٣٩٩ هـ.
- **أنوار الربيع في أنواع البديع**: لعلي بن معصوم (ت ١١١٩ هـ). تح. شاكر هادي شكر - العراق - ١٣٨٨ - ١٩٦٨.
- **الإيضاح في علوم البلاغة**: للخطيب القزويني محمد بن عبد الرحمن (ت ٧٣٩ هـ). تح. د. محمد عبد المنعم خفاجي - ط. رابعة - دار الكتاب اللبناني - بيروت - ١٣٩٥ - ١٩٧٥ هـ.
- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**: لإسماعيل بن محمد أمين البغدادي (ت ١٣٣٩ هـ). مك. المثنى - بغداد.
- **البدء والتاريخ**: لأبي زيد أحمد بن سهل البلخي (ت ٣٢٢ هـ). تح. كلمان هوار - باريس - ١٨٩٩ م.

- **البديع**: لعبدالله بن محمد بن المعتز (ت ٣٩٦ هـ). تح. أغناطيوس كرتشكوفسكي - دار الحكمة - دمشق.
- **بديع التحبير شرح ترجمان الضمير**: لمحمد بدر الدين الرافعي. ط. أ. المطبعة العلمية بمصر - ١٣١٣ هـ.
- **البديعيات في الأدب العربي؛ نشأتها - تطورها - أثرها**: علي أبو زيد ط. أ. عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٣ - ١٩٨٣.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ). تح. محمد أبو الفضل إبراهيم - ط. ثا. - دار الفكر - ١٣٩٩ - ١٩٧٩.
- **البيان والتبيين**: للجاحظ عمرو بن بحر (ت ٢٥٥ هـ). . تح. عبد السلام هارون - ط. ثالثة. مك الخانجي بالقاهرة.
- **تاريخ آداب اللغة العربية**: لجرجي زيدان (ت ١٣٣٢ هـ). دار مكتبة الحياة - بيروت - ١٩٨٣.
- **تاريخ الرسل والملوك**: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ). تح. محمد أبو الفضل إبراهيم - ط. رابعة - دار المعارف بمصر.
- **تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن**: لابن أبي الإصبع (ت ٦٥٤ هـ). تح. د. حفني محمد شرف - القاهرة - ١٣٨٣ - ١٩٦٣.
- **التلخيص في علوم البلاغة**: للخطيب القزويني محمد بن عبد الرحمن (ت ٧٣٩ هـ). تح. عبد الرحمن البرقوقي - مك. التجارية الكبرى بمصر.
- **جامع الأصول في أحاديث الرسول**: للمبارك بن محمد بن الأثير الجزري (ت ٦٠٦ هـ). تح. عبد القادر الأرناؤوط - مك. الحلواني - والملاح - ودار البيان - ١٣٨٩ - ١٩٦٩.
- **الجامع الصحيح** = سنن الترمذي.
- **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**: لأحمد بن إبراهيم الهاشمي

(ت ١٣٦٢ هـ). ط. ثانية عشرة ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
- **حلية البديع في مدح النبي الشفيع**: لقاسم البكرجي (ت ١١٦٩ هـ). مط. العزيزية ـ حلب ـ ١٢٩٣ هـ.
- **خزانة الأدب وغاية الأرب**: لابن حجة الحموي (ت ٨٣٧ هـ). دار القاموس الحديث ـ بيروت ـ مصورة عن ط. (١٣٠٤ هـ).
- **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ). دار الجيل ـ بيروت.
- **ديوان امرىء القيس**: تح. محمد أبو الفضل إبراهيم ـ ط. ثالثة ـ دار المعارف بمصر.
- **ديوان الشريف الرضي**: المطبعة الأدبية ـ بيروت ـ ١٣٠٩.
- **ديوان القطامي**: تح. د. إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب ـ ط. أ. دار الثقافة ـ بيروت ـ ١٩٦٠.
- **ديوان كعب بن زهير** = شرح ديوان كعب.
- **رياض الصالحين**: ليحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ). تح. الشيخ شعيب الأرناؤوط ـ ط. أ. مؤسسة الرسالة ـ ١٤٠٢ ـ ١٩٨٢.
- **زهر الأكم في الأمثال والحكم**: للحسن بن مسعود اليوسي (ت ١١٠٢ هـ). تح. د. محمد حجي - د. محمد الأخضر ـ ط. أ. دار الثقافة بالدار البيضاء ـ ١٤٠١ ـ ١٩٨١.
- **سر الفصاحة**: لعبدالله بن محمد بن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦ هـ). شرحه: عبد المتعال الصعيدي - مك. محمد علي صبيح - القاهرة - ١٣٨٩ - ١٩٦٩.
- **سنن أبي داوود**: سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥ هـ). إعداد: عزت عبد الدعاس ـ ط. أ. حمص ـ ١٣٨٨ ـ ١٩٦٩.
- **سنن الترمذي**: محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩ هـ). تح. أحمد محمد شاكر ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
- **سنن ابن ماجة**: محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥ هـ). تح. محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار إحياء التراث العربي ـ ١٣٩٥ ـ ١٩٧٥.

- **السيرة النبوية**: لابن هشام عبد الملك بن هشام (ت ٢١٣ أو ٢١٨ هـ). تح. مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي - دار الكنوز الأدبية.
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: لعبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ). ط. ثا. دار المسيرة - بيروت - ١٣٩٩ - ١٩٧٩.
- **شرح ديوان كعب بن زهير**: صنعة الحسن بن الحسين السكري، نسخة مصورة عن ط. دار الكتب ١٣٦٩ - ١٩٥٠ - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة - ١٣٨٥ - ١٩٦٥.
- **شرح الزرقاني على المواهب اللدنية للقسطلاني**: لعبد الباقي بن يوسف الزرقاني (١٠٩٩ هـ). ط. ثا. دار المعرفة - بيروت - ١٣٩٣ - ١٩٧٣.
- **شرح السيوطي على بديعيته المسماة**: نظم البديع في مدح خير شفيع: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ). المطبعة الوهبية - مصر - ١٢٩٨ هـ.
- **شرح الكافية البديعية**: لصفي الدين الحلي (ت ٧٥٠ هـ). تح. د. نسيب نشاوي - مجمع اللغة العربية بدمشق - ١٤٠٣ - ١٩٨٣.
- **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**: للقاضي عياض بن موسى (ت ٥٤٤ هـ). تح. محمد أمين قره علي وأسامة الرفاعي وجمال السيروان ونور الدين قره علي - دار الوفاء - دمشق.
- **صحيح مسلم**: مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ هـ). تح. محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربي.
- **الصناعتين - الكتابة والشعر**: لأبي هلال الحسن بن عبدالله العسكري (ت ٣٨٢ هـ). تح. علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم - دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة.
- **ضعيف الجامع الصغير وزياداته**: لمحمد ناصر الدين الألباني. ط. ثا. المكتب الإسلامي - بيروت - ١٣٩٩ - ١٩٧٩.
- **طراز الحلة وشفاء الغلة**: لأبي جعفر الرعيني (ت ٧٧٩ هـ). مخطوطة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد.

- **الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**: ليحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٥ هـ). دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٠ - ١٩٨٠.
- **علم البديع والبلاغة عند العرب**: لكراتشكوفسكي (ت ١٣٧٠ هـ). ترجمه: محمد الحجيري - ط. ثا. دار الكلمة - بيروت - ١٩٨٣.
- **علوم البلاغة**: لأحمد مصطفى المراغي (ت ١٣٧١ هـ). ط. خامسة - المكتبة المحمودية - مصر.
- **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**: للحسن بن رشيق القيرواني (ت ٤٥٦ هـ). تح. محمد محيي الدين عبد الحميد - ط. رابعة - دار الجيل - ١٩٧٢.
- **غاية النهاية في طبقات القراء**: لمحمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣ هـ). نشره: برجستراسر - ط. ثا. دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٠ - ١٩٨٠.
- **فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد**: عبد الله الجبوري مط. العاني - بغداد - ١٩٧٤.
- **فهرس المخطوطات العربية المصورة**: فؤاد السيد مط. دار الرياض - القاهرة - ١٩٥٤ م.
- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: لابن حجر أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ). ط. ثا - دار المعرفة - بيروت - مصورة عن ط. بولاق ١٣٠٠ هـ.
- **قانون البلاغة في نقد النثر والشعر**: لمحمد بن حيدر البغدادي (ت ٥١٧ هـ). تح. د. محسن غياض عجيل - ط. أ. مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠١ - ١٩٨١.
- **الكافية البديعية**: شرح الكافية.
- **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**: لإسماعيل بن محمد العجلوني (ت ١١٦٢ هـ). تح. أحمد القلاش - مؤسسة الرسالة.
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: لمصطفى بن عبدالله حاجي خليفة (ت ١٠٦٧ هـ). ملك. المثنى - بيروت - بغداد.

- **ما اتفق لفظه واختلف معناه من ألفاظ القرآن الكريم**: للمبرد (ت ٢٨٥ هـ). تح. عبد العزيز الميمني - القاهرة - مط. السلفية ١٣٤٦ هـ.
- **مروج الذهب ومعادن الجوهر**: لعلي بن الحسين المسعودي (ت ٣٤٦ هـ). تح. محمد محيي الدين عبد الحميد - دار المعرفة - بيروت - ١٤٠٢ - ١٩٨٢.
- **مسند الإمام أحمد**: أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ). ط. ثا. المكتب الإسلامي - بيروت - ١٣٩٨ - ١٩٧٨.
- **مشكل الآثار**: لأحمد بن محمد الطحاوي (ت ٣٢١ هـ) دار صادر - بيروت.
- **مع البلاغة العربية في تاريخها**: د. محمد علي سلطاني. ط. أ. دار المأمون - دمشق - ١٩٧٩.
- **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**: لعبد الرحيم بن أحمد العباسي (ت ٩٦٣ هـ). تح. محمد محيي الدين عبد الحميد - عالم الكتب - بيروت.
- **معجم المؤلفين**: عمر رضا كحالة. مك. المثنى ودار إحياء التراث العربي - بيروت.
- **معجم المطبوعات العربية والمعربة**: ليوسف إليان سركيس (ت ١٣٥١ هـ). مط. المثنى - بغداد - عن الطبعة المصرية ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م.
- **المغازي**: لمحمد بن عمر الواقدي (ت ٢٠٧ هـ). تح. د. مارسدن جونس - عالم الكتب - بيروت.
- **مفتاح السعادة ومصباح السيادة**: لطاش كبرى زادة أحمد بن مصطفى (ت ٩٦٨ هـ). حيدر آباد - ١٣٢٩.
- **مفتاح العلوم**: ليوسف بن محمد السكاكي (ت ٦٢٦ هـ). دار الكتب العلمية - بيروت.
- **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**: لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ). ط. أ. دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٩ - ١٩٧٩.

- **المنصف في نقد الشعر وبيان سرقات المتنبي ومشكل شعره**: للحسن بن علي بن وكيع (ت ٣٩٣ هـ). تح. د. محمد رضوان الداية - دار قتيبة - دمشق - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- **موطأ الإمام مالك بن أنس** (ت ١٧٩ هـ): رواية يحيى بن يحيى الليثي. إعداد: أحمد راتب عرموش - ط. ثا. دار النفائس - ١٣٩٧ - ١٩٧٧.
- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**: ليوسف بن تغري بردي (ت ٨٧٤ هـ). ط. مصورة عن طبعة دار الكتب بمصر.
- **نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض**: لأحمد بن محمد الشهاب الخفاجي (ت ١٠٦٩ هـ). - دار الكتاب العربي - بيروت.
- **نظم الدر والعقيان**: لمحمد بن عبدالله التّنّيسي (ت ٨٩٩ هـ). تح. نوري سودان - النشرات الإسلامية - جمعية المستشرقين الألمانية - بيروت - ١٤٠١ - ١٩٨٠.
- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**: لأحمد بن محمد المقَّري (ت ١٠٤١ هـ). تح. الدكتور إحسان عباس - دار صادر - بيروت - ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
- **نفحات الأزهار على نسمات الأسحار**: لعبد الغني النابلسي (ت ١١٤٣ هـ) مط. نهج الصواب - دمشق - ١٢٩٩ هـ.
- **نقد الشعر**: لقدامة بن جعفر (ت ٣٣٧ هـ). تح. كمال مصطفى - ط. ثالثة - مك. الخانجي بالقاهرة - ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- **نكت الهميان في نكت العميان**: لصلاح الدين الصفدي (ت ٧٦٤ هـ). تح. أحمد زكي - مصر - ١٩١١ م.
- **نهاية الأرب في فنون الأدب**: لأحمد بن عبد الوهاب النويري (ت ٧٣٣ هـ). نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب بمصر.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر**: للمبارك بن محمد الجزري (ت ٦٠٦ هـ). تح. طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- **هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**: لإسماعيل بن محمد أمين البغدادي (ت ١٣٣٩ هـ). مك. المثنى - مصورة عنها في بيروت.

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث

فهرس شواهد الشعر

حدا بأبي أم الرّئال فأجفلت نعامته من عارض متهلّبِ
؟ ص ٤٩

عضنا الدهر بنابهْ ليت ما حلَّ بنا بهْ
(٢) ؟ ٤٣

تطاول ليلك بالإثمد ونام الخلي ولم ترقدِ
امرؤ القيس ٧٩

حكى غزال القفر لَمَّا رَنَا هذْأً ولما يعرف القفرا
ابن جابر ٣٩

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للأرامل
أبو طالب ٣٥، ٧٣

وليل كموج البحر أرخى سدوله عليَّ بأنواع الهموم ليبتلي
امرؤ القيس ٧٧

فيا لك من ليل كأن نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل
امرؤ القيس٧٩

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي
امرؤ القيس ٨١

إنا محيوك فاسلم أيها الطلل وإن بليت وإن طالت بك الطيل
القطامي ٦٩

إن الرسول لنور يستضاء به مهندمن سيوف الله مسلول
كعب بن زهير ٧٢

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول   متيم إثرها لم يجز مكبول
كعب بن زهير ٧٧
فقلت للركب لما أن علا بهم   من عن يمين الحبيا نظرة قبلُ
ألمحة من سنابرق رأى بصري   أم وجه عالية اختالت به الكلل
القطامي ٨٠
يا ليلة السفح هلا عدت ثانية   سقى زمُانك هطّال من الديم
ماض من العيش لو يفدى بذلت له   كرائم المال من خيل ومن نعم
الشريف الرضي ٨١
أنَّ من شوقه فثار الغرام   ودرى الناس أنه مستهام
(٢) ابن جابر ٤٠
يا من تبدل بمقلة   وأنامل من عندم
(٢) ؟ ٤٢
صلاة إلّه العالمينَ على الذي   أقل العطايا منه واد من النعمْ
(٢) ابن جابر ٤٠
تمر في ذكركم والله أحياني   ولو سرى طيفكم ليلاً لأحياني
(٢) ابن جابر ٤٣

فهرس الأنواع البلاغية

(حرف الجيم)

(حرف الحاء)

(حرف الراء)

(حرف السين)

(حرف الطاء)

(حرف العين)

(حرف الغين)

(حرف الكاف)

(حرف اللام)

(حرف الميم)

(حرف الهاء)

المحتوى

الصفحة

القسم الأول من البديع
وهو المتعلق بالألفاظ

القسم الثاني
وهو المتعلق بالمعاني